الموسم الثاني
للانصات المركزي

نواب ومراقبون: الرئيس بافل أعطى زخماً للحراك السياسي في بغداد

الرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/10/11

No. : 7712

يەكێتیی نیشتمانیی كوردستان
PATRIOTIC UNION OF KURDISTAN
19 75
Peace Democracy Human Rights And Self Determination

التوافق والشراكة..الحل الامثل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- نواب ومراقبون: الرئيس بافل أعطى زخماً للحراك السياسي في بغداد
- ضرورة إدارة البلد على أساس الدستور وصون حقوق الجميع
- الرئيس بافل طالباني يثمن الموقف النبيل للقنصلية الالمانية
- وحدة الخطاب والتكاتف بين الأطراف السياسية ضمان لحقوق الشعب الكوردي
- المستشارون الألمان يؤدون دورا مهما في تعزيز عملية الإصلاحات
- مبدأ التوافق والشراكة هو الحل الامثل لمشاكل العراق
- المحكمة ترد دعوى لاهور جنكي وتحسم القضية لصالح رئيس الاتحاد الوطني
- برلمان كردستان يقر قانون استمرار الدورة الخامسة بـ (80) صوتا
- حول مصير فرع السليمانية للبنك المركزي ..المالية تستسفر
- آسايش السليمانية تعتقل متهمين بالإرهاب أحدهما في بغداد
- حول تنفيذ الخطة الإقليمية لحقوق الإنسان في إقليم كردستان
- تقرير موسع..بعد مرور عام على الانتخابات...دعوات الى الحوار الجاد

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الإخفاق السياسي في العراق.. نحو تسوية سياسية أو مواجهة شاملة
- فراس الياس: المعضلة الإيرانية في إدارة الصراعات الشيعية في العراق
- عادل الجبوري: عام على انتخابات العراق.. محلك سر!

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- الديمقراطية وتحدياتها في تركيا
- حل القضية الكردية يعني حل قضية الحرية والديمقراطية
- د.محمد نور الدين: عودة جدل الحجاب: مزايدات في البازار الانتخابي

المـرصد الايراني

- تقرير موسع ..تحركات احتجاجية على الرغم من حملة القمع
- احتجاجات إيران.. سماتها وسياقاتها وآفاقها
- إيران.. إلى أين ستصل انتفاضة الحجاب؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- جون ألترمان: الشرق الأوسط مستقبلاً .. مركز العالم للنفط!
- نجاة السعيد: بعد قرار أوبك.. ردود فعل الديمقراطيين والجمهوريين
- السعودية والإمارات تختبران حدود نظام عالمي جديد
- غازي دحمان : هل يدخل العالم مرحلة العطالة؟
- سوزان غلاسر: هل بدأت الحرب العالمية الثالثة؟

العدد: 7712... 2022-10-11

نواب ومراقبون:
الرئيس بافل طالباني أعطى زخماً للحراك السياسي في بغداد

تشهد الساحة السياسية العراقية خلال الآونة الأخيرة حراكا متزايدا بهدف حلحلة الأزمة السياسية وايجاد السبل الكفيلة بالخروج من الانسداد الذي أصاب العملية السياسية، وما زاد هذا الحراك فاعلية وزخما زيارة رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني الى بغداد واجتماعه مع الأطراف المختلفة، في منزل الرئيس مام جلال الذي أصبح مركزا للم شمل جميع القوى باختلاف توجهاتها ورؤاها.

هذا واجتمع بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال اليومين الماضيين، مع كل من فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي ومثنى السامرائي رئيس تحالف عزم وريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون والشيخ قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، حيث جرى بحث آخر المستجدات السياسية وتوحيد الجهود من أجل حل المشكلات والتوصل إلى اتفاق وطني.

«دور فعّال في كوردستان والعراق»

وعن مخرجات هذا الاجتماع وآخر التطورات المتعلقة بجهود تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، تحدث النائب أسوان الكلداني عضو مجلس النواب عن حركة (بابليون) للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، قائلا: «دور الأخ بافل جلال طالباني فعّال، فيما يتعلق بالتفاهم بين الأحزاب الكوردستانية، وأيضا التوصل الى تفاهمات أكثر مع الأحزاب السياسية العراقية».

وأضاف الكلداني أنه جرت خلال إجتماع أمس، حلحلة الكثير من المواضيع «وإن شاء الله ستكون هناك إنفراجة للأزمة خلال الأيام القادمة».

وأشار الى أنه بعد الاتفاق على مرشح رئيس الجمهورية سيتم تكليف رئيس الوزراء من قبل القوى الشيعية في إطار تحالف إدارة الدولة.

«شخصية راقية ومؤثرة ونشطة جدا»

أما النائب عن تحالف (عزم) فارس الفارس، فقد أشار الى أن السيد بافل جلال طالباني شخصية راقية ومؤثرة ونشطة جداً، وتأمل كافة الكتل أن يتفق الكورد فيما بينهم، لأن اتفاقهم سيكون بداية الحركة الصحيحة الايجابية في تشكيل الحكومة وان تشكيل الحكومة سيفتح الأبواب امام الاصلاحات التي يريدها المواطنون، سواء قانون الانتخابات وتحديد موعد لاجراء انتخابات مبكرة أو في إقرار الموازنة التي توقفت الكثير من الأمور على عدم إقرارها حتى الآن.

وفي تصريح سابق لـ(المسرى)، أكد أنهم «دوما مع عودة الكورد الى بغداد بمشروع ورؤية موحدة تخدم أهلنا في كوردستان»، مضيفاً ان للكورد قيادات ناضجة وسياسية وفاعلة مؤثرة.

«تكملة لدور فقيد الأمة الرئيس مام جلال»

من جهتها أكدت النائبة سوزان منصور المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA، أن السيد بافل جلال طالباني له وجود مهم جدا في بغداد، ليس في الزيارة الحالية فقط وإنما خلال الشهور الماضية أيضا.

وقالت سوزان منصور: نحن كاتحاد وطني كوردستاني الساحة السياسية برمتها تشهد لنا بأننا كنا منذ البداية وحتى الآن مع الحوار، وهدفنا هو جمع الفرقاء السياسيين كافة على طاولة الحوار، وما حصل سابقا كان درسا قاسيا للجميع بأنه بدل الحوار لايوجد أي حل آخر للاختناق السياسي الموجود على الساحة العراقية.

وأضافت قائلة: «دور رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني دور مهم جدا وهو

تكملة لدور الوالد مرجعنا الروحي الرئيس مام جلال في جمع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار، كما حصل في الماضي».

وأشارت المتحدثة باسم كتلة الاتحاد الوطني الى أنه «خلال الأيام المقبلة ستكون هناك بوادر خير لتحديد موعد جلسة اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة قوية تكون في خدمة المواطن العراقي وخدمة اقليم كوردستان أيضا».

تشكيل الحكومة بات قريباً

من جانبه، قال النائب عن تحالف عزم محمد فاضل الدليمي لـPUKMEDIA: ان الاوضاع في العراق تتجه نحو الانفراج بعد الحوارات الاخيرة التي جرت بين الاطراف السياسية.

واضاف: ان الانفراجة قريبة ونتوقع ان نتوجه الى تشكيل الحكومة خلال الايام القليلة المقبلة من خلال مجلس النواب، بعد الحوارات الجارية بين الاطراف السياسية.

لديه لمسات كثيرة تُحسب له

من جهته أعلن السياسي العراقي المستقل حسن درباس العامري، أن سبب حالة الانسداد السياسي التي يمر بها العراق هي المناكفات والصراع والندية بين التيار الصدري والإطار التنسيقي في الكتلة الشيعية، إضافة إلى الصراع على منصب رئاسة الجمهورية بين الحزبين الكورديين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني، والجميع يعلم بأن منصب رئاسة الجمهورية من حصة الاتحاد الوطني.

وقال العامري خلال مشاركته في برنامج (حوارات) الذي يبث على قناة (المسرى)، إنه ليس هناك في السياسة صديق دائم وعدو دائم، لكن هناك مصالح دائمية وأن الأمور سائرة باتجاه بناء حكومة جديدة، لكن هناك (الفيتو) أو الفيلتر الصدري لا يسمح ببناء او تشكيل هذه الحكومة، مضيفا ان السيد الصدر لديه ثوابت على الكتلة الشيعية وعلى الاطار التنسيقي بالذات بالقول بإنه لا يسمح بان يكون أي مرشح لرئاسة الوزراء من هذه الكتلة، وبهذا يكون زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر قد قطع الطريق أمام الإطار التنسيقي لتقديم اي شخصية لرئاسة الحكومة.

وحول تعامل الاتحاد الوطني الكوردستاني مع الازمة السياسية وطبيعة ادارته لهذه الازمة، اشار العامري الى ان الاتحاد الوطني المتمثل بالاخ بافل طالباني لديه لمسات كثيرة ومؤشرة وتحسب له.

وبشأن الخلافات السياسية بين القوى السياسية، قال العامري، بإنه لو كانت هناك شخصية مثل الرئيس الراحل جلال طالباني موجودة حاليا، لما بقت هذه الخلافات ولتلاشت بلمح البصر، الا ان جميع المتعاطين مع هذه الخلافات قد لا يكونون جادين.

وأضاف، ان الشعب العراقي يبحث عن خدمات ولن يطول صبره وعلى الجميع أن يعلم بان ثورة تشرين الماضية قد تتجدد مرة ثانية ولكن بعنف، لأن الطبقة الوسطى تعاني الامرين وهذا سيولد انفجارا حقيقيا.

المصالح العليا والوطنية يجب أن تكون أساس عملنا

استقبل بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، جنين بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، في منزل الرئيس مام جلال في بغداد.

وناقش اللقاء، الذي حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي، آخر الجهود المبذولة لاستكمال الإجراءات الدستورية، وأكدا على تشكيل حكومة تكون في مستوى طموح الجميع وتستجيب لمتطلبات جميع القوميات والمكونات في العراق.

وخلال الاجتماع، جدد الرئيس بافل جلال طالباني التأكيد على إصرار الاتحاد الوطني الكوردستاني على الحلول السياسية للمشاكل على أساس الدستور والشراكة الحقيقية لضمان حقوق الجميع، قائلا «إن المصالح العليا والوطنية يجب أن تكون أساس عملنا المستقبلي وأننا نؤمن تماما بهذا المبدأ».

وفيما يتعلق بمسألة رئيس الجمهورية وتعيين مرشح كوردي للمنصب، أعطى الرئيس بافل رؤية واضحة للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، قائلا: «منذ البداية، كنا نؤمن بالوحدة الكوردية صفا وخطابا في بغداد، ليس فقط من اجل منصب الرئيس، بل لجميع القضايا الوطنية والقومية و منصب رئيس الجمهورية بالنسبة لنا يندرج ضمن المساعي لضمان وحماية حقوق الشعب الكوردي.

ضرورة إدارة البلد على أساس الدستور وصون حقوق الجميع

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الأحد ٢٠٢٢/١٠/٩ في بغداد، قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات السياسية ومساعي الوصول إلى حوار وطني ومرحلة سياسية جديدة، وشدد الجانبان على إسراع الخطى من أجل حل المشكلات وإدارة البلاد على أساس الدستور وصون حقوق الجميع.

وحول توحيد الجهود وإيجاد حل للخروج من الانسداد السياسي الذي يشهده العراق، قال بافل جلال طالباني: إننا مستمرون في مساعينا للوصول إلى حوار وطني مسؤول، ونريد توجيه البلاد نحو السلام والاستقرار، مضيفا أنه لابد أن تكون الحكومة القادمة انعكاسا لجميع الرؤى المختلفة وحامية لحقوق الجميع.

الرئيس بافل طالباني يثمن الموقف النبيل للقنصلية الالمانية

شارك بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يرافقه درباز كوسرت رسول علي عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي للاتحاد الوطني، في الحفل الذي اقيم في مدينة اربيل بمناسبة اليوم الوطني لدولة المانيا.

وخلال مشاركته في المراسيم، قدم الرئيس بافل جلال طالباني الشكر والتقدير لمارتن بيغر السفير الالماني لدى العراق وكلاوس شترايشر القنصل الالماني العام في اقليم كوردستان، على موقفهم النبيل وتأجيل مراسيم الاحتفال باليوم الوطني لدولة المانيا لتزامنها مع الذكرى السنوية الخامسة برحيل فقيد الامة الرئيس مام جلال.

هذا وكانت القنصلية الالمانية في أربيل، قد اعلنت عن ايقاف مراسيم الاحتفال الخاص باليوم الوطني الالماني، احتراماً لحلول الذكرى السنوية الخامسة لرحيل فقيد الأمة الرئيس مام جلال والتي صادفت يوم الاثنين ٢٠٢٢/١٠/٣.

وحدة الخطاب والتكاتف بين الأطراف السياسية ضمان لحقوق الشعب الكوردي

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاثنين ٢٠٢٢/١٠/١٠ في دباشان وفدا من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا.

وجرى خلال لقاء حضره شالاو كوسرت رسول وسالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية، الحديث حول القضية الكوردية في غرب كوردستان وسوريا. والتأكيد على توسيع العلاقة العريقة التي تأسست على يد الرئيس مام جلال وعبدالحميد درويش، بشكل يخدم الحقوق القومية للشعب الكوردي أكثر.

وتطرق الرئيس بافل جلال طالباني بتقدير إلى الدور التاريخي للحزب الديمقراطي التقدمي الكوردي في سوريا ونضاله، الذي تأسس على يد الأستاذ عبد الحميد درويش والعشرات من القادة والمناضلين الآخرين، وهم مستمرون حتى الآن في النضال السياسي والمدني في سبيل تثبيت وتحقيق حقوق الشعب الكوردي في غرب كوردستان.

وفيما يخص القضية الكوردية ووحدة الصف بين الأطراف قال الرئيس بافل جلال طالباني إن وحدة الخطاب والترابط بين الأطراف السياسية ضمان لحماية حقوق الشعب الكوردي. ونشجع جميع الأطراف على وضع الخلافات جانبا وأن يكونوا متضامنين ومتعاونين من أجل التغلب على الصعاب، لأن حل مشكلات الكورد في غرب كوردستان وسوريا يتحقق عبر الحوار والمفاوضات.

المستشارون الألمان يؤدون دورا مهما في تعزيز عملية الإصلاحات

أثنى نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني خلال استقباله السفير الألماني لدى بغداد مارتن إيغر، اليوم الاثنين، على الدور الذي يؤديه المستشارون الألمان في مساعدة حكومة الإقليم لتقدم عملية الإصلاحات في مؤسسات الحكومة.

وقدم طالباني خلال اللقاء الذي حضره القنصل الألماني العام في الإقليم كلاوس شتخايشه التهنئة للأخير بمناسبة تسنمه لمهامه، معربا له عن أمله في النجاح بمهامه.

ودعا طالباني في جانب آخر من اللقاء إلى تطوير العلاقات بين إقليم كوردستان وألمانيا في جميع المجالات لاسيما في الجانب التجاري، مثنيا على الدور الذي يؤديه المستشارون الألمان، معربا في ذات الوقت عن استعداد حكومة الإقليم لتقديم تسهيلات للشركات والمستثمرين الألمان العاملين في كوردستان.

بدوره أعلن السفير الألماني أن بلاده ستستمر في تقديم مساعداتها والعمل عن كثب مع حكومة الإقليم لتطوير عملية الإصلاحات في وزارة البيشمركه وإعادة تنظيم قواتها.

وبحث الجانبان في جانب آخر من اللقاء الوضع السياسي العراقي، وأتفقت رؤى الطرفين على ضرورة مشاركة الكورد في تشكيل الحكومة العراقية المقبلة موحدين، كي يتم الدفاع عن حقوق إقليم كوردستان الدستورية بشكل أفضل.

*المسرى

مبدأ التوافق والشراكة هو الحل الامثل لمشاكل العراق

حوار صريح مع ستران عبدالله مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني

اعلن ستران عبدالله عضو المكتب السياسي – مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال برنامج «لقاء خاص» الذي يبث من على شاشة (فضائية كركوك)، ان سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد هي سياسة محترمة من جميع الاطراف والكتل السياسية، وان جميع الاطراف لديها علاقات طيبة مع الاتحاد الوطني الكوردستاني سواء السنية او الشيعية، وان الجميع يحترم رؤية الاتحاد الوطني ورئيسه بافل جلال طالباني، كما ان كل الاطراف تعلم ان سياسة الاتحاد الوطني هي نفسها سياسة الرئيس الراحل مام جلال والذي يعد احد بناة العملية الديمقراطية في العراق الجديد.

وقال ستران عبدالله ايضا :»الاتحاد الوطني الكوردستاني له مفاهيم سياسية وثقل وطني كبير وحجم سياسي كبير، وزيارات الرئيس بافل جلال طالباني الى بغداد ساهمت بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين الاطراف السياسية العراقية».

واوضح ايضا :»الاتحاد الوطني يرى ان مبدأ التوافق والشراكة هو الحل الامثل لمشاكل العملية السياسية والعراق، سيما وان مفهوم التوافقية مفهوم متلازم مع الديمقراطية، والتوافقية ليست الالتفاف على الديمقراطية، لان اغلب البلدان التي لها عهود في الديمقراطية تعتمد على التوافقية».

مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني شدد ايضا على ان الحل الامثل لمشاكل المناطق المتنازع عليها بشكل عام وكركوك على وجه الخصوص هو تنفيذ المادة ١٤٠، داعيا لمزيد من التنسيق بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في مناطق الفراغ الامني بين الجانبين لقطع الطريق على فلول الارهاب لتنفيذ اعتداءاتها الارهابية.

وفيما ياتي نص الحوار الذي اجرته (فضائية كركوك) مع ستران عبدالله عضو المكتب السياسي – مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني:

الاتحاد الوطني والمشهد الراهن

*.ما هي رؤية الاتحاد الوطني بخصوص المشهد السياسي الراهن في العراق؟

– موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني تجاه العملية السياسية ومجمل الاوضاع هو موقف ثابت، ونحن في الاتحاد الوطني نعتقد ان التوافقية والشراكة هي الحل الامثل لمشاكل العملية السياسية والعراق، وندرك ان العملية السياسية في العراق طوال العشرين عاما الماضية مرت بتغييرات كثيرة، والمزاج السياسي تغير ايضا، ونحن نعلم ان هناك حاجات جديدة للنخبة السياسية العراقية، وهناك تقييم للعملية السياسية، ونعتقد ان الحل يكمن بالتوافقية والشراكة والتمسك بالدستور العراقي الذي يعتبر عقدا اجتماعيا قل نظيره في المنطقة التي شهدت عدة ارهاصات مثل الربيع العربي الذي جرى في مصر وتونس واليمن وسوريا وكثير من البلدان العربية، ورغم هذا فأن كل من شارك في التغيير في المنطقة العربية لم يحصل على دستور كالذي موجود في العراق الان بعد معاناة من الدكتاتورية، لذلك نعتقد ان الدستور العراقي الذي بني على التوافق يبقى هو الحل الامثل لكثير من مشاكل العراق بالرغم من ظهور مفاهيم جديدة مثل الاغلبية والهوية الوطنية ومفاهيم تتعلق بتجاوز الطائفية وكل هذه المفاهيم هي مفاهيم محترمة وهذه تدل على صحة العملية السياسية لانها في كل فترة تنتج افكارا جديدة، ولكن نعتقد ان القاعدة الاساسية في العملية السياسية يجب ان تكون التوافقية مع الاخذ بعين الاعتبار التغييرات التي جرت في العراق وظهور طبقة سياسية جديدة وجيل جديد من الشباب يطالبون بالتغيير لكي يكون هناك حل للازمة السياسية.

التوافقية جاءت لتكملة مفهوم الديمقراطية

*اين تكمن اهمية التوافقية والشراكة في العملية السياسية؟

– اولا يجب علينا ان نشرح مفهوم التوافقية والشراكة، حيث ان هذا المفهوم ليس مفهوما عراقيا خالصا، وقد جرى تعريق لهذا المفهوم وهذا الشي يشكر عليه السياسيون العراقيون، وان مفهوم التوافقية مفهوم متلازم مع الديمقراطية، والتوافقية ليست الالتفاف على الديمقراطية، لان اغلب البلدان التي لها عهود في الديمقراطية تعتمد على التوافقية، اذا فان هذا المفهوم جاء استجابة لمتطلبات العديد من بلدان العالم، خاصة البلدان التي تحتوي على اكثر من قومية او طائفة او مكون، فالتوافقية جاءت لتكملة مفهوم الديمقراطية، فالديمقراطية تاخذ رأي الاغلبية مع احترام رأي الاقلية وتأتي في بلدان متجانسة قوميا ليست لها مشاكل كما مر بالعراق، فمفهوم التوافقية هو ليس بدعة سياسية كما يريد ان يصوره البعض بل هو مطور للعملية الديمقراطية، اما الشراكة فهي مشاركة الجميع، لان العراق اليوم هو عراق اتحادي توجد فيه الاقاليم والمحافظات، وان الحكومة التي توجد في المركز تمثل الجميع ولاتمثل جهة دون اخرى، وهذه المفاهيم عالجت الكثير من المشاكل

> **جميع الاطراف السياسية في بغداد لديها علاقات جيدة مع الاتحاد الوطني**

في دول العالم والتي يجب ان نأخذ العبرة منها، وان العراق نفسه كان يعاني من المركزية، وان مفهوم الشراكة والتوازن ورد في اكثر من مكان في الدستور العراقي كالتوازن الوطني وكلمة الاتحادية والبرلمان والبرلمان الثاني الذي يمثل المجلس الاتحادي، وان تكون هناك محكمة اتحادية، وكل هذه المفاهيم تؤكد ان العراق مجتمع متجانس من حيث عراقيته، ولكنه متنوع من حيث التنوع القومي والمذهبي، وان الدستور العراقي اعطى الكثير من الحلول لهذه المشاكل، ويجب علينا ان ندير التوافقية والشراكة بشكل جيد من خلال الاداء السياسي ويجب علينا ان نعالج الاخطاء السياسية خلال العقدين الماضيين.

الانسداد والحلول المناسبة

*في ضوء المعطيات السياسية الحالية، كيف ترى الحلول المناسبة لتجاوز الانسداد السياسي القائم؟

-اساس الانتخابات المبكرة التي اجريت مؤخرا هي نتيجة مشكلة كبيرة في العراق، ويجب ان نقر كيف للحكومة الديمقراطية في العراق الا تنتج حكومة نشطة، ويجب ان نحل هذه المسالة وكيف يمكن لبلد مثل العراق لديه الكثير من الثروات وشعبه يعاني من الفقر والبطالة، وهذه لا تستقيم مع حجم الثروات التي لدى العراق، اذا نحن امام مخرجات ديمقراطية لا تنتج حكومة فعالة ومخرجات مع بلد يمتلك ثروات وجزء كبير من شعبه فقير، وهناك مشكلة اخرى وهي كيف يمكن لبلد ان تجرى فيه انتخابات كل اربع سنوات، وبعد كل انتخابات تخرج مظاهرات مطالبة باسقاط الحكومة، اذا هناك اشكالية في العملية الديمقراطية يجب على النخبة السياسية ان تحل هذه المشكلة.

اين تكمن المشكلة؟

*هل هناك مشكلة في الدستور وبعض القوانين، ام المشكلة تكمن في تطبيق بنود الدستور؟

-اعتقد ان هناك مشكلة في مخرجات العملية السياسية وليس في الدستور العراقي، وكيف يمكن ان نتحدث عن عملية ديمقراطية وهناك الغاء لمجالس المحافظات، واذا كان هناك فساد في محافظة مثلا او اقليم، فهذا لايعني ان بغداد او المركز تسيطر على مقدرات العملية السياسية، فمن يضمن ان الموجودين في اي محافظة كانت هم انزه من الباقين، اذا المشكلة لاتكمن في الدستور العراقي، لان لدينا حكومات محلية وبرلمان في اقليم كوردستان، ومن جانب اخر كيف تكون الحكومة منتجة وتأخذ على عاتقها تطوير الهوية الوطنية، فالحل لايكون في الغاء هذه المكتسبات بل في تطويرها وتشخيص مكامن الخلل، ونحن نعتقد ان سبب تاخير الحكومة العراقية لغاية الان، ليس لان لديها مفاهيم تتقاطع مع بعضها، ويجب على الجميع ان لايهمش اي جهة كما كان في السابق في عهد صدام حسين وهو مفهوم الاقصاء، اذا الحل الامثل يكمن في التوافقية والحفاظ على حقوق المكونات اذا تعرضت للخطر، ونحن لغاية الان لم نشكل مجلس الاتحاد الذي هو الغرفة الثانية لمجلس النواب، وبنفس الوقت نطالب بحكومة اغلبية، بمعنى اننا نريد ان نضع العربة قبل الحصان او الحصان قبل العربة، وهذا هو الاشكال العراقي، ونحن نعتقد ان يكون في هذه المرحلة مزج في هذا المفهوم والافكار الجديدة، فلا يمكن ان نتحدث عن اغلبية وهناك هاجس خوف من البعض لدى البعض الاخر.

> **سياسة الاتحاد الوطني نفس سياسة الرئيس الراحل مام جلال**

صاحب مفاهيم سياسية وثقل وطني كبير

*ما الهدف من الزيارات المكوكية للاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني الى بغداد؟

- سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد هي سياسة محترمة من جميع الاطراف والكتل السياسية والجميع لديه علاقات طيبة مع الاتحاد الوطني الكوردستاني سواء السنية او الشيعية، الاطار او التيار، والجميع يحترم رؤية الاتحاد الوطني ورئيسه السيد بافل جلال طالباني، والجميع يعلم ان سياسة الاتحاد الوطني هي نفسها سياسة الرئيس الراحل مام جلال والذي يعد احد بناة العملية الديمقراطية في العراق الجديد، اذا موقف الاتحاد الوطني هو موقف للتقارب وليس للتباعد وموقف يحترم جميع الاطراف، وطرح الرئيس بافل جلال طالباني فكرة التوافق والشراكة مع الاخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة الاخرى، وفكر الاتحاد الوطني يستحق اكثر من المقاعد الثماني عشر في البرلمان العراقي، لان الاتحاد الوطني الكوردستاني له مفاهيم سياسية وثقل وطني كبير وحجم سياسي كبير، ونعتقد ان زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى بغداد ساهمت بشكل كبير في تقريب وجهات النظر.

> **سياسة الاتحاد الوطني في بغداد هي سياسة محترمة لدى جميع الاطراف**

انتخابات اقليم كوردستان

*ما هو موقف الاتحاد الوطني من انتخابات اقليم كوردستان، وماهي ابرز الملاحظات عليها؟

-التجربة في اقليم كوردستان يجب ان لاتكون بعيدة عن التجربة العراقية، ويجب ان نأخذ بنظر الاعتبار التجربة العراقية في الانتخابات اضافة الى تجربة اقليم كوردستان في الانتخابات السابقة، ويجب ان نعرف اولا ماهي العبرة من الانتخابات، واهم شيء هو اجراء التغيير الذي تستحقه العملية السياسية في أي مكان في المنطقة او العالم، اذا مفهوم الاتحاد الوطني في انتخابات الاقليم هو ليس اجراء الانتخابات فقط، بل نحتاج الى جو سياسي يعتمد على من يحكم العملية السياسية، ويجب ان تتوفر عدة امور منها سجل انتخابات نظيف ومفوضية انتخابات جديدة تعبر عن واقع الانتخابات وقانون جديد للانتخابات، حيث ان قانون الانتخابات في الاقليم منذ العام ١٩٩٢ لم يتغير، وهذه القوانين اصبحت قديمة ولاتصلح للتطور الحاصل او ان تكون مخرجات الانتخابات مختلفة، ولنا بالتجربة العراقية عبرة في هذا الامر، فيجب ان تتماشى العملية الانتخابية مع القوى السياسية والعسكرية والامنية ويجب ان تاخذ المكونات دورها في العملية الانتخابية في الاقليم ويجب ان تكون هناك جدوى للعملية الانتخابية في اقليم كوردستان حتى نخرج بآلية عمل جديدة ومختلفة.

العلاقة بين بغداد والاقليم

*ماهو شكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وماهي ابرز الحلول لمعالجة المشاكل بينهما؟

-نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني نعتقد ان العلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية يجب ان تحتكم الى الدستور العراقي من الطرفين وليس من طرف واحد فقط، والدستور العراقي فسر العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، ويجب ان تكون هناك حلول لجميع القضايا وليس كما يشاع ان المشكلة

فقط بالموازنة، ويجب ان تكون حلولا دائمية وليس حلولا مؤقتة، ونعتقد في الاتحاد الوطني الكوردستاني ان الحل يجب ان لايكون في الاستقطاب الكوردي العربي في هذا المجال، بل يجب ان يكون هناك تكامل بهذا الصدد، ونعتقد ان قوة الاقليم قوة للعراق والعكس صحيح.

المناطق المتنازع عليها والحلول

*ما هي رؤية الاتحاد الوطني الكوردستاني ازاء المناطق المتنازع عليها، وماهي الحلول الكفيلة لمعالجة مشاكل هذه المناطق؟

-الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه رؤية لاتختلف عن المفاهيم الوطنية، وهي تطبيق المادة ١٤٠ ولايمكن ان نتحدث عن مادة عفى عليها الزمن، وايضا في نفس الوقت ان مفهوم المناطق المتنازع عليها هو ليس بدعة سياسية وهـذا مـوجـود فـي كل مكان في العالم، وقد كانت هناك عمليات مؤسفة في السابق ويجب ان تكون هناك حلول وتطييب للجراح لتلك المناطق، وان الحل الامثل لهذه المناطق هي تنفيذ المادة ١٤٠ ونحن نعتقد ان تحقيق ذلك يجب ان يكون عندما تتشكل حكومة قوية وبرلمان قوي، لان الاولوية في هذه المرحلة هي لتشكيل الحكومة حتى نخرج من هذا الانسداد.

> **الاتحاد الوطني له ثقل وطني كبير وحجم سياسي كبير**

تنصل من الحكومات السابقة

*هل هناك تنصل من الحكومات السابقة في تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية؟

-لا نقول تنصلت، بل نقول تباطئت في تطبيق هذه المادة، لان الحكومات السابقة عملت في بعض المفاصل ولكن بشكل بطيء مثل ملف التعويضات، وان تطبيق المادة ١٤٠ هو حق دستوري ويجب انهاء عمل المحافظ بالوكالة، لانه بين فترة واخرى يتم استدعائه في هيئة النزاهة في بغداد، وان يكون هناك محافظ يعمل على ايجاد حلول لمحافظة كركوك لانها محافظة خاصة ويجب العمل على ايجاد حلول افضل لهذه المحافظة، ويجب انهاء ملف محافظ كركوك بالوكالة، كما انه يجب ان يكون هناك مجلس محافظة، ويجب ان نعطي لكركوك اهمية اكبر، وان الحل الامثل هو تطبيق المادة ١٤٠ وصمتنا الان هو بسبب حسّنا الوطني لما يمر به العراق من ازمات، ونؤكد ايضا ان عدم التنسيق في اماكن الفراغات بين الاقليم والحكومة الاتحادية يعطي فرصا للارهابيين للتوغل في هذه المناطق، ونحن ندعو للتنسيق الامني لتجاوز الازمات في المناطق المتنازع عليها.

يجب التوافق مابين الجميع

* وفق قراءتكم للواقع الراهن، هل هناك بوادر لحل الازمة الراهنة؟

-نعم تأخرنا كثيرا في تشكيل الحكومة، ولكني متفائل ازاء تشكل الحكومة، فان تأتي متاخرا افضل من ان لاتأتي ابدا، ويجب التوافق مابين الجميع والاخذ ايضا بنظر الاعتبار رأي الاخوة بالتيار الصدري ايضا حتى لو كانوا منسحبين، ويجب ان لايكون هناك اقصاء لاي طرف، واعتقد ان هذا هو عنوان العملية السياسية في العراق، وهو عدم اقصاء أي طرف او جهة سياسية لان الاقصاء يعني تكرار المأساة العراقية منذ بداية نشوء الدولة العراقية ولغاية سقوط نظام صدام في العام ٢٠٠٣ لان الجميع لهم الحق في هذا البلد.

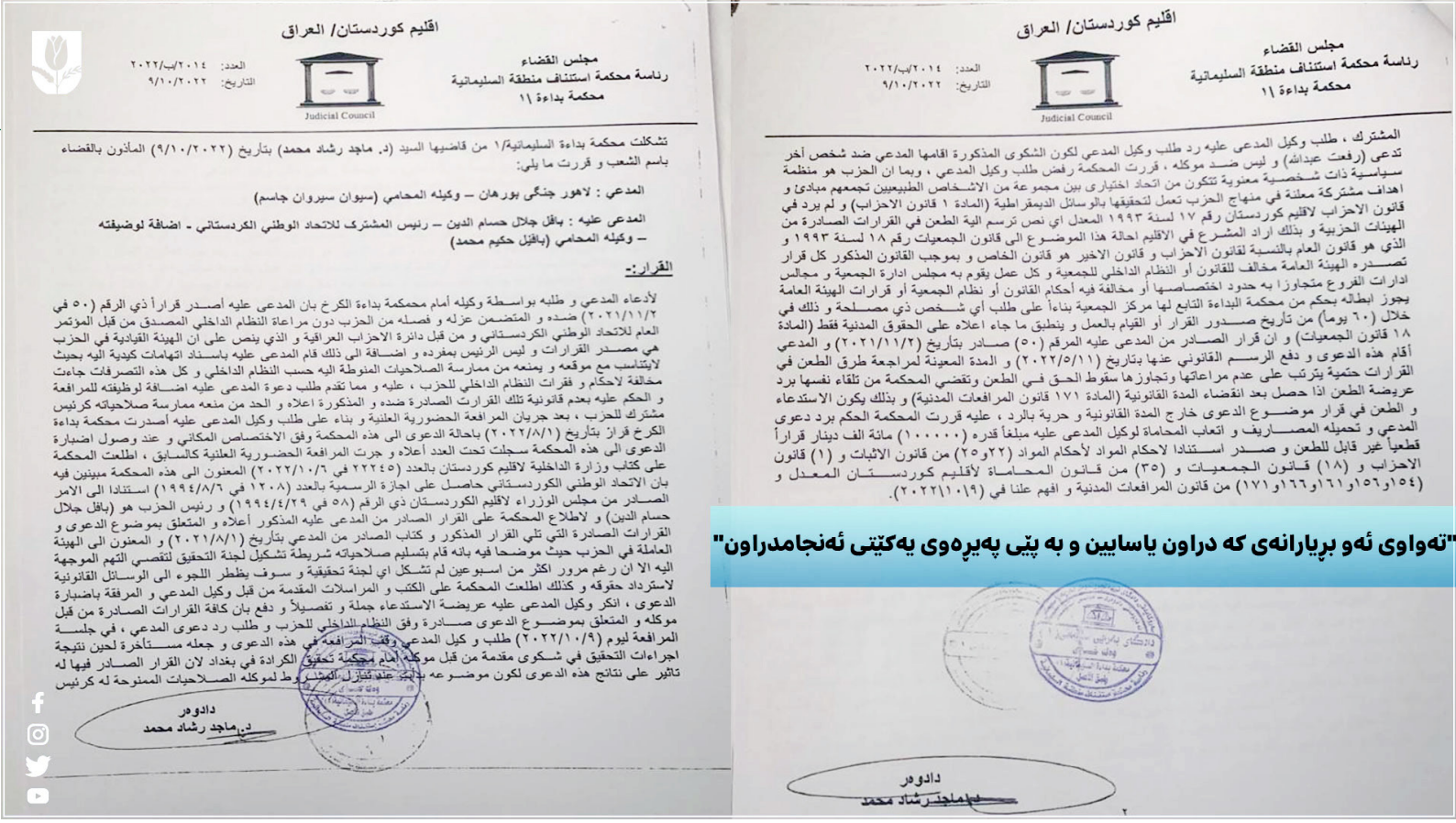
اقليم كوردستان/ العراق

مجلس القضاء
رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية
محكمة بداءة ١١

Judicial Council

العدد: ٢٠١٤/ب/٢٠٢٢
التاريخ: ٩/١٠/٢٠٢٢

تشكلت محكمة بداءة السليمانية/١ من قاضيها السيد (د. ماجد رشاد محمد) بتاريخ (٩/١٠/٢٠٢٢) المأذون بالقضاء باسم الشعب و قررت ما يلي:

المدعي : لاهور جنگي بورهان – وكيله المحامي (سيوان سيروان جاسم)

المدعى عليه : بافل جلال حسام الدين – رئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني - اضافة لوظيفته – وكيله المحامي (بافيل حكيم محمد)

القرار:

لأدعاء المدعي و طلبه بواسطة وكيله أمام محكمة بداءة الكرخ بان المدعى عليه أصدر قراراً ذي الرقم (٥٠ في ٢٠٢١/١١/٢) ضده و المتضمن عزله و فصله من الحزب دون مراعاة النظام الداخلي المصدق من قبل المؤتمر العام للاتحاد الوطني الكردستاني و من قبل دائرة الاحزاب العراقية و الذي ينص على ان الهيئة القيادية في الحزب هي مصدر القرارات و ليس الرئيس بمفرده و اضافة الى ذلك قام المدعى عليه باسناد اتهامات كيدية اليه بحيث لايتناسب مع موقعه و يمنعه من ممارسة الصلاحيات المنوطة اليه حسب النظام الداخلي و كل هذه التصرفات جاءت مخالفة لاحكام و فقرات النظام الداخلي للحزب ، عليه و مما تقدم طلب دعوة المدعى عليه اضافة لوظيفته للمرافعة و الحكم عليه بعدم قانونية تلك القرارات الصادرة ضده و المذكورة اعلاه و الحد من منعه ممارسة صلاحياته كرئيس مشترك للحزب ، بعد جريان المرافعة الحضورية العلنية و بناء على طلب وكيل المدعى عليه أصدرت محكمة بداءة الكرخ قرار بتاريخ (٢٠٢٢/٨/١) باحالة الدعوى الى هذه المحكمة وفق الاختصاص المكاني و عند وصول اضبارة الدعوى الى هذه المحكمة سجلت تحت العدد أعلاه و جرت المرافعة الحضورية العلنية كالسابق ، اطلعت المحكمة على كتاب وزارة الداخلية لاقليم كوردستان بالعدد (٢٢٢٤٥ في ٢٠٢٢/١٠/٦) المعنون الى هذه المحكمة مبينين فيه بان الاتحاد الوطني الكوردستاني حاصل على اجازة الرسمية بالعدد (١٢٠٨ في ١٩٩٤/٨/٦) استنادا الى الامر الصادر من مجلس الوزراء لاقليم الكوردستان ذي الرقم (٥٨ في ١٩٩٤/٤/٢٩) و رئيس الحزب هو (بافل جلال حسام الدين) و لاطلاع المحكمة على القرار الصادر من المدعى عليه المذكور أعلاه و المتعلق بموضوع الدعوى و القرارات الصادرة التي تلي القرار المذكور و كتاب الصادر من المدعي بتاريخ (٢٠٢١/٨/١) و المعنون الى الهيئة العاملة في الحزب حيث موضحا فيه بانه قام بتسليم صلاحياته شريطة تشكيل لجنة التحقيق لتقصي التهم الموجهة اليه الا ان رغم مرور اكثر من اسبوعين لم تشكل اي لجنة تحقيقية و سوف يظطر اللجوء الى الوسائل القانونية لاسترداد حقوقه و كذلك اطلعت المحكمة على الكتب و المراسلات المقدمة من قبل وكيل المدعي و المرفقة باضبارة الدعوى ، انكر وكيل المدعى عليه عريضة الاستدعاء جملة و تفصيلاً و دفع بان كافة القرارات الصادرة من قبل موكله و المتعلق بموضوع الدعوى صادرة وفق النظام الداخلي للحزب ، وطلب رد دعوى المدعي ، في جلسة المرافعة ليوم (٢٠٢٢/١٠/٩) طلب و كيل المدعي وقف المرافعة في هذه الدعوى و جعله مستأخرة لحين نتيجة اجراءات التحقيق في شكوى مقدمة من قبل موكله امام محكمة تحقيق الكرادة في بغداد لان القرار الصادر فيها له تاثير على نتائج هذه الدعوى لكون موضوعه يتعلق عند تنازل المشتكي وط لموكله الصلاحيات الممنوحة له كرئيس

دادوەر
د.ماجد رشاد محمد

اقليم كوردستان/ العراق

مجلس القضاء
رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية
محكمة بداءة ١١

Judicial Council

العدد: ٢٠١٤/ب/٢٠٢٢
التاريخ: ٩/١٠/٢٠٢٢

المشترك ، طلب وكيل المدعى عليه رد طلب وكيل المدعي لكون الشكوى المذكورة اقامها المدعي ضد شخص آخر تدعى (رفعت عبدالله) و ليس ضد موكله ، قررت المحكمة رفض طلب وكيل المدعي ، وبما ان الحزب هو منظمة سياسية ذات شخصية معنوية تتكون من اتحاد اختياري بين مجموعة من الاشخاص الطبيعيين تجمعهم مبادئ و اهداف مشتركة معلنة في منهاج الحزب تعمل لتحقيقها بالوسائل الديمقراطية (المادة ١ قانون الاحزاب) و لم يرد في قانون الاحزاب لاقليم كوردستان رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ المعدل اي نص ترسم الية الطعن في القرارات الصادرة من الهيئات الحزبية و بذلك اراد المشرع في الاقليم احالة هذا الموضوع الى قانون الجمعيات رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ و الذي هو قانون العام بالنسبة لقانون الاحزاب و قانون الاخير هو قانون الخاص و بموجب القانون المذكور كل قرار تصدره الهيئة العامة مخالف للقانون أو النظام الداخلي للجمعية و كل عمل يقوم به مجلس ادارة الجمعية و مجالس ادارات الفروع متجاوزا به حدود اختصاصها أو مخالفة فيه أحكام القانون أو نظام الجمعية أو قرارات الهيئة العامة يجوز ابطاله بحكم من محكمة البداءة التابع لها مركز الجمعية بناءاً على طلب أي شخص ذي مصلحة و ذلك في خلال (٦٠ يوماً) من تأريخ صدور القرار أو القيام بالعمل و بتطبق ما جاء اعلاه على الحقوق المدنية فقط (المادة ١٨ قانون الجمعيات) و ان قرار الصادر من المدعى عليه المرقم (٥٠) صادر بتأريخ (٢٠٢١/١١/٢) و المدعي أقام هذه الدعوى و دفع الرسم القانوني عنها بتأريخ (٢٠٢٢/٥/١١) و المدة المعينة لمراجعة طرق الطعن في القرارات حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها برد عريضة الطعن اذا حصل بعد انقضاء المدة القانونية (المادة ١٧١ قانون المرافعات المدنية) و بذلك يكون الاستدعاء و الطعن في قرار موضوع الدعوى خارج المدة القانونية و حرية بالرد ، عليه قررت المحكمة الحكم برد دعوى المدعي و تحميله المصاريف و اتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه مبلغاً قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار قراراً قطعياً غير قابل للطعن و صدر استنادا لاحكام المواد (٢٢و٢٥) من قانون الاثبات و (١) قانون الاحزاب و (١٨) قانون الجمعيات و (٣٥) من قانون المحاماة لاقليم كوردستان المعدل و (١٥٤و١٥٦و١٦١و١٦٦و١٧١) من قانون المرافعات المدنية و افهم علنا في (١٩\١٠\٢٠٢٢).

"تەواوی ئەو بڕیارانەی کە دراون یاسایین و بە پێی پەیڕەوی یەکێتی ئەنجامدراون"

دادوەر
د.ماجد رشاد محمد

المحكمة ترد دعوى لاهور جنكي وتحسم القضية لصالح رئيس الاتحاد الوطني

أصدر فريق محامي بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني توضيحا حول حسم محكمة بداءة السليمانية قضية لصالح الرئيس بافل جلال طالباني ورد الدعوى المقامة من قبل لاهور جنكي برهان، وفيما يأتي نص التوضيح:

«أصدرت محكمة السليمانية حكمها في الدعوى المقامة من قبل لاهور جنكي برهان، وأغلقت ملف القضية لصالح بافل جلال طالباني.

فقد قررت محكمة بداءة السليمانية يوم ٢٠٢٢/١٠/٩، برد الدعوى المقامة من قبل (لاهور جنكي برهان)، بعد أن أشار وكيل (بافل جلال طالباني) في دعواه، الى أن جميع القرارات المتخذة كانت قانونية واتخذت وفق النظام الداخلي للاتحاد الوطني، وسلم جميع الأدلة الى المحكمة، مطالبا برد العوى، لأنه وفق قانون الأحزاب، يجب إقامة الدعوى خلال ٦٠ يوما، إلا أن المدعي أقام دعواه بعد انقضاء فترة طويلة.

لذا قررت المحكمة رد دعوى لاهور جنكي برهان، وإغلاق ملف القضية نهائيا لصالح بافل جلال طالباني».

هذا وكانت محكمة بداءة الكرخ في بغداد قدر ردت بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ دعوى ضد الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وقال مصدر رسمي لوسائل اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، ان محكمة الكرخ ردت بتاريخ ١٢ حزيران دعوى لمحامي وموكل لاهور شيخ جنكي برهان.

واضاف: تقديرا للاجراءات الادارية والقانونية، لم يكن جيدا بالنسبة لنا ان ننشر اي شيء بهذا الخصوص، لكن لمواجهة التشويه والاقاويل غير الشرعية نقوم بنشرها.

PUKmedia

برلمان كردستان يقر قانون استمرار الدورة الخامسة بـ (80) صوتا

*اعلام برلمان كردستان

اليوم الأحد ٩ / ١٠ / ٢٠٢٢، برئاسة د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان، وبحضور د. هيمن هورامي نائب رئيسة برلمان كوردستان ومنى نبي قهوجي سكرتيرة البرلمان، عقدت الجلسة الاعتيادية رقم (١١) من الدورة الخريفية للسنة الرابعة من الدورة الخامسة لانتخابات البرلمان.و افتتحت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان الجلسة بأسم الله وبأسم شعب كوردستان، عقب ذلك قرأت منى نبي قهوجي سكرتيرة البرلمان، جدول اعمال الجلسة، وملخص الجلسة البرلمانية السابقة، وأسماء الأعضاء المتغيبين المجازين منهم والذين غابوا دون اجازة.

وحسب النقطة الاولى من برنامج عمل الجلسة، والتي تمثلت في التصويت على مقترح قانون استمرار الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان – العراق، حسب الفقرة (خامسا) من المادة (٧٨) والمادتين (٧٩ – ٨٠) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان، قامت لجنة الشؤون القانونية بعرض تقرير التصويت على مقترح القانون، والذي اخذ ملاحظات اعضاء البرلمان في الجلسة السابقة اثناء القراءة الثانية لمشروع القرار بنظر الاعتبار، حيث تم عرض العنوان والمواد والاسباب الموجبة لاصدار القرار بشكل منفصل على التصويت وقد صوت عليها بالموافقة، ومن ثم تم عرض القرار بأكمله على التصويت، فحصل على موافقة (٨٠) برلمانيا وتم اقراره.

مقترح قانون استمرار الدورة الخامسة لبرلمان كوردستان، تألف من ثلاثة مواد والاسباب الموجبة لاصداره، وتم تقديمه من قبل النصاب القانوني لاعضاء البرلمان، والهدف من اصداره هو لقطع الطريق على حدوث فراغ قانوني وتمثيل مبدأ استمرارية المؤسسات الدستورية في اقليم كوردستان – العراق، وضمان المصالح العامة في تطبيق السلطات ومن اجل اتمام التحضيرات القانونية والادارية والفنية التقنية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وتهيئة سجل بايومتري نزيه ودقيق وارضية سياسية مؤاتية لتحقيق وحدة الصف والاجماع الوطني من اجل ضمان حقوق كافة المواطنين في اقليم كوردستان، بما فيها حقوق الترشح والتصويت وتوفير شروط التنافس للجميع.

حسب النقطة الثانية والاخيرة من جدول اعمال الجلسة، التي عقدت بحضور وزير التربية الان حمه سعيد، ووكيل وزارة التربية د. سيوان علي، تمت القراءة الثانية من قبل لجنتي التربية والشؤون القانونية للمواد (من المادة ١٦١ وحتى المادة ١٨١) من مقترح قانون التربية والتعليم، والتي تخص (الاحكام المالية والعامة) اضافة الى الاسباب الموجبة لاصدار مشروع القانون.وقد ابدى اعضاء البرلمان جملة ملاحظات على المواد والفقرات المطروحة والاسباب الموجبة لاصداره، وقدموا عدة مقترحات، تهدف الى اغناء مشروع القانون، لكي تأخذ بها اللجنة في اعداد تقرير التصويت مع اخذ تلك الملاحظات والمقترحات بنظر الاعتبار.

وبهذا الشكل أنهت رئيسة برلمان كوردستان هذه الجلسة.

حول مصير فرع السليمانية للبنك المركزي ..المالية تستسفر

ناقشت اللجنة المالية البرلمانية، الأحد، مع محافظ البنك المركزي مزاد العملة وإصدار عملة عراقية جديدة.

وقالت عضو اللجنة د. نرمين معروف إن "اللجنة ناقشت خلال استضافتها اليوم لمحافظ البنك المركزي ووزير التخطيط ووكيل وزارة المالية ورئيس ديوان الرقابة، عدد من المواضيع والقضايا المهمة أبرزها مزاد العملة ونافذة البيع وطبع العملة والية عمل المصارف المشاركة ومواضيع وقضايا أخرى ضمن مهام البنك المركزي".

وأضافت معروف أنه وجهنا "خلال جلسة الاستضافة عدد من الأسئلة إلى المحافظ أبرزها جدوى ومبررات وأسباب اتخاذ قرار من البنك المركزي بطبع وإصدار فئة جديدة (٢٠ الف دينار) وكم تبلغ كمية الأموال التي ستصدر من الفئة الجديدة والية طرح هكذا عملة في السوق".

وأشارت إلى أن "الاجتماع شهد مناقشة عدة قضايا متعلقة بوزارة التخطيط والتجارة، وهي خاصة بتنفيذ قانون الأمن الغذائي والمتابعات التي أجرتها اللجنة المالية لتنفيذ الفقرات والمواد الخاصة بالقانون".

ولفتت إلى أن "أسئلة عديدة وجهت لمحافظ البنك المركزي خلال الاستضافة، على أن يجيب عنها خلال مدة أسبوعين"، موضحة أنها "وجهت عبر كتاب رسمي أسئلة لمحافظ البنك المركزي حول عمل مصارف إقليم كوردستان ومصير فرع السليمانية للبنك الذي كان من المفترض افتتاحه"، مؤكدة أننا "بانتظار الأجوبة من البنك وسنجري متابعات لتنفيذ المقررات".

وكان محافظ البنك المركزي العراقي مصطفى غالب مخيف، كشف في نهاية أيلول الماضي عن وجود نية لطرح ورقة نقدية فئة ٢٠ ألف دينار.

المسرى

آسايش السليمانية تعتقل متهمين بالإرهاب أحدهما في بغداد

أعلنت مديرية آسايش السليمانية، الاثنين، أن قواتها تمكنت بالتعاون مع مديرية الاستخبارات والأمن في الحكومة المركزية من القبض على شخصين مطلوبين وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، في السليمانية والعاصمة بغداد.

وقالت في بيان إنه "استمرارا لمهام وفعاليات مديرية آسايش السليمانية في سبيل توفير الأمن والاستقرار، ونتيجة لجمع معلومات ومراقبة دقيقة، تم القبض ضمن عملية أمنية مشتركة بين مديريتنا ومديرية الاستخبارات والأمن في الحكومة المركزية، على مطلوبين هاربين من القانون استنادا إلى المادة ٤ إرهاب"، مشيرة إلى "القبض على أحدهما في السليمانية والآخر في منطقة المدائن ببغداد، ليواجها القانون".

بدورها أشارت خلية الإعلام الأمني في بيان إلى "القبض على احد المطلوبين للقضاء بتهم الارهاب، وذلك من خلال تواجده في محافظة السليمانية ، صادرة بحقه مذكرة قضائية في احكام المادة (٤/١) ارهاب من محكمة تحقيق الحلة".

وأضافت أن "مفارز مديرية استخبارات وامن بغداد تمكنت وبالتعاون مع الفرقة الاولى – شرطة اتحادية من القبض على متهم مطلوب للقضاء وفق احكام المادة (٤/ارهاب) في منطقة المدائن ببغداد، اذ تم احالة اصوليا الى جهة الطلب.

المسرى

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإقليمية لحقوق الإنسان في إقليم كردستان

عقد مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان مؤتمرا لمدة يوم واحد في أربيل لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإقليمية لحقوق الإنسان بعد عام واحد من الموافقة عليها من قبل رئاسة مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان وتحديد الخطوات الإضافية المطلوبة لمواجهة التحديات المستمرة في الأشهر والسنوات القادمة.

وحضر المؤتمر رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان وممثل رئيس الوزراء العراقي ونائب رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان ووزراء ومسؤولون حكوميون إقليميون واتحاديون ورئيس مجلس القضاء ودبلوماسيون ومسؤولون أمميون، وعدد من مدراء المنظمات غير الحكومية.

وشدد رئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني في خطابه الافتتاحي على أهمية «العمل مع الشركاء الدوليين لضمان التزام إقليم كردستان التزاما كاملا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الصحافة.»

وأكد السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس UNITAD، على أهمية خطة العمل الإقليمية لعمل UNITAD، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل إقامة العدل والضمانات الإجرائية.

وفي كلمة افتتاحية نيابة عن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، أشادت رئيسة مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) السيدة دانييل بيل بجهود حكومة إقليم كردستان في الإقرار بأهمية حقوق الإنسان والحريات والدور الذي تلعبه في السلام والتنمية.

وألقى السيد علي البرير، رئيس مكتب العراق في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المؤتمر، الضوء على دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ خطة العمل، مع تسليط الضوء على أن «تحسين أعمال الشرطة والتحقيقات أمر أساسي لبلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ولضمان عدم تهميش أي شخص من خلال ضمان الوصول إلى العدالة وحماية حقوق الإنسان للجميع.»

كلمة دانييل بيل، رئيسة مكتب حقوق الإنسان في (يونامي)

أصحاب السعادة،

شركاؤنا وزملائنا الكرام،

سيداتي وسادتي،

نيابة عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، يشرفني أن أحضر هذا التجمع بالذكرى السنوية الأولى لخطة إقليم كردستان لحقوق الإنسان ٢٠٢١ – ٢٠٢٥. لسوء الحظ، لا يمكن للممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس-بلاسخارت أن تكون معنا اليوم، ولكنها ترسل أحر تحياتها إليكم جميعاً.

يعكس المستوى العالي من المشاركة في حدث اليوم الالتزام القوي لحكومة إقليم كردستان بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وتحدد خطة العمل الإقليمية هذه إطاراً ملموساً لدعم حكومة إقليم كردستان في عملها لدعم التزاماتها المحلية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان. في العام الماضي، ركزت جهودنا الجماعية على معالجة القضايا المتعلقة بحرية التعبير وتعزيز حقوق الإنسان في إقامة العدل والمساءلة وإنهاء العنف ضد المرأة. يمثل حدث اليوم فرصة جيدة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد الخطوات الإضافية المطلوبة لمواجهة التحديات المستمرة في الأشهر والسنوات القادمة.

واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) العمل مع السلطات الكردية في مجموعة من القضايا الإنسانية، بما في ذلك الخبرة الفنية لتعزيز القدرة المؤسسية للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. وقد شاركنا في العديد من حلقات النقاش وورشات العمل التي نظمها الدكتور زيباري من خلال مكتب منسق التوصيات الدولية حول حرية التعبير ودور وسائل الإعلام والوصول إلى المعلومات ومنع التعذيب وسوء المعاملة، على سبيل المثال لا الحصر. وتعمل منتديات الحوار هذه على تأكيد التزامنا المشترك بضمان حماية حقوق الإنسان للجميع في إقليم كردستان.

وبالنظر إلى المستقبل، نعتقد أن تحديد معايير قابلة للقياس الكمي لقياس التقدم والإنجاز بحلول عام ٢٠٢٥ سيعزز نجاح خطة العمل.

ومن شأن وضع هذه المعايير أن يضمن عدم قياس النتائج فحسب، بل جعلها مرئية أيضاً. ويمكن تحديد الحواجز وإيجاد الحل، مما يضمن الشفافية – والمزيد من الوضوح – فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل. وبالطبع، نشجع التقارير العامة عن النتائج.

وبعد مرور عام على تنفيذ خطة العمل، أكرر الدعم الراسخ لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق- يونامي من أجل استمرار تنفيذها.

ونحن نشجع جميع أصحاب الشأن المعنيين على توحيد الجهود، لتحديد مجالات الاهتمام المشترك والدعم الجماعي لتنفيذ خطة العمل بطريقة منسقة. ويمكن أن تشمل مجالات التعاون المحتمل بناء القدرات وتعزيز المراقبة والإصلاحات القانونية والسياسات للوفاء بالمعايير الدولية.

تحتفل أسرة الأمم المتحدة بهذه المبادرة التي تقودها حكومة إقليم كردستان، وما زلنا ملتزمين بدعم التقدم نحو التحقيق الكامل لحقوق الإنسان هنا في إقليم كردستان وعلى المستوى الوطني وأكثر.

وشكراً.

تقرير فريق الرصد والمتابعة

بعد مرور عام على الانتخابات...دعوات الى الحوار الجاد الملتزم

دعا رئيس الجمهورية العراقي برهم صالح الاثنين لإنهاء دوامة الازمات والتأسيس لحكم رشيد مضيفاً ان مرور عام على الانتخابات دون إكمال استحقاقاتها الدستورية تذكير قاسٍ بما فاتنا من فرص ضائعة لبلدنا.

وقال رئيس الجمهورية برهم صالح في تغريدة الاثنين على موقع تويتر بمناسبة مرور عام على اجراء الانتخابات المبكرة «يمر عام على الانتخابات دون اكمال استحقاقاتها الدستورية. تذكير قاسٍ بما فاتنا من فرص ضائعة لبلدنا، وحافزٌ مهم لرص الصف والحوار الوطني الجامع، يكون أساسه ومُنتهاه مصلحة الوطن والمواطنين وتلبية حقهم في الحياة الحرة الكريمة».

وأضاف رئيس الجمهورية «آن الاوان لانهاء دوامة الازمات والتاسيس لحكم رشيد».

أهمية الخروج من الأزمة الراهنة

واستقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الإثنين ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢، مُمثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس بلاسخارت.

وجرى، خلال اللقاء، بحث التطورات السياسية في البلد، حيث تم التأكيد على أهمية الخروج من الأزمة الراهنة بعد مرور عام كامل على إجراء الانتخابات، والركون إلى الحوار الجاد الملتزم لتلبية الاستحقاقات الوطنية والدستورية ومجابهة التحديات الجسيمة التي تواجه البلد وضمان الأمن والاستقرار، وتحقيق العيش الكريم الحر للمواطنين.

الاتحاد الوطني: الاتفاق هو الحل الأفضل لمنصب رئيس الجمهورية

رأى المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، سوران جمال طاهر، أن حزبه يفضل دائما حل جميع القضايا المتعلقة بإقليم كوردستان والعراق والمنطقة من خلال الاتفاق والحوار، مشيرا الى أن الحل الأفضل لمنصب رئيس الجمهورية هو عبر الاتفاق.

وقال سوران جمال طاهر لشبكة رووداو الاعلامية، يوم الاثنين (١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢) انهم يفضلون دائماً حل جميع القضايا المتعلقة باقليم كوردستان والعراق والمنطقة من خلال الاتفاق والحوار، وان الحل الأفضل لمنصب رئيس الجمهورية هو بالاتفاق»، مبينا انه «يجب أن يظل هذا المنصب مع الاتحاد الوطني الكوردستاني».

واضاف أن «الاطراف الشيعية لم يذهبوا إلى مجلس النواب العراقي لاتخاذ قرار بشأن مرشح رئاسة الوزراء، والشيء نفسه ينطبق على السنة، ونريد من جميع الأطراف، وخاصة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، الموافقة على مرشحنا حتى يبقى المنصب للاتحاد الوطني الكوردستاني».

وأوضح طاهر انه «لا نريد ان تحل قضية الرئاسة او اي قضية اخرى بالاغلبية والاقلية، وأن تحالف انقاذ وطن لم ينجح في بغداد لانهم طالبوا بحكومة اغلبية ورفضت الاحزاب الاخرى ذلك».

المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، اشار الى أنه «في حال لم يتفق الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، سيتعين علينا تكرار سيناريو ٢٠١٨ وقبول النتيجة».

الدفع بحلولٍ وطنيةٍ شاملة، تعزز ديمقراطيتنا

في مثل هذا اليوم من العام الماضي (١٠ تشرين الأوّل ٢٠٢١)، أنجزنا أهم بندٍ في برنامجنا الحكومي؛ إذ أجرينا انتخابات تشريعية مبكرة، اتسمت بالنزاهة والمهنية، بشهادة الأمم المتحدة وجميع المراقبين. وهذه الانتخابات المبكرة جاءت تلبية لمطالب شعبنا الكريم، ودعت المرجعية الرشيدة للاستجابة لها، والمشاركة فيها.

لقد أثبتت ظروف عام على تجربة الانتخابات أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع يجب أن يرتبط بإيمان كل القوى السياسية المشاركة فيها بالمبادئ الديمقراطية، وممارسة العمل السياسي وفق سياقها الثقافي وقيمها.

خلال العامين الماضيين، عملنا على منهج مختلف يحتكم للحوار والتفاهم والتعاون والشراكة، واعتمدنا الهدوء والعقلانية في تعاطينا مع الأحداث والمواقف، على الرغم من الهجمات غير المنصفة التي تعرضنا لها؛ وكل ذلك بهدف تكريس تهدئة واستقرار يحتاجهما الوطن، ومن أجل التأسيس لثقافة سياسية تعتمد القيم الديمقراطية، وتنبذ العنف والاستبداد في عراقنا الحبيب، الذي عانى ما عاناه؛ لأجل الوصول إلى ديمقراطيته الحالية.

من هنا، أدعو الأحزاب والقوى السياسية جميعها -مرّةً أخرى- إلى الاحتكام لمنطق الحوار العاقل الهادئ والبنّاء لحل الأزمة السياسية، والدفع بحلولٍ وطنيةٍ شاملة، تعزز ديمقراطيتنا الفتية، وتدعم ركائز الاستقرار والازدهار لعراقنا الحبيب، وأهلنا الكرام.

مصطفى الكاظمي
رئيس مجلس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة

يونامي: حان وقت العمل الآن

توجّه العراقيون قبل عام إلى صناديق الاقتراع على أملِ رسمِ مستقبلٍ جديد لبلدهم. وأُجريت الانتخابات بصعوبة بالغة والتي جاءت نتيجةً للضغط الشعبي من خلال احتجاجاتٍ عمّت أرجاء البلاد ولقي فيها عدة مئاتٍ من الشباب العراقيين حتفهم وأُصيب الآلاف. وللأسف، تلك الممارسة الديمقراطية اعقبتها سياساتٍ انقسامية ولّدت خيبة أملٍ عامة ومريرة.

واليوم ليس لدى العراق الكثير من الوقت. فالأزمة التي طال أمدها تنذر بمزيد من عدم الاستقرار والأحداث الأخيرة دليلٌ على ذلك. وتهدد أيضا سُبُل عيش المواطنين. وعليه، يمثل إقرار ميزانية ٢٠٢٣ قبل نهاية العام أمراً ملحاً.

لقد بُذلت جهود دؤوبة في الأسابيع والأشهر الماضية لجميع الجهات الفاعلة للشروع في طريقٍ نحو الاستقرار السياسي ولكن دون جدوى. وحان الوقت الآن بأن تتحمل الطبقة السياسية المسؤولية ومطابقة الأقوال مع الأفعال.

لذا يتعيّن على الجهات الفاعلة كافة الانخراط في حوارٍ دون شروط مسبقة والاتفاق بشكلٍ جماعي على النتائج الرئيسة من خلال تقديم تنازلات تعيد التأكيد على هدفهم المعلن ألا وهو تلبية احتياجات الشعب العراقي وتشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة وفاعلة. لقد حان وقت العمل الآن.

يونامي
٢٠٢٢/١٠/١٠

الإطار التنسيقي يؤكد استعداده للحوار والتفاهم مع جميع القوى السياسية

أكد الإطار التنسيقي استعداده للحوار والتفاهم مع جميع القوى السياسية، من أجل تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات. جاء ذلك في بيان صادر عن الإطار التنسيقي، الإثنين (١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢)،أكد فيه «استعداده للحوار والتفاهم مع جميع القوى السياسية من أجل إكمال الاستحقاقات الدستورية وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات».

وأعرب الإطار عن «تأييده الكامل لما جاء في بيان الأمم المتحدة الخاص بمرور عام على إجراء الانتخابات البرلمانية».

مطلبنا الحوار وتشكيل حكومة خدمة كاملة الصلاحيات

شدد الناطق الرسمي للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي علي الدفاعي، الاثنين، على ضرورة الحوار والإسراع بتشكيل حكومة خدمة وطنية.

وقال الدفاعي في تغريدة تابعها / المسرى / ، إن "رسالة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الى من خارج تحالف إدارة الدولة ، الانخراط في حوار دون شروط، وتشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة وفاعلة"، مضيفا ، انه

"حان وقت العمل الان".

مستدركا ، "لقد كان ولا يزال مطلبنا هو الحوار والإسراع في تشكيل حكومة خدمة وطنية قوية كاملة الصلاحيات مدعومة من الجميع".

الاستمرار بتعطيل الدولة ينذر بثورة شعبية

دعا رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي الاثنين لتجاوز تداعيات أزمة العملية الانتخابية وما تلاها، محذراً من اعتماد معادلة حكم اقصائية هشة تكون تداعيات سقطوها أكبر من مأزق الانسداد الحالي، مضيفا ان الاستمرار بتعطيل الدولة ينذر بثورة شعبية.

وقال رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي في بيان له الاثنين «مر عام على إجراء الإنتخابات المبكرة، وما زال الإنسداد السياسي سيد الموقف، وهو أمر لا يليق بمن يتصدى لقيادة شعب وإدارة دولة».

وأضاف العبادي «دعوت سابقاً، وبمبادرات معلنة وخاصة، لتجاوز تداعيات أزمة العملية الإنتخابية وما تلاها، والذهاب إلى تسويات وطنية دستورية ينتجها حوار بنّاء ومسؤول للخروج من الأزمة، وأجدد اليوم الدعوة، وأحذر من اعتماد معادلة حكم إقصائية هشة تكون تداعيات سقوطها أكبر من مأزق الإنسداد الحالي».

وتابع قائلاً «يؤسفني الحديث بلغة التحذير، لكن على الساسة إدراك، أنّ الإستمرار بتعطيل الدولة ينذر بثورة شعبية وبتدويل الحالة العراقية وهو ما لا يرضاه العراقيون».

وأكد العبادي «كلي أمل، أن يسود منهج الحكمة لإنهاء الأزمة السياسية، حرصاً على الدولة والنظام والشعب».

الفرصة الاخيرة للحكومة.. تفسير نيابي لمخرجات بيان يونامي

اكد النائب المستقل صلاح زيني، الاثنين، ان بيان بعثة الامم المتحدة «يونامي» اليوم، بشأن الوضع السياسي في العراق سيكون دافعا قويا لتشكيل الحكومة.

وقال زيني في حديث خاص بوكالة /موازين نيوز/، ان «هذا الاهتمام من جانب يونامي سيكون دافعا ويولد رغبة اكبر بحسم هذا الملف، وان هنالك ضرورة للتحرك بهذا السياق».

وتابع زيني، ان «ملف الاتفاق السياسي وحوار جميع الاطراف سيكون حافزا سياسيا، وان هنالك مؤشرات مؤكدة ان ملف تشكيل الحكومة سيحسم خلال ايام قليلة».

واشار، الى ان «اهتمام بعثة الامم المتحدة في ضرورة الاسراع باقرار الموازنة لضرورتها، وان الحياة تتوقف اذا انتهى هذا العام من دون اقرارها، مشيرا الى ان الرواتب ستكون مهددة ايضا».

ودعت بعثة الامم المتحدة، في وقت سابق من اليوم الاثنين، الجهات الفعالة في العراق للحوار وتلبية احتياجات الشعب.

وذكرت البعثة في بيان، ان «العراقيين، توجهوا قبل عام إلى صناديق الاقتراع على أمل رسم مستقبل جديد لبلدهم، وأجريت الانتخابات بصعوبة بالغة والتي جاءت نتيجة للضغط الشعبي من خلال احتجاجات عمت أرجاء البلاد ولقي فيها عدة مئات من الشباب العراقيين حتفهم وأصيب الآلاف»، مشيرة الى ان «تلك الممارسة الديمقراطية اعقبتها سياسات انقسامية ولدت خيبة أمل عامة ومريرة».

واوضافت، «ليس لدى العراق الكثير من الوقت»، لافتة الى ان «الازمة التي طال امدها تنذر بمزيد من عدم الاستقرار وتهدد أيضا سبل عيش المواطنين».

واكدت، ان «إقرار ميزانية ٢٠٢٣ قبل نهاية العام أمراً ملحاً»، منوهة ان «جهوداً دؤوبة بذلت في الأسابيع والأشهر الماضية لجميع الجهات الفاعلة للشروع في طريق نحو الاستقرار السياسي ولكن دون جدوى».

وتابعت، «حان الوقت الآن بأن تتحمل الطبقة السياسية المسؤولية ومطابقة الأقوال مع الأفعال»، مشددة «على الجهات الفاعلة كافة الانخراط في حوار دون شروط مسبقة والاتفاق بشكل جماعي على النتائج الرئيسة من خلال تقديم تنازلات تعيد التأكيد على هدفهم المعلن ألا وهو تلبية احتياجات الشعب العراقي وتشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة وفاعلة».

«الائتلاف» يُجدّد استعداده لفتح حوارٍ مع الصدر

وأعلن ائتلاف إدارة الدولة، استعداده لفتح حوارٍ مع زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، بهدف التوصّل لتفاهمٍ من شأنه إنهاء الانسداد السياسي في العراق.

وذكر الائتلاف في بيانٍ له، أن إدارة الدولة عقد اجتماعاً هاماً لهيأته القيادية في مكتب عمار الحكيم، نوقش خلاله «تطورات الساحة السياسية العراقية واستمرار عمل مجلس النواب وتشكيل الحكومة».

مؤكّداً أن الائتلاف «جدَّد استعداده لفتح حوار جدي مع التيار الصدري، للتفاهم حول إدارة المرحلة المقبلة»، مطالباً الحزبين الكورديين بـ «حسم مرشح رئاسة الجمهورية».

ويضم ائتلاف (إدارة الدولة) الذي شُكّل أواخر سبتمبر أيلول الفائت، ستة أطراف سياسية هي الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكوردستانيين، تحالفا عزم والسيادة، وحركة بابليون، إضافة للإطار التنسيقي.

اهمية الوصول إلى حلول قبل عقد الجلسة المعنية

بحث مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي ، مع وفد من ائتلاف ادارة الدولة، اختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة المقبلة.جاء ذلك خلال استقباله وفد من ائتلاف إدارة الدولة يضم رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس تحالف السيادة خميس الخنجر ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض والمرشح من الاطار التنسيقي لرئاسة الحكومة المقبلة محمد شياع السوداني.

وبحسب بيان صادر عن مكتبه فقد «نوقش في الاجتماع الوضع السياسي في العراق والمسيرة التفاوضية لعقد جلسة البرلمان القادمة واختيار رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الاتحادية».

واتفق المجتمعون بحسب البيان على دراسة هذه القضايا الحساسة والوصول إلى حلول قبل عقد الجلسة المعنية».

مهمتهم صعبة للغاية

وتوقع رئيس المجلس الاستشاري العراقي فرهاد علاء الدين، الاثنين، مضي الانسداد السياسي نحو الانفراج، عازياً ذلك إلى مواقف المجتمع الدولي الأخيرة، لا سيما بعد إحاطة ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين

بلاسخارت، في وقت أكد فيه أن موقف الصدر ما يزال ثابتاً دون تغيير. وقال علاء الدين في سلسلة تغريدات إن «عاماً مضى على الانتخابات المبكرة وتشكيل الحكومة ما يزال متأخراً، وفشلت القوى السياسية في حل خلافاتها بالرغم من الاجتماعات الماراثونية والوساطات الاستثنائية المحلية والدولية».

وأضاف، أصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانا تحثهم على الحوار وعلى «تشكيل حكومة ذات صلاحيات كاملة».

وعن ائتلاف إدارة الدولة، أكد أن «اجتماعاً ساخناً جمع القوى السياسية عدا التيار الصدري يوم السبت وتم تثبيت الرأي بوجوب المضي نحو تحديد الجلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وقرر الاجتماع إرسال وفد رفيع الى أربيل لمحاورة زعيم الحزب الديموقراطي وحثه على الاتفاق مع الاتحاد إلا أن مهمتهم صعبة للغاية».

وبشأن المشهد الشيعي، قال إن «الاطار شهد تحولا كبيرا نحو وحدة القرار بعد ان تيقن بعض قياداتهم استحالة تغير المرشح، فاصبح الجميع يغرد على نفس النغمة وهي المضي نحو تشكيل الحكومة، ويعتقد الاطار بامكانهم جمع النصاب المطلوب مع الشركاء لعقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وان لم تحضر بعض القوى».

وإلى التيار الصدري، رأى المستشار «عدم وجود تغير في الموقف ولا حوار مع الاطار، والإشارات المرنة التي تخرج من قيادات الخط الأول تتناقض مع الموقف المتشدد لزعيم التيار الذي لا يقبل الجلوس مع قيادات الاطار».

وتابع علاء الدين، «فيما تؤكد بعثة الامم المتحدة على ان يتعين على الجهات الفاعلة كافة الانخراط في حوار دون شروط مسبقة».

وحول المشهد الكردي، أوضح أنه «لا تغير ومازال الاتفاق بين الحزبين بعيدا الا ان الديمقراطي طرح أفكاراً جديدة حول اختيار مرشح رئيس الجمهورية تتلخص، بالحسم داخل الكتلة البرلمانية، أو الحسم داخل برلمان كردستان، وهذه الأفكار رفضها الاتحاد لانها تصب في مصلحة الديمقراطي ولا تراعي توازن القوى في اقليم كردستان».

وأردف بشأن المجتمع الدولي، أنه «أصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانا صريحاً بمناسبة مرور عام على الانتخابات، جاء فيه: «ليس لدى العراق الوقت، حان الوقت ان تتحمل القوى السياسية المسؤولية، يتعين على الجهات كافة الانخراط في حوار دون شروط مسبقة، وتشكيل حكومة ذات صلاحية كاملة وفاعلة».

وأكد أنه «أيدت كل من فرنسا وبريطانيا ما جاء في بيان الامم المتحدة باصدار بيان لكل منهما»، مبيناً أن «تحذيرات المجتمع الدولي لا تأتي من فراغ، ولديهم مخاوف كبيرة حول تأخير تشكيل الحكومة وخصوصا بعد مرور عام على الانتخابات والبلد يعيش حالة شلل تام».

وطرح علاء الدين الخلاصة مما ذكر أعلاه، بان «بيانات المجتمع الدولي تتزامن مع مقررات اجتماع ائتلاف إدارة الدولة وهذا دليل انه تم اتخاذ القرار على انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة جديدة».

وأكد أنه «قد نشهد قريبا اجتماعات ماراثونية على التشكيلة الحكومية وتقسيم الوزارات وتداول أسماء الوزراء».

واختتم بالقول: «لقد بدأ العد التنازلي لفك الانسداد».

الباحث لقاء مكي:

الإخفاق السياسي في العراق.. نحو تسوية سياسية أو مواجهة شاملة

*مركز الجزيرة للدراسات

تسود حالة من عدم اليقين الأجواء السائدة في العراق، بعدما فشل القادة السياسيون في الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة عقب عام كامل من الانتخابات التي جرت في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.

لم يكن هذا الفشل سوى نتيجة لسلسلة من الإخفاقات الجوهرية التي شهدتها العملية السياسية في العراق منذ أول انتخابات عامة جرت في عام ٢٠٠٥، لكنها تبدو أيضًا سببًا في انتكاسات إضافية أكثر خطورة، ظهرت فعلاً من خلال مواجهات دامية وقعت في بغداد، في التاسع والعشرين من أغسطس/آب الماضي، ولاحقًا

في مدينة البصرة، كبرى مدن جنوب العراق، حيث يوجد ميناؤه الوحيد، وأكبر حقوله النفطية، وقد تكون هذه المواجهات مجرد مقدمات لصراع أهلي شامل، في حال الفشل بالتسوية السياسية.

إخفاق منظومة الحكم

في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، قدمت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة، جينين بلاسخارت، خطاب إحاطة أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن اتهمت فيه النظام السياسي ومنظومة الحكم في العراق بالعمل «بنشاط ضد احتياجات الشعب العراقي»، وأن الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي أخفقت في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول، وتركت البلاد في «مأزق طويل الأمد».

كانت تلك الإحاطة، أكثر التقديرات الأممية صراحة ووضوحًا منذ انخراط الأمم المتحدة في العراق بعد الغزو الامريكي ٢٠٠٣، لكن خلاصات بلاسخارت وتوصياتها ظلت عاجزة عن إيجاد مقاربات فعالة ومنطقية، لاسيما بعد أن وضعت الحل في أيدي نفس الطبقة السياسية التي اتهمتها بالفساد والعمل بموجب مصالح شخصية وحزبية بالضد من مصالح الشعب.

لم تُحدث دعوات بلاسخارت وأعضاء مجلس الأمن، أثرًا يُذكر على الأرض في العراق، فقد كانت المعارك وأحداث العنف تجري في وقت متزامن في كل من البصرة والناصرية المجاورة، وتسببت بخسائر بشرية ومادية، وتوقفت لاحقًا، لكن أسبابها وتداعياتها ما زالت قائمة.

يدور الصراع السياسي وأحيانًا المسلح في هذه المرحلة بين القوى الشيعية، وتحديدًا بين التيار الذي يقوده رجل الدين، مقتدى الصدر، وجناحه العسكري المسمى (سرايا السلام)، وبين طائفة من القوى السياسية الشيعية الرئيسية التي تحالفت باسم الإطار التنسيقي، ولبعض أطرافه ميليشيات مسلحة، كما أن غالبية العشرات من الميليشيات الأخرى قريبة منها، ويمكن أن تنخرط معها في أي صراع مسلح بمواجهة التيار الصدري.

حتى هذه المرحلة، ليس للقوى السنية أو الكردية تأثير قوي على هذا الصراع، كما أن الطرفين ليسا جزءًا من مظاهره المسلحة، لكنهما انقسما في التحالف السياسي مع كل من القوتين الشيعيتين، قبل أن تتغير الخارطة ببقاء التيار الصدري دون تحالفات رسمية بعد استقالة أعضائه من البرلمان، في يونيو/حزيران الماضي. لكن من الضروري الإشارة إلى أن محاولة السنة أو الكرد تأكيد اهتمامهم فقط بالتنسيق والعمل أو حتى التحالف السياسي دون العسكري، لن يعني ابتعاد المناطق ذات الغالبية السنية أو الكردية، عن آثار أي انفجار محتمل في الوضع الأمني.

> **يقف العراق وسط مفترق طرق صعب، بسبب الخلاف الحاد بين التيار والتنسيقي**

المظهر الجديد للصراع

بالنظر إلى جذور الصراع وأسباب الأزمة الراهنة في العراق لا يبدو أن التوصل إلى تسوية سياسية أمر قريب، أو أنه يمكن على الأقل تجنب انهيار أية تسوية محتملة فيما لو حدثت تحت أية ظروف. مثل هذه الفرضيات تأخذ في الاعتبار عمق الانقسامات بين الأطراف

المتصارعة، وكذلك الآليات المعقدة التي تحكمها، ويكفي هنا استعادة ما قالته بلاسخارت في إحاطتها أمام مجلس الأمن: «إن بمقدور أي زعيم عراقي أن يجرَّ البلاد إلى صراع ممتد ومهلك».

الصراع الراهن في العراق جديد نسبيًّا فيما يتصل بطبيعته، فهو يتعلق بالضد النوعي، ولم يعد طائفيًّا أو دينيًّا أو عرقيًّا، كما كان يحصل في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما يجعل ديناميته المتعلقة بأسبابه وعناصره وميادينه فضلاً عن أطرافه والفاعلين الخارجيين فيه، غير منظمة أو ربما غير ثابتة إلى حدّ بعيد، وكل طرف يقدم سرديته لهذا الصراع، كما أن طبيعة المطالب والتنازلات المطلوبة والممكنة للتسوية ما زالت بدورها غير واضحة المعالم، إن لم تكن متباعدة.

يمكن بهذا الخصوص ملاحظة أن طرفي الصراع (التيار الصدري والإطار التنسيقي) قد توافقا على التهدئة من غير حاجة للوساطة خلال الاحتفالات الشيعية السنوية بما يسمى (أربعينية الحسين) وهي ذكرى مرور أربعين يومًا من الحداد على استشهاد الحسين، رضي الله عنه، في واقعة الطف بكربلاء، عام ٦١ للهجرة (٦٨٠ ميلادية)، والتي صادفت السادس عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، وقد شارك جمهور الطرفين وقواهم المسلحة في خدمة ملايين من المشاركين في المناسبة من العراقيين والأجانب لاسيما الإيرانيين منهم، حسب الإحصاءات الرسمية، كما شاركوا القوات الأمنية في توفير الأمن للزائرين في مدينة كربلاء.

تقدم هذه الواقعة نموذجًا لطبيعة صراع الضد النوعي، فهو لم يعد يقدم مسوغات أيديولوجية، بقدر ما بات يتعلق بالنفوذ داخل الحضور الشيعي الطاغي على السلطة في العراق، مع حرص كل طرف على الثوابت المكوناتية لاسيما الدينية منها، والادعاء بالتمثيل الأفضل لها، والأكثر قدرة على حمايتها، وخلال المناسبة الأربعينية ذاتها، نشر مقتدى الصدر تغريدة تتعلق بجدل تاريخي بين الشيعة والسُّنَّة، بدت متطرفة في تبنِّيها للسردية الشيعية، فيما قام أحد المنشدين الدينيين خلال طقوس الأربعينية، بالتهجم على (الصحابة) مما أثار امتعاضًا في الأوساط السنية، واعتُبر مثيرًا لفتنة طائفية، لكنه استُقبل في اليوم التالي من قبل زعيم تيار الحكمة، عمار الحكيم، القيادي في الإطار التنسيقي المناوئ للصدر.

> **قد يكون لهذا الخلاف تداعيات تؤثر على الوضع السياسي والأمني في البلاد**

هذا التدافع في تبني الخطاب الشيعي الشعبوي المتطرف، يعزز فكرة التنافس على جمهور واحد، وادعاء كل طرف بالأحقية في زعامته، دون حساب بالطبع لردَّة فعل من السنَّة العرب، ربما بسبب ضعف حضورهم في دوائر النفوذ والقدرة بعدما جرت عمليات تجريف واسعة النطاق لهذه القدرات على امتداد العقدين الماضيين، وقد يفسر هذا الوضع أحد أهم أسباب الصراع الحالي؛ حيث تراجعت إلى حدٍّ كبير فرص الصراع الطائفي، بعدما تركزت مصادر القوة الاقتصادية السياسية والعسكرية بيد مكون طائفي واحد، فتحول الصراع ليكون بداخله، عوضًا عن أن يكون مع الآخر.

أسباب النزاع

يقدم مقتدى الصدر أسبابًا لمواقفه المتشددة والعنيفة تجاه خصومه تتمثل في ثلاثة محاور أساسية،

هي:

* * محاربة الفساد.

* * تكريس الهوية الوطنية ووقف التبعية للقوى الأجنبية، واعتماد صيغة الأغلبية الحكومية مقابل معارضة فعالة.

* * إنهاء صيغة التوافق المتبعة في تشكيل الحكومات منذ أول انتخابات عامة في العام ٢٠٠٥.

لا يمكن بحال انتقاد الحجج التي جاء بها الصدر، لاسيما ما يتعلق بانتشار الفساد في الدولة العراقية، وموضوع الاتهامات الموجهة لأطراف سياسية من كل المكونات بالارتهان لقوى أجنبية، فيما خضع إصراره على حكومة أغلبية لبعض الجدل فيما يتعلق بالقدرة على تجاوز سريع لحالة التوافق في نظام سياسي بُني على المحاصصة الطائفية والعرقية منذ عام ٢٠٠٣، لكن الفكرة ذاتها كانت مهمة كونها تتحدى هذا النمط غير الدستوري من توزيع السلطة الذي تعرض لانتقادات واسعة حتى من الطبقة السياسية ذاتها، بسبب ما يتضمنه من تقاسم النفوذ والموارد بين القوى السياسية ودعم لظاهرة الفساد وفشل الدولة بأداء مهامها.

مقابل سردية الصدر، يقدم الإطار التنسيقي، حججًا مقابلة، فهو يجاهر أيضًا برفض الفساد بطبيعة الحال، لكنه لا يرفع ذلك شعارًا سياسيًّا، ولا يتهم طرفًا معينًا به، وفضلاً عن ذلك، فهو يعتبر أن التيار الصدري كان منذ العام ٢٠٠٥ جزءًا من منظومة الحكم، وبالتالي فإنه يتحمل جزءًا كبيرًا من الاتهامات بالفساد الى جانب كل القوى الأخرى. ويرفض الإطار اتهامه بـ(التبعية) لدول أخرى، ويلمِّح إلى أن كل القوى السياسية في العراق لديها (علاقات) مع قوى إقليمية تدعمها، وركز على علاقة الصدر مع السعودية التي زارها مرتين، عام ٢٠٠٦، التقى خلالها بالملك الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، وكذلك في عام ٢٠١٧، والتقى خلالها بولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، كما جرى التركيز على علاقة الأطراف السنية بتركيا ودول خليجية، في تأكيد على أن للجميع علاقاتهم مع قوى أجنبية.

وفي واقع الأمر، لم يكن الإطار التنسيقي مهتمًّا بإعلان مواقف محددة إزاء القضيتين السابقتين إلا في سياق الرد على الصدر، لأنه بالأساس متهم بهما بشكل مباشر، لكنه في موضوع رفض الأخير لحكومة الأغلبية أبدى الكثير من الاعتراض والجهد لمنع التيار الصدري الفائز في الانتخابات من تشكيل حكومة أغلبية كما أراد، حتى يونيو/حزيران حينما استقال الصدريون من مجلس النواب احتجاجًا على هذا الموقف. وقد أعلن الإطار التنسيقي في حينه، أن تشكيل الحكومة هو حق (حصري للشيعة) وليس لأي قوة شيعية أن تتحالف منفردة مع السنَّة والكرد لتشكيلها وتطلب من القوى الشيعية الأخرى أن تكون في المعارضة.

> **لم تحدث دعوات بلاسخارت وأعضاء مجلس الأمن، أثرا يذكر على الأرض**

تبدَّى في موقف الإطار، الذي يضم قوى الإسلام السياسي الشيعي التقليدية وبعض الميليشيات (الولائية) القريبة من إيران، رفضًا مباشرًا لأي محاولة لتغيير منهج نظام الحكم، أو ما يُعرف بالعملية السياسية التي تأسست بعد الغزو الامريكي وأرست عُرفًا سياسيًّا غير دستوري بمنح (الشيعة) رئاسة الحكومة

(رئاسة الجمهورية للكرد ومجلس النواب للعرب السنَّة) بغضّ النظر عن حضورهم البرلماني وطبيعة المواقف السياسية لأحزابهم كما ظهر في الانتخابات الأخيرة. كان انشغال الإطار التنسيقي، هو منع التيار الصدري من تحدي العرف السياسي الذي منحهم السلطة، كي لا يكون بداية لإنهاء هذا العرف بكامله، بما يهدد حضورهم في قمة هرم القوة والنفوذ في البلاد.

صراع

خلال عام كامل أعقب الانتخابات لم يقدم مقتدى الصدر أي تنازل عن مواقفه برغم الضغوط الداخلية والخارجية، لاسيما الإيرانية منها، لغرض التسوية وإيجاد حلول وسط. ورغم استقالة النواب الصدريين، وضمان الإطار التنسيقي لأغلبية برلمانية بعد صعود نواب بدلاء للبرلمان ينتمي معظمهم إليه، إلا أنه لم يتمكن بدوره من تشكيل حكومة، بل إن البرلمان أوقف اجتماعاته نحو شهرين، بعدما سيطر محتجون صدريون على مقر مجلس النواب في المنطقة الخضراء نهاية يوليو/تموز الماضي ولم ينسحبوا منه إلا مع نهاية أغسطس/آب تنفيذًا لأمر علني من مقتدى الصدر عقب المواجهات الدامية التي وقعت في المنطقة الخضراء.

ورغم ما بدا من إصرار الإطار على المضي بتشكيل حكومة برئاسة مرشحه -المرفوض صدريًّا- محمد شياع السوداني، إلا أن سعيه ما زال معطلاً بسبب عدم توصل الحزبين الكرديين الرئيسيين إلى اتفاق بشأن مرشحهم لرئاسة الجمهورية، وما زال كل منهما يصر على أن يكون المرشح من بين أعضائه، علمًا بأن الدستور يقضي بأن يجري انتخاب رئيس الجمهورية أولاً داخل مجلس النواب، ليقوم بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا لرئاسة الحكومة، لكن هذا السبب، يمكن أن يُحسم خلال فترة قصيرة، حتى ولو بالتصويت داخل مجلس النواب على أكثر من مرشح، لاسيما مع ضغوط دولية قوية لتشكيل الحكومة بسرعة، إلا أن التساؤل يبقى منصبًّا على موقف الصدر وردَّة فعله المتوقعة على تجاهل إرادته والمضي بالتشكيل الحكومي.

من الصعب توقع أن يتخلى الصدر فجأة عن مواقفه المعارضة للآلية السياسية الحالية، فمن ناحية هو يظن أن الإطار استولى على حق التيار الصدري بتشكيل الحكومة بعدما فاز في انتخابات العام الماضي، وواجه تعقيدات سياسية وقانونية مقصودة لمنعه من المضي في برنامجه السياسي، وبالتالي فلن يكون مقبولاً (أخلاقيًّا) أن يستولي طرف ما على هذا الحق حتى مع استقالة النواب الصدريين، وقد طرح حلاً لهذه الإشكالية يتمثل بإجراء انتخابات مبكرة جديدة تحسم الخلاف.

> **ليس للقوى السنية أو الكردية تأثير قوي على هذا الصراع**

ومن ناحية أخرى، فإن الصدر يقود جمهورًا واسعًا متحمسًا ومطيعًا بشدة له، ومن الصعب توقع أن يقبل الصدر بالتشكيك بقدراته القيادية أمام جمهوره، في حال تبين أنه سمح لخصومه بالاستيلاء على حق التيار بتشكيل الحكومة حينما أمر نوابه بالاستقالة، ثم وافق على الانسحاب من المواجهة. مثل هذه النتيجة تمثل انتكاسة بين صفوف أهم عناصر قوة الصدر وهي رصيده الشعبي، ولذلك أبعاد تتجاوز قضايا الحضور السياسي إلى الشرعية الدينية، وحق الصدر بوراثة السلطة المعنوية لوالده المرجع الراحل، محمد صادق الصدر، وهي قضية

جوهرية في البيئة الشيعية العراقية.

حتى الآن ليس معروفًا طبيعة رد الفعل المتوقع للصدر في حال أصرَّ الإطار على المضي بخطته لتكليف السوداني، لكن يبدو أن هناك بعض الفرضيات المتوقعة. من بين ذلك، قيام الإطار بتقديم مبادرة لعودة نواب التيار الصدري إلى مواقعهم في البرلمان، بدعوى أن الاستقالة لم تستوف الشروط الدستورية، وسيكون ذلك مقابل أن يتخلى الصدر عن فكرة حكومة أغلبية ويقبل بالمشاركة مع الإطار في تشكيل حكومة توافقية، وقد تسربت معلومات غير مؤكدة عن أن أطرافًا في الإطار تسعى لهذا الحل، لكن أطرافًا أخرى تعارضه بشدة بسبب خلافات شخصية وحزبية حادة مع التيار الصدري، وأبرز هؤلاء ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي وميليشيا العصائب بزعامة قيس الخزعلي.

الفرضية المقابلة أن يقبل الصدر بتسوية تتضمن تشكيل حكومة جديدة، تتولى تنظيم انتخابات مبكرة قريبة، كما طرح الإطار فعلاً، لكن هذه الفرضية تبدو مستبعدة بسبب حالة التوتر الشديدة على المستويين، السياسي والشعبي، وسقوط قتلى في المواجهات الدامية في بغداد والبصرة والناصرية بين التيار الصدري وميليشيات داعمة للإطار التنسيقي من أبرزها العصائب، فضلاً عن أن الثقة معدومة تقريبًا بين الطرفين، ولا يمكن توقع أن يضع الصدر ثقته برئيس حكومة قريب من المالكي، قد تكون أولى خطواته العمل على تصفية التيار الصدري أمنيًّا، وهو ما يجعل أية تسوية تتضمن تنازلات من هذا النوع صعبة لكنها غير مستحيلة، بطبيعة الحال، لاسيما لو حصل الصدر على ضمانات حول الانتخابات المبكرة وعدم المساس بتياره.

أما الفرضية الثالثة، فهي الذهاب الى المواجهة، ويتضمن ذلك، خروج الصدريين في احتجاجات واسعة تعطل حركة الدولة، وربما تمنع انعقاد البرلمان، وإن اقتضى الأمر الذهاب إلى التصعيد المسلح الشامل، وعند هذا الحد يمكن أن تتدخل ميليشيات ولائية أخرى ظلت بعيدة عن المشاركة المباشرة بالصراع الميداني، أبرزها حزب الله العراق، وهي معارضة للصدر، وحينها سيكون مصير المواجهة مرهونًا بتوازن القوة بين المتحاربين، لكن تلك المواجهة لن تبقى محصورة في الجغرافية الشيعية، ومن المتوقع بقوة أن تمتد لعموم العراق، وستكون آثارها كبيرة على العراق وكارثية بشكل خاص على البيئة الشيعية العراقية أيًّا كانت نتائجها.

> **من الصعب توقع أن يتخلى الصدر فجأة عن مواقفه المعارضة للآلية السياسية الحالية**

ستظل الفرضية الأخيرة صعبة بشكل عام بسبب استشعار الجميع لخطورتها على وجود العملية السياسية برمتها، لكن في الحالة الراهنة المتوترة بشدة في العراق، وفي ظل عناصر إقليمية متوترة بدورها، لن يكون تفجير صراع مسلح شامل أمرًا مستحيلاً، بل قد يبدو عند بعض الأطراف أمرًا لا مفر منه من أجل تحقيق أهداف سياسية يراها مشروعة.

*باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، وأستاذ دكتور في الإعلام والدعاية من جامعة بغداد

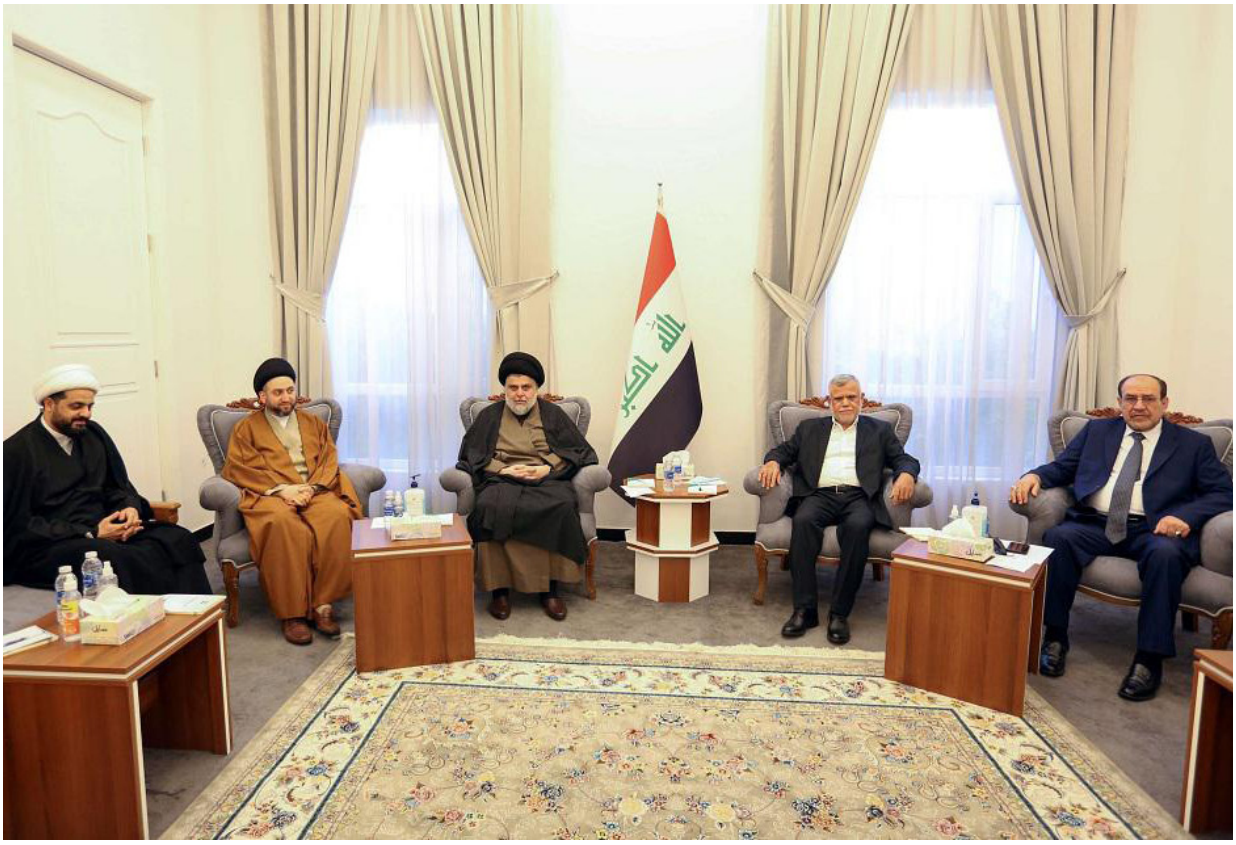

فراس الياس:

المعضلة الإيرانية في إدارة الصراعات الشيعية في العراق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

لا زالت إيران تنظر بخشية كبيرة لخطوة انسحاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من العملية السياسية، وتحديداً بعد الأحداث الأمنية الخطيرة التي شهدتها المنطقة الخضراء في نهاية الشهر الماضي، بعد محاولة إنصار الصدر اقتحام القصر الرئاسي والاعتصام فيه، وحصول مواجهات دامية مع أفراد يتبعون فصائل مسلحة موالية لإيـران. ومع تعثر حلفاء إيران في الإطار التنسيقي الشيعي في مسار تشكيل الحكومة الجديدة، تزداد المخاوف الإيرانية من أن بلوغ الصراع الشيعي الحالي بين الصدر وقوى الإطار إلى مديات أوسع، قد يؤدي إلى إعادة تشكيل المعادلة الشيعية في العراق، وفق أنساق جديدة قد لا تتناسب مع الدور الإيراني وأهدافه.

إن الإشكال الرئيسي الذي تواجهه إيران اليوم في العراق، وتحديداً على مستوى ترميم البيت السياسي الشيعي، والحفاظ على التوافقات الشيعية -الشيعية ضمن سقف المصالح الإيرانية في البلاد، نابع في الأساس من عدة أسباب، أهمها؛ فشل إسماعيل قاآني -قائد فيلق القدس- في ملئ الفراغ الذي خلفه قاسم سليماني، فاللحظة الحرجة التي تولى فيها قاآني قيادة فيلق القدس في يناير ٢٠٢٠، أظهرته وكأنه بلا

برنامج واضح في العراق. ومن ثم، يمكن القول بأن تولى قاآني منصب قائد فيلق القدس كشف أن النظام الإيراني لم يكن مستعداً بالأساس للتعامل مع قضية بحجم اغتيال سليماني، أو حتى في تحديد الأولويات الإستراتيجية الإيرانية في العراق بعد اغتياله.

من الواضح أن عدم امتلاك قاآني رؤية وتصور واضح عن الحالة العراقية، بما تحتويه من تفاعلات وتيارات وتقلبات، إلى جانب عدم وجود شخصية مساندة له في العراق، كما كان عليه الحال مع قائد قوات الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، والدور الذي كان يلعبه إلى جانب سليماني، إلى جانب تعدد أدوار المؤسسات الإيرانية العاملة في العراق ومزاحمتها للحرس الثوري، كلها متغيرات انعكست بطريقة أو أخرى على دور قاآني أولاً، والحرس الثوري ثانياً، في كيفية إدارة الصراع الشيعي-الشيعي في العراق.

> **اتخذت إيران مقاربة عدم التدخل على أمل أن تصب الانقسامات الداخلية في صالحها**

ولعل هذا ما يفسر فشل قاآني وعبر زياراته المتكررة للعراق، في إثناء الصدر عن خطواته. وعلى ما يبدو أن إيران اختارت مؤخراً مراقبة الوضع العراقي، دون التدخل المباشر فيه، بسبب ردود الأفعال القوية التي أظهرها الصدر وتياره ضد الدور الإيراني، وما تبعه من شعارات مناهضة لإيران «إيران لن تحكم العراق» رفعها متظاهرو تشرين في احتجاجاتهم الأخيرة التي شهدتها العاصمة في بغداد مطلع الشهر الجاري.

إضافة إلى ذلك، يشير التفكك السياسي الذي شهدته الجماعات الموالية لإيران، وتعدد الخطابات داخل الإطار التنسيقي الشيعي، سواءً بعد انسحاب الصدر من العملية السياسية، أو بعد فض اعتصامه داخل المنطقة الخضراء، إلى إن إيران لم تعد قادرة على ضبط مسار الصراع الحالي، ليس بين الصدر والإطار فحسب، وإنما داخل الإطار أيضاً.

مع التحولات الكبيرة التي حدثت في القيادة بعد مقتل سليماني، ومع بروز صراع داخلي بين المعسكر الشيعي ، الذى لم يعد قادرا على مساندة داعميه الإيرانيين ،صارت يران تواجه مخاوف واضحة، من استنزاف القدرة العسكرية والبشرية للفصائل المسلحة الموالية لها في صراعها مع الصدر، خصوصاً وإن إيران بذلت جهوداً مالية وتسليحية في دعم ومساندة هذه الفصائل، لتكون بالصورة التي هي عليها اليوم، وهي مخاوف تأتي مترافقة مع دعوات مستمرة من قبل الصدر لحل هذه الفصائل وحصر سلاحها بيد الدولة، وهي دعوة عبر عنها الصدر صراحة على خلفية الأحداث الدامية التي وقعت مؤخراً.

الصدر والصراع على المركزية الشيعية

على الرغم من أن الصدر قد نجح بالفعل في تغيير قواعد اللعبة السياسية، إلا أنه لا زال لا يمتلك اليد العليا في العراق حتى الآن، ففي أواخر شهر أغسطس، أعلن المرجع الديني الشيعي كاظم الحائري، اعتزاله العمل المرجعي والتقليدي، مُطالباً مقلديه بتقليد المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي وليس الصدر، وهي خطوة يمكن تفسيرها على أنها إهانة كبيرة للصدر، الذي سبق وأن تتلمذ على يد الحائري. ورغم

عدم وجود ما يثبت إن خطوة الحائري جاءت بضغط أو إكراه إيراني، الا انها سحبت البساط من تحت أقدام التيار الصدري، لاسيّما قائدهم مقتدى الصدر، الذي كان يستمد غطاءه الشرعي من الحائري.

الآن، وبعد الاستقالة، تتصاعد شكوك حول الأهلية الدينية للصدر وصفاته القيادية، إذ شكّك الحائري في خطاب استقالته بقدرة الصدر للقيادة؛ نظرًا لعدم تمتُّعه بصفات المجتهد، وقلَّل من شأنه، ومن مكانة النجف. في ما يبدوا أن إيران وعبر خطوة الحائري الأخيرة، تحاول المضي قدماً في مشروع الأممية الشيعية أو المركزية الشيعية المرتبطة بقم وليس النجف. ان قيام رجل دين شيعي عراقي مثل الحائري بحث أتباعه على دعم خامنئي يصُب بلا شك في مصلحة إيران، ويعطيها الأمل في وضع حد للصراع الشيعي التاريخي بين مرجعيتي قم والنجف، ومن ثم إعادة تشكيل العالم الشيعي وفق المركزية الإيرانية التي تقر بولاية الفقيه.

ومع ذلك، ما زال معسكر الصدر يقاوم ، فردا على استقالة الحائري أعلن وزير الصدر «صالح محمد العراقي» وعبر بيان أصدره على موقعه في تويتر، إن التيار الصدري يقر بالمرجعية القيادية للصدر، وإن وصية المرجع الشيعي محمد صادق الصدر «والد مقتدى الصدر»، بضرورة تقليد الحائري بعد وفاته، لم تعد لها صفة إلزامية بعد وفاته في عام ١٩٩٩، والأكثر من ذلك فإنه عندما تم سؤال محمد صادق الصدر عن ولاية خامنئي قال؛ «إن ولايته في حدود إقليمه.» كل ذلك يمثل إقرار واضح بعد الاعتراف بولاية الفقيه بقراءتها الإيرانية، فالصدريون على مدار التاريخ لم يعترفوا بمرجعية الحائري، ولعل هذا ما فسر رد الفعل القوي الذي أظهره الصدر على هذه الخطوة، معتبراً إنها محاولة إيرانية لتهميش آل الصدر، ومركزيتهم داخل البيت الشيعي العراقي.

يحاول الصدر من خلال معارضته للسلوك الإيراني انتزاع اعتراف إيراني بمركزية التمثيل الشيعي، إلا إن ما يحصل الآن يعكس خيبة أمل كبيرة يواجهها الصدر، فهو كان يطمح بأن تلجأ إليه إيران بعد اغتيال سليماني لإدارة الوضع العراقي، إلا إن إيران بدلاً من ذلك لجأت لقيادات محلية أخرى، فضلاً عن تفعيل دور زعيم حزب الله اللبناني حسن نصر الله داخل العراق، إلى جانب ذلك يعتقد الصدر بضرورة الحفاظ على ثنائية «قم والنجف»، ولا يجوز أن تغير إيران هذه المعادلة، ولعل هذا ما يوضح قوله بعد اعتزال الحائري، بأن المرجعية الشيعية هي في النجف وليس قم.

> **لا زالت إيران تنظر بخشية كبيرة لخطوة انسحاب مقتدى الصدر**

وفي حين يواجه الصدر بعض العقبات الكبيرة في طريقه، الا انه يبدو أن إيران حريصة على الجلوس على الهامش والاكتفاء بالمشاهدة، على الأقل في الوقت الحالي. على الرغم من عدم فعالية قاآني وعجز إيران الواضح عن السيطرة على الصدر أو حلفائها في الإطار، فإن الديناميات الحالية في العراق، لا تزال تؤدي، بطريقة ما أو بأخرى، إلى إعادة صياغة المجتمع السياسي الشيعي العراقي لصالح إيران.

على أرض الواقع، فإن الشقاق بين الصدر وإيران واضح بشكلٍ كبير، من خلال الشعارات والهتافات

التي يرفعها أنصار التيار الصدري، ومنها «لا شرقية ولا غربية»، وهو الوسم الذي كتبه الصدر لأكثر من عشر مرات على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأشهر الماضية، الذي يقصد فيه «لا إيران ولا أمريكا»، إضافة إلى شعار «لا للتبعية» الذي تُقصد فيه الفصائل المسلحة الموالية لإيـران.و بالنظر إلى هذه البيئة المتوترة، لا زالت طهران تراهن على ترك الصراع العراقي الداخلي للتبلور دون ممارسة نفوذها عليه.

علاوة على ذلك، لا يزال بإمكان طهران استخدام الصدر كمصدر قوة في العراق، خصوصاً إذا ما تعرضت الحالة الشيعية لتهديد خارجي مشترك، فحتى شعار الوطنية العراقية التي يرفعها الصدر قد لا تعني بالضرورة معاداة إيران، بـقـدر مـا تعني إعـادة تشكيل الـدور الإيراني في العراق، بالإطار الذي يجعل الـصـدر بمنزلة الشريك وليس التابع لإيران.

> **الإشكال الرئيسي الذي تواجهه إيران في العراق، نابع في الأساس من عدة أسباب**

نظرة إلى الساحة الدولية

تحمل تلك الاحـداث في العراق العديد من التداعيات على السياسة الامريكية خاصة في ما يتعلق بإمدادات النفط والمحادثات النوية الإيرانية الامريكية، فرغم التحذيرات التي أصدرها البيت الأبيض مؤخراً، ودعوته الأطراف العراقية للحوار، فإن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تواجه خطراً مزدوجاً من الوضع المتأزم في العراق؛ أولا، قد تتسبب الفوضى في العراق في حدوث تقلبات كبيرة في امدادات النفط وهو ما قد يتقوض الجهود المبذولة لتهدئة سوق النفط الخام في الولايات المتحدة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في نوفمبر المقبل.

والأكثر أهمية، إن تعثر تحركات الصدر قد تساهم في تقوية شوكة إيران، وذلك في لحظة جيوسياسية حساسة تمر بها الولايات المتحدة في العراق والشرق الأوسط، إذ يمكن أن يؤدي الظرف السياسي في بغداد، على المدى القصير، إلى زيادة النفوذ الإيراني، فيما لو تم تشكيل حكومة إطارية قوية تسحب أوراق الضغط من يد الصدر. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يشجع ذلك إيران على تبنى نهج أكثر عدوانية في المحادثات النووية مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، يبدو إن إيران غير مستعجلة لتشكيل حكومة جديدة في العراق، فهي بانتظار نتائج المحادثات النووية مع الولايات المتحدة، إذ سيؤدي فشلها، أو استمرار تعثرها كما هو مرجح في الوقت الحالي، إلى إمكانية أن تستخدم إيـران الساحة العراقية بالضد من الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة، فخيار الفوضى السياسية قد يؤدى إلى وقف تدفقات النفط العراقي إلى السوق العالمية، فسيكون ذلك مناسباً لإيران تماماً، لأن ارتفاع الأسعار سيوفر فرصة لتصدير كميات كبيرة من الإمدادات النفطية المقيدة بسبب العقوبات الأمريكية، لتعويض الاحتياج العالمي، وهو ما تخشى منه الولايات المتحدة بالوقت الحاضر، إذ لا يزال البيت الشيعي العراقي مفككا، وأسباب انفجاره الداخلي لا زالت موجودة.

*فراس الياس، متخصص في شؤون الأمن القومي والدراسات الإيرانية.

عادل الجبوري:

عام على انتخابات العراق.. محلك سرّ!

بحلول العاشر من هذا الشهر، يكون قد مرّ عام كامل على إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق، التي أريد لها أن تكون حلاً ومخرجاً لأزمة سياسية خانقة وخطرة تفجرت وتصاعدت مستوياتها بوضوح عبر التظاهرات الاحتجاجية الواسعة التي اندلعت في مثل هذه الأيام من عام ٢٠١٩، والتي أفضت إلى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، وبالتالي انهيار حكومته بعد عام ونصف عام من ولادتها.

ولكن بدلاً من أن تكون انتخابات ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ حلاً ومخرجاً للأزمة، كانت بحدّ ذاتها أزمة معقدة وشائكة ومتداخلة في عناصرها وأدواتها ومدخلاتها ومخرجاتها، وأبلغ دليل على ذلك هو أنها أفرزت مشهداً اتسم باضطراب وارتباك سياسي ومجتمعي غير مسبوق، حتى في ذروة التداعيات الأمنية الكبيرة، سواء حين هيمن تنظيم «القاعدة» الإرهابي على الشارع العراقي، من خلال العمليات الإرهابية المتواصلة خلال الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، أو بعدما اجتاح تنظيم «داعش» الإرهابي في صيف عام ٢٠١٤ مدناً ومناطق عديدة، ووصل إلى تخوم العاصمة بغداد والمدن الدينية -النجف وكربلاء- وسيطر بصورة شبه تامة على سامراء.

قبل عام من الآن، كان الجميع يترقب بحذر يختلط فيه التفاؤل مع التشاؤم مخرجات العملية الانتخابية،

> المشهد السياسي خلال عام اثبت غياب الثقة بين الشركاء أو الفرقاء

وما يمكن أن تفرزه من مسارات تصحيحية جديدة للأخطاء والسلبيات السابقة. والآن، يترقّب الجميع، في ظلّ أجواء بات يغلب عليها التشاؤم والتفكير في أسوأ الاحتمالات والخيارات وليس أفضلها، الخروج من عنق الزجاجة وإنهاء حال الانسداد السياسي، في خضم حراك جماهيري مرتبك إحياء للذكرى السنوية الثالثة لتظاهرات تشرين الاحتجاجية.

وبين العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ والعاشر من الشهر نفسه عام ٢٠٢٢، كان معظم -إن لم يكن كلها- الخطوات والمبادرات عقيمة وغير مجدية. وبدلاً من أن تفضي إلى حلحلة الأزمة وتقريب وجهات النظر وترميم الثقة بين الفرقاء، كانت الأمور تزيد سوءاً، والأزمة تعقيداً، والفرقاء تباعداً، والشارع يأساً وإحباطاً.

جاءت الانتخابات بنتائج جدلية مشكوك في صحتها ونزاهتها، لتدفع قوى سياسية معينة، وتحديداً قوى الإطار التنسيقي، إلى تحريك جمهورها رفضاً لتلك النتائج. وبعد ما يقارب شهرين، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية، من دون تغيير كبير في النتائج الأولية التي كانت قد أعلنتها بعد إغلاق صناديق الاقتراع بوقت قصير.

وبعد ذلك، صدقت الهيئة القضائية على النتائج، ولم تجد قوى الإطار بدّاً من الإقرار بذلك الواقع والقبول به، على أمل أن تثمر المفاوضات مع التيار الصدري، صاحب العدد الأكبر من المقاعد (٧٣ مقعداً)، تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر من خلال تحالف الطرفين، لضمان حقّ المكون الاجتماعي الأكبر (المكون الشيعي) بالتصدي لتشكيل الحكومة، ولكنْ كان لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر كلام آخر، تمثل بخيار الابتعاد عن التوافق والاتجاه إلى تأليف حكومة أغلبية وطنية مع أطراف من المكونين الكردي والسني.

بالفعل، خطى الصدر خطوات عملية في هذا السياق، عبر تشكيل تحالف ثلاثي ضم كلاً من التيار الصدري، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وتحالف السيادة بزعامة محمد الحلبوسي وخميس الخنجر.

وقد تم الإعلان عنه رسمياً تحت اسم تحالف «إنقاذ وطن»، في ٢٣ آذار/مـارس الماضي، أي بعد ٥ شهور ونصف شهر على إجراء الانتخابات، ليطرح مباشرة اسمي مرشحيه لرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وهما وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان ريبر أحمد البارزاني، وسفير العراق في بريطانيا جعفر محمد باقر الصدر.

ورغم أنَّ هذا التحالف ضم نحو ١٦٠ نائباً، فإنّه أخفق في إنجاز مشروعه المتمثل بتشكيل حكومة الأغلبية الوطنية، لأسباب وظروف مختلفة، لعلَّ أبرزها نجاح الإطار التنسيقي في ضمّ وحشد عدد لا يستهان به من الكتل والنواب المستقلين إلى ساحته، ليحول دون تأمين أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية، وهذا ما شكل بداية النهاية للتحالف الثلاثي، الذي يمكن القول إنه انتهى وطويت صفحته بقرار الصدر الانسحاب من العملية السياسية وسحب أعضاء كتلته

> بعد مرور عام على الانتخابات العراقية، الجميع يراوح مكانه

الـ٧٣ من البرلمان، وذلك منتصف شهر حزيران/يونيو الماضي، مؤكداً في بيان أنه قرر الانسحاب من العملية السياسية حتى لا يشترك مع الفاسدين بأي صورة من الصور، في إشارة إلى بعض قوى الإطار التنسيقي، وليس جميعها.

وكان انسحاب الصدر تعبيراً واقعياً عن وصوله إلى طريق مسدود، مع تأكيد حقيقة أنّ حلفاءه الكرد والسنة لم يكونوا مقتنعين بالقدر الكافي بخيار الأغلبية. وأكثر من ذلك، كانوا يعدون انسحابه خطأ استراتيجياً بالنسبة إلى كيان حصل على المركز الأول في عدد مقاعد البرلمان، وهذا ما تحدث عنه في الآونة الأخيرة القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري.

وما يثبت عدم قناعة الكرد والسنة بذلك، هو أنهم لم يتبنوا خيار الانسحاب، كما فعل حليفهم الصدر، بل سارعوا إلى فتح وتوسيع قنوات التواصل والاتصال مع قوى الإطار للاتفاق والتوافق معها على الاستحقاقات السياسية المطلوبة، بيد أنَّ العقد الإشكالية لم تنتهِ عند هذا الحد، لأن انسحاب الصدر من العملية السياسية (الحكومة والبرلمان) لم يعنِ غيابه وانسحابه من الشارع، وهذا ما جعل الإطار، ومعه الأطراف الأخرى، يبذلون الكثير من الجهود والمساعي لأجل إعادته وإشراكه في كل المفاصل والتفاصيل، إلا أنه اختار الطريق الآخر، بعدما اتخذت قوى الإطار خطوتها العمليّة والمهمة نحو تشكيل الحكومة الجديدة، بترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الحكومة المقبلة، وبانتظار تكليفه من قبل رئيس الجمهورية الجديد بعد حسمه من الفرقاء الكرد.

طريق الصدر الآخر تمثل بالعودة إلى البرلمان، ولكن هذه المرة ليس بواسطة النواب المنتخبين من الشعب، إنما بواسطة قواعده الجماهيرية التي وجهها أواخر شهر تموز/يوليو الماضي إلى التظاهر، ثم دخول المنطقة الخضراء والاعتصام داخل مبنى البرلمان، وهذا ما حصل بالفعل، إذ فُهم كل ذلك بأنه رد انتقامي على قوى الإطار ومنعها من تمرير مشروعها لتشكيل الحكومة، كما منعته من ذلك في السابق.

وبعد نحو شهرين من الاعتصام داخل البرلمان، وما أفرزه من أوضاع مقلقة ومضطربة وشلل شبه تام للحياة اليومية، حينما وصل إلى حد الصدام المسلح، أعلن الصدر أواخر شهر آب/أغسطس الماضي، اعتزاله الحياة السياسية، ومن ثم أمر أتباعه بإنهاء الاعتصام ومغادرة البرلمان بالكامل.

ومع ذلك، لم تنتهِ الأزمة، ففي الوقت الذي كانت قوى الإطار وشركاؤها السنة والكرد يحثون الخطى نحو تشكيل الحكومة الجديدة، لم تتوقّف الحملات السياسية والإعلامية والشعبية المضادة لتلك الخطوات، التي زادت ورسخت القناعات بأن أي ترتيبات سياسية يغيب عنها التيار الصدري لن يُكتب لها النجاح على المدى البعيد. هذا في حال نجحت على المدى القصير.

وأخـيـراً، وقبل أن يكتمل العام الأوّل من عمر الانتخابات البرلمانية بأسبوعين، عاد البرلمان العراقي

> كان الجميع يترقب بحذر يختلط فيه التفاؤل مع التشاؤم مخرجات العملية الانتخابية

ليلتئم من جديد بعد نحو ٤ شهور على توقف جلساته وأعماله. وبقدر ما بدا ذلك إنجازاً مهماً وخطوة أساسية لكسر الجمود السياسي وتحقيق الانـفـراج، إلا أن الجلسة التي تضمنت انتخاب العضو المستقل محسن المندلاوي نائباً أول لرئيس البرلمان خلفاً للمستقيل القيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي، وتجديد الثقة بالحلبوسي رئيساً للبرلمان، بعدما أعلن تقديم استقالته بصورة مفاجئة، لم تفلح تلك الجلسة في تبديد سحب التشاؤم والقلق وهواجس السيناريوهات والخيارات السلبية الخطرة، ولا سيما مع صمت الصدر، وتلميحات وزيـره صالح محمد العراقي بعدم التعاطي مع ما سيحصل ويقرر لاحقاً، والاستعراضات والمظاهر المسلحة لتشكيلات «سرايا السلام» التابعة للتيار الصدري، والتي جاءت متزامنة مع تظاهرات الحراك التشريني في بغداد وبعض المحافظات.

في الواقع، أشرت مجمل مظاهر المشهد السياسي خلال عام كامل إلى حقائق كبيرة وخطرة لا يمكن في أيّ حال من الأحوال تجاهلها أو القفز عليها، هي غياب الثقة بين الشركاء أو الفرقاء السياسيين، حتى هؤلاء الذين شكلوا في الآونة الأخيرة تحالف إدارة الدولة، وهم ذاتهم الذين أداروها -ومعهم التيار الصدري- طيلة ١٧ عاماً.

وكذلك، إنَّ معارك كسر العظم لم تفضِ إلى تحقيق أيّ مكاسب لأيٍّ طرف من الأطراف، ناهيك بكونها جعلت الأمور تدور في حلقة مفرغة لا نهاية لها. والحقيقة الأخرى تتمثل بأنَّ التوافقات الهشّة، بل إسقاطاتها السلبية، هي الخيار الممكن والمتاح على المدى المنظور، وليس هناك أفضل منها.

وارتباطاً بذلك، فإنَّ تثوير الشارع وحشده وتعبئته يمكن أن يربك الأمور، ويقطع الطريق على الخصم، ويمنعه من الوصول إلى ما يريده ويخطّط له، ولكنه في الوقت ذاته لن يتيح لمن يتبنّاه بلوغ مراده بعيداً عن مطالب الآخرين واستحقاقاتهم.

فضلاً عن ذلك، فإن إيقاع حراك الشارع قد ينخفض ويتراجع، لأنه لا ينفصل في نهاية المطاف أبداً عن مجريات كواليس السياسة وحراكاتها ومخرجاتها الواقعية. ولعل معطيات التظاهرات التشرينية الأخيرة أشرت بشكل أو بآخر إلى هذه الحقيقة.

بعد مرور عام على الانتخابات العراقية، الجميع يراوح مكانه. يعني ذلك بلا أدنى شك أنَّ الإشكاليات والعقد كثيرة وكبيرة وخطرة، ورحيل هذا الاسم ومجيء ذاك لرئاسة الحكومة أو للمناصب الأخرى ربما يبدو مخرجاً أو جزءاً من الحل من جانب، بيد أنه من جانب آخر، قد لا يتعدى كونه انتقالاً بالأزمة من مرحلة إلى مرحلة لاحقة، أو استمراراً للدوران في الحلقة المفرغة ذاتها أو في حلقة مفرغة أخرى لا تختلف عنها إلا قليلاً. وما دامت المقدمات لم تتغيَّر، فمن الطّبيعي جداً أن تكون النتائج كذلك.

*الميادين.نت

الديمقراطية وتحدياتها في تركيا

تعيش تركيا وضعا اقتصاديا مرتبكا تمثل في غلاء المعيشة الذي طال شرائح واسعة فضلا التدهور المستمر في قيمة الليرة وكل ذلك انعكس بشكل واضح على مجمل مفاصل الحياة في وقت تستعد البلاد لمواجهة حاسمة العام المقبل تتمثل في انتخابات ٢٠٢٣.

وفي ظل هذه الأجواء يطرح بقوة سؤال الديمقراطية في تركيا الى اين تسير وكيف ينظر اليها المواطن التركي وما تبعاتها على حاضره ومستقبله وهي أسئلة طرحتها المعارضة بقوة وهي تحسم امرها لمواجهة اردوغان وحزبه.

وفي هذا الصدد اظهر استطلاع أخير ان ٧٤ في المائة من الأتراك يعتقدون أن حالة الديمقراطية في بلادهم سيئة نوعًا ما أو في خطر، وفقًا لنتائج استطلاع أجري لتقرير صـادر عن صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة نُشر مؤخرا.

بعنوان «اتجاهات عبر الأطلسي ٢٠٢٢»، يعرض التقرير نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ١٤ دولة -

كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وليتوانيا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا وإسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. الدول - في محاولة لتقديم صورة مفصلة للرأي العام حول القضايا الجوهرية والمعاصرة.

وبحسب التقرير، فإن نسبة المستجيبين الأتراك الذين قالوا إن ديمقراطيتهم في حالة جيدة انخفضت من ٣٥ في المائة إلى ٢١ في المائة ، بينما قال ٤٦ في المائة إن الديمقراطية في خطر، بزيادة قدرها ٧ نقاط عن ٣٩ في المائة في عام ٢٠٢١.

قال ٢٨ بالمائة من المستطلعين الأتراك إنهم يرون أن حالة الديمقراطية في بلادهم «سيئة إلى حد ما».

«داخل المجتمع عبر المحيط الأطلسي، انخفض تقييم المستجيبين لحالة الديمقراطية في بلادهم في المتوسط من ٥٥٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٥٠٪ في عام ٢٠٢٢. ولا يزال المشاركون السويديون (٧٢٪) والكنديون (٦٥٪) الأكثر رضاً عن أما ديمقراطيتهم، في حين أن الديمقراطيين البولنديين (٣٦٪) والإيطاليين (٣١٪) والتركية (٢١٪) لا يزالون هم الأقل رضا «.

احتلت تركيا المرتبة ١٤٧ من بين ١٧٩ دولة في مؤشر الديمقراطية الليبرالية لمعهد أصناف الديمقراطية الذي يتخذ من السويد مقراً له، وتحتل المرتبة الـ٢٠ في المائة الأدنى، وفقاً لتقرير الذي نُشر في مارس.

تعد تركيا من بين الدول العشر الأكثر «استبدادية»، إلى جانب البرازيل والهند وبولندا وصربيا والمجر، وفقًا لـ «تقرير الديمقراطية ٢٠٢٢».

وصنف التقرير تركيا على أنها دولة استبدادية انتخابية ووضعها بين الدول ذات المستويات السامة من الاستقطاب السياسي.

في غضون ذلك، تسعى تركيا أيضًا إلى تسلم الصحفيين والمعارضين السياسيين الذين يعيشون في المنفى في السويد وفنلندا. وتهدد تركيا بنسف محاولات السويد وفنلندا الانضمام إلى حلف الناتو الغربي الدفاعي ما لم تسلم هذه الدول عشرات الأشخاص الذين تتهمهم أنقرة بـ «الإرهاب».

لقد اثرت الأوضاع الاقتصادية بشدة على الداخل التركي ونظرته الى الديمقراطية ففي شهر ماي الماضي، حدد معهد الإحصاء التركي الرسمي معدل التضخم عند ٧٣٫٥ في المائة، ثم مالبث ان وصل الى ٨٠٪ وهو أعلى رقم في مسار الاقتصاد التركي منذ عام ١٩٩٨.

يقول الاقتصاديون إن السبب هو التضخم، لكن الرئيس رجب طيب أردوغان لا يوافق على ذلك.

> **تعد تركيا من بين الدول العشر الأكثر استبدادية**

وأوضح في ٦ يونيو أن التضخم غير موجود في تركيا وأن الزيادات في الأسعار ترجع إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

ولغرض التقليل من خطورة الأزمة الاقتصادية، اتجه الرئيس الى المناصب في بعض دوائر الحكومة. تم إقالة مدير المعهد الوطني التركي للإحصاء بعد الإعلان عن معدل تضخم يعتبر مرتفعًا للغاية.

في مايو، رفع نفس المعهد دعوى قضائية ضد مجموعة أبحاث التضخم المستقلة، متهماً إياها بنشر أرقام بهدف تشويه سمعة المعهد الوطني.

والخلاصة ان الديمقراطية تتآكل في ظل اقتصاد مأزوم وأوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة يرافقها قمع للحريات وملاحقة للمعارضة لا تعرف لها نهاية.

* مقال نشر في موقع تيركشمنت.

حل القضية الكردية يعني حل قضية الحرية والديمقراطية

ANF:

شارك الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك في برنامج خاص على قناة (Stêrk Tv) وأدلى بتقييمات مهمة حول ذكرى المؤامرة الدولية التي بدأت في ٩ تشرين الأول ١٩٩٨ والتي أسفرت عن أسر القائد عبد الله أوجلان في ١٥ شباط ١٩٩٩.وقال:»لأنهم رأوا بأن القائد أوجلان يريد حل القضية الكردية، إن حل القضية الكردية يعني حل قضية الحرية والديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط. كما أنه يطور التغيير في العالم، كما رأى الذين شاركوا في نظام الحداثة الرأسمالية بأن هذا الشيء خطر كبير عليهم، ولهذا لا يجب حل القضية الكردية، كما ويجب ألا تتطور الديمقراطية وأخوة الشعوب في الشرق الأوسط ، ويجب أن تستمر الصراعات التي طوروها في كردستان وتركيا والشرق الأوسط، لأن القائد أوجلان يريد حلها، وهذا الحل لا يخدمهم، ولهذا طوروا المؤامرة، إن هدف المؤامرة هو، كيف يمكنهم التأثير على الحركة التي طورها القائد اوجلان من أجل الإنسانية وقيمها وجعلها غير فعالة، وكان الهدف من هذه المؤامرة كلها هو القضاء على القائد أوجلان، في البداية كان القضاء عليه جسدياً، لكن القائد أوجلان أفشل ذلك، وبعدها أرادوا القضاء على القائد أوجلان بطريقة سياسية، وعلى هذا الأساس يقومون بإدارة هذا الشيء، و يتم تشديد العزلة أكثر، ولذلك لم يصدر صوت من اللجنة الأوروبية لمناهضة التعذيب، وأوروبا وأمريكا، لأن هدفهم يتطلب القضاء على القائد أوجلان، وفهموا كذلك بأن القضاء على

القائد هو القضاء على الحركة وتدمير القضية الكردية، لأن القائد اوجلان وحزب العمال الكردستاني لم يسمحوا لهم في الاستمرار بالمجزرة، ولهذا يشددون العزلة لأجل ذلك، يجب أن يفهم كل شخص هذا الشيء، وقف القائد أوجلان ضد المؤامرة بقوة، وأفشلها من جانبه، وأراد من الحركة والإنسانية إفشال هذه المؤامرة، ومن أجل ذلك وهب سلاحاً فعالاً للحركة وللشعب الكردي وللإنسانية، وطور نموذجاً ومنحهم إياه، يعني ذلك أن الذين يقفون ضد المؤامرة، السلطة والعبودية، والذين يناضلون من أجل الحرية والديمقراطية، ويناضلون بأي فلسفة وإيديولوجية ونموذج ليستطيعوا تحقيق أهدافهم ، وأوضح هذا الشيء وقدمه للجميع، وبهذا الشكل أفشل القائد هذه المؤامرة، وإذا فهموا اليوم القيادة والنضال اللتان طورها القائد ودعموها ، فهذا لأجل ذلك ، ولأنهم يرون أن المؤامرة التي تم تطويرها هي من أجل الدول المتآمرة «

يريدون القضاء على مفكري منطقة صوران

ترتكب الاغتيالات والجرائم ليس فقط في جزء واحد من كردستان بل في جميع أجزاء كردستان، في الفترة الأخيرة استشهدت رفيقتنا ناكيهان أكارسل التي كانت عضوة الأبحاث في علم المرأة، في هجوم غادر في السليمانية، ارتكبت اغتيالات ;هذه في السليمانية قبل الآن ، وأعلن بأن «القاتل مجهول «، ماذا تريد أن تقول عن هذه الاغتيالات ومقتل أكارسل؟

قامت الرفيقة ناكيهان بجهود وخدمات كبيرة من أجل النساء والشعب الكردي، وكرست حياتها كلها لخدمة حركة المرأة والشعب الكردي،لقد قامت بهذه الأعمال ليس في شمال كردستان فقط، بل لجميع النساء الكرد ونساء العالم، كان هذا العمل خدمة عظيمة للشعب الكردي وللإنسانية، وبهذه المناسبة استذكر هذه الرفيقة بكل احترام ، أن لا نسمح أبداً بضعف جهدها، وسنعمل على تحقيق أحلامها وأهدافها، هذا ديناً علينا، وسنرى ذلك في كل الظروف والشروط .

لقد استهدفوا الرفيقة ناكيهان عن قصد ، لأنها كانت تقوم بأعمال مهمة من أجل النساء ومن أجل الإنسانية ، كانت عضوة مركز أبحاث علم المرأة(Jineolojiy) ومحررة مجلة علم المرأة، أن الدولة التركية هي عدو المرأة، عدو الكرد والإنسانية، عدو القيم الإنسانية ، سلطة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية تستهدف من ؟ أنها تستهدف كل من يقوم بجهد كبير من أجل النساء، ومن أجل الشعب الكردي والإنسانية ، إنهم لا يستهدفون أي شخص، بل يستهدفون من يقوم بأعمال وخدمات كبيرة، وهذا يوضح حقيقة النظام للجميع .

منطقة صوران،معروفة باسم منطقة المثقفين، المفكرين، الكتاب والأكاديميين

لماذا يريدون ارتكاب جرائم القتل هذه في السليمانية و منطقة صوران؟

يجب أن يفهم أهالي صوران الغرض من جرائم القتل هذه، يجب على منطقة صوران، المعروفة باسم منطقة المثقفين، المفكرين، الكتاب والأكاديميين، أن تفهم جيداً ما الذي كان مستهدفاً بجرائم القتل هذه، ومن خلال

خلق الخوف، يريدون إسكات الجميع واستعبادهم، لأن أهلنا في منطقة صوران لديهم سمة خاصة وهي أنهم لا يقبلون الظلم، السلطة والعبودية، ولديهم شعور قوي بالحرية، لهذا السبب هم دائماً مع حركة الحرية، وتدرك الدولة التركية وشريكها الحزب الديمقراطي الكردستاني والتركمان الذين يعملون معهم، ذلك جيداً.

مثلما أصبح القائد أوجلان وحزب العمال الكردستاني محركاً يدفع الشعب الكردي إلى الأمام، وفي جنوب كردستان فإن منطقة صوران ومثقفوها هم محرك لجنوب كردستان، لقد حققوا التنوير في جنوب كردستان، ولا تريد الدولة التركية والبارزاني أن يمتد هذا التنوير في صوران إلى بهدينان، لهذا السبب يريدون إخماد هذا التنوير، وهذه هي أسباب الهجمات على السليمانية وصوران، يجب أن يعرف شعبنا ومثقفينا وساستنا هذا الوضع جيداً، المطلوب منهم الوقوف في وجه هؤلاء القتلة، واتخاذ موقف صريح من الاغتيالات المدبرة، ليس فقط بالتصريحات، بل يجب أن يقفوا ويظهروا موقفاً قوياً ضد الدولة التركية، البارزاني والتركمان، يجب أن يقولوا «لن نسمح لكم بفعل هذه الشرور في أراضينا»، يجب أن يتبنوا ذكرى الشهداء وأن يتبنوا أنفسهم بمثل هذا الموقف، فإن لم يسمحوا للخونة أن يستقر بينهم وينتفضون ضدهم، ويعارضونهم ويطردونهم من مناطقهم وينتقمون منهم، فلا يمكن للدولة التركية والبارزاني والتركمان أن تمارس القمع والاضطهاد بحق الشعب في هذه المنطقة، ولن يكونوا قادرين على استسلام أهالي هذه المنطقة من خلال ترهيب الشعب.

ذهب البرزاني لنجدة دولة الاحتلال التركي

تتلقى دولة الاحتلال التركي ضربات متتالية، لذلك فهي تشن المزيد من الهجمات لانها لا تصل إلى أهدافها ، بالرغم من جميع الفرص المتاحة فأنها لا تستطيع الانتصار، هذه المرة تضع البرزانيين في الحركة، كما أن حلف الناتو يقوم بدعمهم، ويخوضون هذه الحرب بكل فرص الناتو، لكن هذا لا يكفي ، يجب أن يضعوا بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم كرداً في الحركة ، كيف أنهم وضعوا الحراس في شمال كردستان في الحركة، ويضعون البرزانيين في جنوب كردستان في الحركة، البرزاني هم الحراس في جنوب كردستان، يريد البرزانيين القضاء على حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع دولة الاحتلال التركي ، كما تريد دولة الاحتلال التركي القضاء على حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع البرزانيين، في هذا الوضع يريدون شن حرب مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني ،كل يوم يزداد فك شفرة دور الحزب الديمقراطي الكردستاني، لا يمكنهم القول بشكل علني من اجل الشعب الكردي بأنهم يحاربون حزب العمال الكردستاني إلى جانب دولة الاحتلال التركي ، لكنهم يفعلون ذلك في الخفاء ، لكنهم وصلوا إلى مرحلة لا يمكنهم فيه إخفاء هذا الشيء.

دخلت الحرب الآن مرحلة أخرى ، تريد دولة الاحتلال التركية الحصول على نتيجة سريعة ، لهذا السبب فقد وضعوا جميع فرصهم في الحركة بهدف كسر إرادة شعبنا ، يريدون كسر إرادة الكريلا، لكن البارزاني يتعاون بشكل واضح مع الاحتلال التركي ، لهذا السبب فإن العملية التي خضناها ليست مثل قبل ، اشتدت أكثر ووصلت لمرحلة خطرة، يجب أن يرى شعبنا هذا الشيء ، لهذا وبروح المقاومة التي يقوم بها القائد أوجلان في إمرالي ، بروح المقاومة التي يخوضها الكريلا في زاب وأفاشين ومتينا ، يجب بروح الرفاق سارة وروكن الذين وجهوا ضربة قوية

للعدوفي ميرسين ،أن يكون لها تأثير كبير في تركيا ، وأظهروا لنا أنه يمكننا القضاء على العدو، وتعزيز نضالنا بأي طريقة والتحرر من التدمير، ويجب على الجميع اتخاذ هذا كله أساساً له ، أينما كانوا، يجب على كل شخص العمل بواجباتهم ومسؤولياتهم بهذه الروح.

ليس الحزب الديمقراطي بل البرزانيين يقومون بهذه الأشياء

*لقد تحدثتم في تقييماتكم لكنني أريد أن أسال ، في الفترة الأخيرة وقعت مجموعة من الكريلا في كمين في وادي باليسان، على الرغم من العديد من مناشداتكم واحتجاجات الشعب الكردي مازال الحزب الديمقراطي الكردستاني مصراً على موقفه؟

إذا قال المرء أن الحزب الديمقراطي الكردستاني إذا أخطأ، جزء كبير من الحزب الديمقراطي الكردستاني مزعوج من هذا الوضع ، وليسوا ضمن هذه السياسة، أسس البرزانيون لهم سياسة الهيمنة، وخلقوا جو من الخوف ، لهذا لا يستطيع الكثير من الأطراف الأدلاء بصوتهم وهذا لا يعني بأنهم يقبلون هذه السياسة، لأن كل شخص يعرف بأن السياسة التي يتبعها الحزب الديمقراطي الكردستاني هي ضد حزب العمال الكردستاني ولا يخدم الشعب الكردي ، لا يوجد أية علاقة بين هذه السياسة وبين الكردايتية والوطنية، لذلك يجب على المرء أن لا يقول الحزب الديمقراطي الكردستاني لأن البرزانيين يقومون بهذه الأشياء، ويقومون بهذه الأشياء من أجل مصالحهم العائلية، لأنهم لا يرون مصالحهم عند الشعب الكردي بل يرونها عند دولة الاحتلال التركي ، لأنهم يرون بأنهم إذا ساعدوا الاحتلال التركي في استهداف حزب العمال الكردستاني ستكون كردستان لهم، يرون بأن دولة الاحتلال التركي تريد تصفية حزب العمال الكردستاني ويقولون لأنفسهم « إذا كنا ضد حزب العمال الكردستاني فأن حزب العمال الكردستاني سيتم تصفيته وستبقى كردستان لنا ».

في تاريخ دولة الاحتلال التركي من تعاون معه وبفضل هذا التعاون فأنهم قمعوا كل من انتفض ضدهم وبعدها قاموا بالقضاء على الأشخاص الذين تعاونوا معهم ، وهناك أمثلة كثيرة على هذه المسألة ، لا تميز دولة الاحتلال التركي بين الكرد، لكن الشيء الوحيد الذي تفعله هو أحداث اقتتال داخلي بين الكرد، وأن تمييزها هو كيف أنها ستقضي على الكرد بيد الكرد، وتجعل من هذا الشيء اساساً لها، أنها تمارس سياستها على هذا الاساس منذ التاريخ وحتى الآن، على الرغم من أننا وضعنا هذا الوضع على جدول الأعمال ، إلا أن البارزانيين جعلوا من مصالحهم الخاصة أساساً لهم، وليس واضحاً إلى أية مدى سيحمون مصالحهم ، كما أنهم حققوا إنجازاتهم بفضل نضال حزب العمال الكردستاني، عندما تم قبولهم من قبل دولة الاحتلال التركي وقدمت لهم المساعدة ، لم يكن ذلك لأجلهم ، بل من أجل القضاء على حزب العمال الكردستاني، أنهم يحصلون على هذه الفرص من الاحتلال التركي بسبب حزب العمال الكردستاني، إنهم لم يحصلوا على هذه الفرص التي في أيديهم من خلال النضال،أن جهود حزب العمال الكردستاني كثيرة في هذا الشيء، أنهم مثلما يحاربون حزب العمال الكردستاني فكأنما يحاربون أنفسهم ، أنا أحذرهم ، يجب ألا يستغلوا الفرص التي حصلوا عليها من خلال حزب العمال الكردستاني، في وضع حزب العمال الكردستاني في الحركة والقضاء عليها ويجب ألا يقبل الشعب الكردي هذا الشيء أيضاً

د.محمد نور الدين:

عودة جدل الحجاب: مزايدات في البازار الانتخابي

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

عـادت مسألة الحجاب في تركيا لتكون طبقاً شهيّاً على مائدة السياسة والسياسيين، بعدما خبَت لسنوات ظُنّ خلالها أن هذه المسألة، التي استهلكت الكثير من الجدل في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات والسنوات العشر الأوائل من عهد «حزب العدالة والتنمية»، قد عادت إلى موقعها الطبيعي قضيّةً دينية – اجتماعية بحتة. لكن النقاش الذي قام من بين القبور خلال الأيام الماضية، على خلفية اقتراح «حزب الشعب الجمهوري» العلماني المعارض سَنّ قانون يثبّت حق ارتداء الحجاب، أظهر أن المسألة لا تزال سياسية بامتياز، بل ويَجري استغلالها اليوم في إطار الصراع الانتخابي، الذي يريد الحزب المذكور اجتذاب جزء من جمهور خصمه الإسلامي في خضمّه

تُعتبر مسألة الحجاب العنوان الأكبر للصراع بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا، منذ اعتماد العلمنة في جمهورية أتاتورك الحديثة، حيث كان على النساء في الوظائف العامّة الرسمية والجامعات والمدارس ألاّ يرتدين الحجاب تحت طائلة المسؤولية. لكن المشكلة بـدأت تأخذ حيّزاً من انشغالات الجمهورية منذ السبعينيات، مع منْع بعض الطالبات المحجّبات من دخول الجامعات، قبل أن تتحوّل إلى مادّة يتجاذبها

التّياران المتصارعان، خصوصاً على مسرح الجامعات، والذي كانت تعاميم مجلس التعليم العالي بخصوصه، تتغيّر تبعاً لتَغيّر الأحزاب المُمسِكة بالسلطة، فتسمح بالحجاب أحياناً وتمنعه أحياناً أخرى. وفي منتصف التسعينيات، ازدادت أهمّية هذه المسألة مع إدلاء نجم الدين أربكان، رئيس «حزب الرفاه»، والذي شَغل أيضاً رئاسة الحكومة بين عامَي ١٩٩٦ و١٩٩٧، بتصريح قال فيه إن على الجنرال العسكري أن يلقي التحيّة على المرأة المحجّبة في حال مرّت أمامه، ليستثير بذلك غضب العسكر، الذي سارع إلى الإطاحة بالرجل في «انقلاب أبيض» في ٢٨ شباط ١٩٩٧، ليظلّ أربكان صامداً حتى حزيران من العام نفسه، ثمّ يجبَر على الاستقالة من رئاسة الـوزراء. ودخل أمين عام مجلس الأمن القومي حينها، تونجير كيليتش، على الخطّ آنذاك، ليقول إن ارتداء الحجاب ليس فرضاً دينياً، بل هو زيّ ترتديه النساء الأناضوليات نتيجة العوامل المناخية والأعمال في الزراعة.

مـذّاك، غرقت تركيا في مسألة الحجاب التي استغلّها الزعماء الإسلاميون للظهور بمظهر الضحيّة. ولعلّ من أشهر الحوادث المتّصلة بهذا الشأن، فوز مروة قاواقجي بمقعد نيابي عن «حزب السعادة»، الذي ورث «حزب الرفاه»، في انتخابات عام ١٩٩٩. إذ إن نواب حزب «اليسار الديموقراطي» الحاكم حينها، وعلى رأسهم بولنت أجاويد، عمدوا إلى الطرْق على الطاولات في البرلمان أثناء دخول قاواقجي إلى القاعة بحماية النائبة عن «السعادة» العلماني، نازلي إيليجاق، فيما أطلق أجاويد عبارته الشهيرة: «ضعوا حدّاً لهذه المرأة»، قبل أن تُمسك إيليجاق بِيَد زميلتها وتَخرجا معاً من القاعة. ومِن بعدها، رُفعت دعوى على قاواقجي بذريعة أنها كانت تحوز الجنسية الامريكية ولم تصرّح عن ذلك مسبقاً، ليُسقط القضاء نيابتها.

وشكّلت قضية الحجاب واحداً من أسباب نجاح «حزب العدالة والتنمية» في انتخابات عام ٢٠٠٢. لكن وصول الحزب بزعامة رجب طيب إردوغان إلى السلطة بمفرده، لم يكن كافياً لتجد المشكلة حلاً لها. فقد وقف رئيس الجمهورية آنذاك، أحمد نجدت سيزير، سدّاً عالياً أمام محاولات السماح للطالبات بارتداء الحجاب داخل الجامعات أو المؤسّسات الرسمية، فيما منع حتى زوجتَي رئيسَي الحكومة عبد الله غـول وإردوغـان مـن الـمـشـاركـة في الاحتفالات الرسمية في القصر الجمهوري. وكان سيزير يقول إنه ممنوع ارتـداء الحجاب في الأماكن العامّة، وحين سئل عن مفهومه للمكان العام، أجاب: «حيث أكون أنا، يكون المكان عامّاً». ووقفت المؤسّسة العسكرية، بمواقفها المتشدّدة كونها «حارسة العلمانية»، هي الأخرى، حجر عثرة دون تفكيك عُقد هذه القضية. لكن وصول الإسلاميين إلى السلطة بكلّ مواقعها، وكسْر نفوذ العسكر في السياسة باستفتاء عام ٢٠١٠، فتح المجال واسعاً لحلحلة الأزمة. إذ تَحرّرت المرأة، بعد معاناة طويلة، من أغلال نزع الحجاب على أبواب الجامعات والمؤسّسات الرسمية والمدارس وحتى بعض الأسلاك الأمنية والعسكرية، بل أصبحت مروة قاواقجي أوّل سفيرة محجّبة لبلادها في ماليزيا عام ٢٠١٧، فيما بات أمراً اعتيادياً وجود محجّبات وزيرات

> **تعتبر مسألة الحجاب العنوان الأكبر للصراع بين العلمانيين والإسلاميين في تركيا**

ونائبات وما إلى ذلك.

اليوم يأتي كيليتشدار أوغلو ليوقظ «الشياطين» من سُباتها. فمساء الإثنين الماضي، اقترح الرجل، عبر تغريدة، تثبيت حق المرأة والموظفة والطالبة الجامعية وجميع النساء في ارتداء الحجاب في كلّ المؤسّسات وفي أيّ مكان، من خلال تقديم مشروع قانون يُسنّ في البرلمان. وفاجأ هذا الاقتراح الرئيس إردوغان، لكن الأخير بدا كَمَن عثر على كنز مدفون، إذ زايَد على الأوّل بقوله إنه مع تثبيت هذا الحق، ليس في القانون فحسب، بل في الدستور نفسه. وبينما ظنّ إردوغان انه سدّد «ضربة قاضية» إلى خصمه العلماني، فقد عاد كيليتشدار أوغلو لينقضّ عليه بالقول إنه إذا كان لا بدّ من إدراج قضية الحجاب في الدستور، فَلْنُدرج في بند واحد قضية الحريات بكلّ أشكالها، ومن ضمنها حرية ارتداء الحجاب، وأيضاً حرية الأقليات – وفي مقدّمهم العلويون – في المعتقد والممارسة وحق الاستفادة من موارد الدولة.

> **استغل الزعماء الإسلاميون مسألة الحجاب للظهور بمظهر الضحية**

وهكذا، عادت مناقشات الحجاب إلى الساحة السياسية، لتؤكّد مرّة أخرى أن قضية متّصلة بالحريات الشخصية ولا تحتاج لا إلى قانون ولا إلى بند في الدستور، هي قضية سياسية بامتياز، شأنها شأن الكثير من القضايا التي لم ترغب العلمانية في تركيا في إيجاد حلّ لها، تماماً كما لم يَشَأ الإسلاميون معالجة قضايا أخرى مِن مِثل حقوق العلويين في المساواة في المواطنية مع أتباع المذهب السُنّي، حيث تحظى رئاسة الشؤون الدينية الخاصة بالسُنّة بميزانية هائلة تفوق ميزانية عدّة وزارات مجتمعةً، فيما لا يُعترف بالعلويين كمذهب مستقلّ، ولا بأماكن عبادتهم ولا بميزانية من الدولة. على أن المثير في «العاصفة الجديدة» أن رائحة الانتخابات تفوح بقوّة منها، إذ إن كيليتشدار أوغلو، سواءً تَرشّح هو أو غيره، يريد أن يكسب بعض جمهور ينتمي إلى «حزب العدالة والتنمية»، بينما إردوغان يريد أن يزايد على خصمه ويمنعه من تحقيق انتصار بالنقاط في هذه المرحلة.

وعلى ما يبدو، فإن ما كان يعتقده الأوّل «ربحاً صافياً باليد» انقلب عليه، لكن ليس بالضرورة لمصلحة الأخير الذي لا يزال يرفض إدراج حقوق العلويين في البند الدستوري. وعلى الأرجح، قد تنتهي المعركة إلى «خاسر- خاسر». ذلك أن كيليتشدار أوغلو، باقتراحه تشريع الحجاب بقانون، استثار أوساطاً علمانية كثيرة ترى في حشْر قضية دينية في دستور علماني، أمراً لا موجب له، بل وسبباً في تجويف العلمانية من مضمونها، بل إن بعض العلمانيين وصفوه بـ«العار» وبأنه «تمريرة خاطئة» إلى اللاعب الخصم، وهو ما دفع إردوغان إلى استغلاله، والقول إنه إذا خرج من السلطة سيعود ظلم المحجّبات.

وهكذا، ربّما ينقلب الأمر على كيليتشدار أوغلو، فتتراجع حظوظه في أن يكون مرشّح المعارضة للرئاسة، باعتباره أظهر «انتهازية واستغلالاً للدين»، شأنه شأن إردوغان الذي يستثير النزعات المذهبية ضدّ العلويين لكسب بعض الأصوات الإضافية من السُنّة. وبالنتيجة، فإن الخاسر الأكبر من هذه المعركة، لن يكون إلاّ تركيا.

تحركات احتجاجية على الرغم من حملة القمع

*المرصد عن فرانس بريس ،ارنا

واصل المحتجون الإيرانيون تحدّي السلطات في الأسبوع الرابع لتحرك مناهض لنظام الجمهورية الإسلامية، وقد سجّلت الإثنين اعتصامات طالبية وإضرابات عمّالية على الرغم من حملة قمع يقول نشطاء إنها أسفرت عن عشرات القتلى ومئات الموقوفين.

وأشارت تسجيلات فيديو نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تنظيم احتجاجات في نقاط مختلفة في العاصمة وغيرها من المدن في الأيام الأخيرة تخلّلها إحراق نساء حجابهن وإطلاق هتافات مناهضة للنظام الإيراني.

استخدام أسلحة ثقيلة في سنندج

في الأثناء، اتّهمت منظّمة «هنكاو» الحقوقية الكردية السلطات باستخدام أسلحة ثقيلة بما في ذلك «قصف» أحياء في سنندج بالمدفعية و»الأسلحة الرشاشة»، في معلومات تعذّر على وكالة فرانس برس التحقّق من صحّتها من مصادر مستقلة بسبب القيود المفروضة على شبكة الإنترنت.

وسُمع دوي طلقات نارية في مدينة سقز، مسقط رأس أميني، وفق المنظمة ومقرها النروج.

وبدأت الاضطرابات قبل أكثر من ثلاثة اسابيع على خلفية وفاة الشابة الإيرانية الكردية مهسا أميني البالغة ٢٢ عاما في المستشفى على أثر توقيفها في طهران على يد شرطة الأخلاق بتهمة انتهاك قواعد لباس المرأة الصارمة في الجمهورية الإسلامية.

- عمّال مضربون -

وأظهرت مشاهد تم تداولها على شبكات التواصل الاجتماعي ولا سيما موقع «إيران واير» الإخباري، طالبات في جامعة الزهراء للإناث في طهران يطلقن هتافات مناهضة للنظام في حرم الجامعة خلال زيارة للرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي السبت.

وفي جامعة أزاد في طهران طلى طلاب أيديهم باللون الأحمر تنديدا بحملة القمع التي تواجه بها السلطات الاحتجاجات، وفق مشاهد تم تداولها.

وأفادت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» بأن الشرطة أطلقت الغاز المسيل للدموع «لتفريق حشود في عشرات المواقع في طهران»، مشيرة إلى أن المتظاهرين «أطلقوا هتافات وأحرقوا ممتلكات عامة وألحقوا بها أضرارا، بما في ذلك كشك للشرطة».

الاحتجاجات متعددة الأوجه

يقول محلّلون إن الاحتجاجات التي تشهدها إيران متعدّدة الأوجه، من مسيرات في الشارع مرورا بإضرابات طالبية وصولا إلى تحركات اعتراضية فردية، وهو ما يعقّد محاولات السلطات قمع التحركات.

ومن شأن ذلك أن يجعل منها أكبر تحد تواجهه السلطات بقيادة المرشد الأعلى علي خامنئي (٨٣ عاما) منذ تحرّكات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ التي نظّمت احتجاجا على ارتفاع أسعار الطاقة وقُمعت بدموية.

وأظهر تسجيل فيديو تم تداوله على نطاق واسع امرأة تسير من دون حجاب في أحد شوارع مدينة كرمنشاه في شمال غرب البلاد احتجاجا على قواعد اللباس الصارمة، فاتحة أيديها لتقديم «عناقات مجانية» للمارة.

كذلك، سُجّلت مؤشرات تدل على اضطرابات عمّالية، ونشرت وسائل إعلام فارسية خارج إيران مقاطع مصورة تظهر عمّالا مضربين يحرقون الإطارات أمام مصنع للبتروكيماويات في عسلويه في جنوب غرب إيران.

وأفادت «منظمة حقوق الإنسان في إيران» بقطع عمّال الطرق هناك، كما وردت تقارير عن إضرابات في مصاف نفطية في آبادان الواقعة في غرب إيران وفي كنكان الجنوبية.

مقتل ٩٠ شخصا في زاهدان

ومنذ ٣٠ أيلول/سبتمبر قتلت قوات الأمن ٩٠ شخصا آخرين في مدينة زاهدان بمحافظة سيستان بلوشستان في جنوب شرق إيران، خلال قمع احتجاجات اندلعت على خلفية تقارير عن اغتصاب فتاة تبلغ ١٥ عاما خلال وجودها قيد التوقيف في مدينة شاباهار الساحلية، وفق ما أوردت منظمة حقوق الإنسان في إيران نقلا عن «حملة نشطاء البلوش» ومقرها في المملكة المتحدة.

٢٤ قتلى في صفوف قوات الأمن

وأفاد الإعلام الرسمي بأن حصيلة الإجمالية للقتلى في صفوف قوات الأمن بلغت ٢٤ قتيلا، بما في ذلك الاضطرابات التي تشهدها زاهدان.

والإثنين حذّر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني من أن الحكومة «لا يمكنها التزام الصمت تجاه الاضطرابات».وأفادت منظمات من بينها «منظمة حقوق الإنسان في إيران» بوجود تسجيلات فيديو توثّق وحشية قوات الأمن في قمع التظاهرات، مشيرة إلى تعرّض أحد المحتجّين العزّل للضرب بالعصي على يد الشرطة خلال احتمائه في أحد الأبنية.

ويتّهم نشطاء السلطات بتنفيذ عمليات توقيف جماعية وحظر سفر لقمع الاحتجاجات لم تستثن حتى المشاهير.

والإثنين حجزت السلطات الإيرانية جواز سفر لاعب كرة القدم السابق علي دائي، أحد أبرز الأسماء في تاريخ المنتخب الوطني، وذلك لدى عودته من الخارج، على خلفية انتقاده تعاملها مع الاحتجاجات، وفق تقارير إعلامية. لكنها أعادته إليه في وقت لاحق.

القائد العام للجيش الايراني: لن نسمح للأجانب

الى ذلك أكد القائد العام لجيش الجمهورية الإيرانية اللواء «عبدالرحيم موسوي»، أننا لن نسمح للأجانب بالتدخل في شؤون بلادنا والتعدي عليها، مضيفا: أن القوات المسلحة تساند بعضها وتقف في الصف الأول للحفاظ على أمن البلاد ومواجهة التهديدات.

وقال خلال مراسم في جامعة خاتم الأنبياء (ص)، في إشارة إلى الهجمات الواسعة والمشتركة ،» أن في طريق الثورة نحو الحضارة الإسلامية الجديدة وتهيئة الأرضية لظهور صاحب العصر والزمان (ع)، انتشرت هجمات واسعة النطاق ومشتركة من قبل الأعداء لذلك يمكن رؤية الأعداء في أي وقت من الزمان. لقد وقف الشيطان والطاغية دائمًا في طريق الأنبياء والقديسين لمنع الناس من الوصول إلى الله والسعادة. وأظهروا ذلك في كل مرة بوضوح» .

وأضاف اللواء موسوي « إن أهم إستراتيجية العدو هي خلق خيبة الأمل، وكسر صمود الشعب الإيراني العظيم وتعكير صفوف الأمن وتعطيل استقلال إيران وتقدمها. إنهم يسعون إلى أخذ الأمن والأمل من هذا الشعب وكسر مكانته، لكن الشعب الإيراني ببصيرته ورغم كل العداوات فهو مستقل وصامد. ويرفرف العلم ثلاثي الألوان والمزين بكلمة «لا إله إلا الله» فوق الأراضي الإيرانية حتى ظهور صاحب العصر والزمان إن شاء الله».

رئيس الاركان الايرانية: علينا الاستعداد لمواجهة التهديدات

من ناحيته أكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الايرانية اللواء « محمد باقري» أن الشعب الايراني يواجه اليوم تهديدات مركبة في مختلف المجالات، يشنها الأعداء ضده في آن واحد، مشددا على ضرورة الاستعداد لهذه التهديدات ومواجهتها.و قال:» ان الاعداء قاموا بتدبير مؤامرة كبيرة وفتنة فاشلة ضد الثورة الاسلامية كي يحولوا دون تقدم الوطن، الا ان الشعب الايراني العظيم الواعي دخل الساحة ليعلن دعمه للدولة في مواجهة مؤامرة المستكبرين».

وأضاف اللواء باقري: ان القائد العام للقوات المسلحة اكد مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى الانتباه إلى التهديدات المركبة، وفي الواقع ، نحن نواجه تهديدات مركبة اليوم؛ تهديدات عسكرية وأمنية وثقافية وتهديدات جديدة وأحيانًا غير معروفة تظهر ضدنا في وقت واحد ومع مزيج مدروس جيدًا من قبل الأعداء ، لذا يجب أن نعد أنفسنا لمثل هذا المشهد والمواجهة ؛.

رئيس السلطة القضائية: الحرب الدعائية لا تركع إيران

من جانبه قال رئيس السلطة القضائية غلام حسين محسني: «عندما أدرك الصهاينة والأمريكيون والغربيون أن الحرب المركبة والدعايات و الإغتيالات وفرض العقوبات اللاإنسانية لن تجدي و لا تتسبب هزيمة إيران الإسلامية وجدوا الحل في القيام بالاستعدادات لجعل إيران غير آمنة لمنع البلاد من التقدم.

وأشار: بالتأكيد لا يشمل العمل الاحتجاجي حرق المصحف و العلم و ممتلكات الناس وقتلهم بل الاحتجاج له تعريفه وإطاره الخاص.

وأضاف : عندما تقوم جهة رسمية ومسؤولة (الطب العدلي) بتزويد الجمهور بالنتائج المتعلقة بأسباب وفاة المتوفى بطريقة شفافة وبأقصى درجات الدقة والتحقيق الشامل والعلمي والمتخصص لقد أخذ هذا العذر من الجميع.

وخلد رئيس السلطة القضائية حلول أسبوع الوحدة وقال : الوحدة ليست قضية مؤقتة وتكتيكية للعالم الإسلامي ونظام الجمهورية الإسلامية الايرانية. لقد أصبحت بركات الوحدة بين المسلمين واضحة للجميع ، والجميع يعرف مدى خوف أعداء العالم الإسلامي من الوحدة وتوحيد صفوف المسلمين.

الداخلية الإيرانية تتوعد المحتجين: محاكمات سريعة حازمة ورادعة

وتوعدت وزارة الداخلية الإيرانية المحتجين، وقالت انها لن تفرج عن المعتقلين في الاحتجاجات وستتم محاكمتهم بمحاكمات حازمة ورادعة.

وقال نائب وزير الداخلية مجيد مرحمادي في تحذيره للمحتجين: اعتبارًا من اليوم فصاعدًا، لن يتم الإفراج عن المعتقلين حتى المحاكمة، وستعقد محاكماتهم سريعا وستكون الأحكام شديدة جدا ورادعة، بحسب وكالة أنباء تسنيم. مضيفاً «في اليوم الماضي، باستثناء مدينتي طهران وسنندج، حيث شهدنا اضطرابات قصيرة، ساد سلام وأمن كاملان في جميع أنحاء البلاد، وقد فشل العدو في هذه المؤامرة الجديدة.. قريبًا سيتم التعامل مع فلول المشاغبين لإنهاء الاضطرابات المتبقية».

احتجاجات إيران..
سماتها وسياقاتها وآفاقها

*المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

وحدة الدراسات السياسية:تشهد إيران، منذ منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، موجة احتجاجات مستمرة في إثر مقتل الشابة الإيرانية/ الكردية مهسا أميني (٢٢ عامًا)، وذلك بعد أن اعتقلتها شرطة الأخلاق في العاصمة طهران بتهمة انتهاكها «قواعد لبس الحجاب».

وقد عمّت الاحتجاجات على مقتلها مختلف المدن الإيرانية، بما فيها العاصمة طهران، واستخدمت السلطات العنف في التعامل معها؛ ما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات في مواجهات وصفها مرشد الثورة علي خامنئي، في أول تعليق متلفز له عليها، بأنها «أحداث شغب مخطط لها» ومدعومة من الخارج.

وقطعت السلطات خدمة شبكة الإنترنت عن مناطق واسعة من البلاد في محاولة للتعتيم على الأحداث، كما أُجّل إطلاق العام الدراسي أيامًا؛ للحيلولة دون مشاركة طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات.

تاريخ من الأعمال الاحتجاجية

يمكن التقليل من فرادة هذه الاحتجاجات بالإشارة إلى أن إيران منذ الثورة الدستورية التي اندلعت في عام ١٩٠٦ تشهد احتجاجات واسعة كل عشرة أعوام، واستمر هذا النمط من الاحتجاجات بعد الثورة الإسلامية، حيث شهدت البلاد في عام ١٩٨٨ احتجاجات واسعة على التعديلات الدستورية، وفي عام ١٩٩٩ احتجاجات كبيرة للحركة الطلابية، ومن ثم جاءت الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ ردّة فعل على ما اعتبره الإصلاحيون تزويرًا للانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المحافظ أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية.

وقد تحوّل بعض هذه الاحتجاجات إلى ثورة غيّرت وجه إيران.

لكن وتيرة الاحتجاجات بدأت تأخذ في السنوات الأخيرة منحى أشد تسارعًا، إذ باتت تتكرر سنويًا وأحيانًا تتعدد في السنة الواحدة.

ومن أبرز الاحتجاجات التي شهدتها إيران في السنوات الأخيرة احتجاجات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، واحتجاجات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وكانت الأعنف منذ سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩، وأسفرت بحسب مصادر مختلفة عن مقتل نحو ١٥٠٠ شخص، وجاءت على خلفية رفع الحكومة أسعار الوقود بين ٥٠ و٢٠٠ في المئة.

كما وقعت احتجاجات على مستوى مناطقي أيضًا، خلال عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، في الأقاليم الطرفية الأكثر تهميشًا مثل إقليم الأهواز، الذي تقطنه غالبية عربية، وإقليم سيستان بلوشستان، قرب الحدود مع باكستان، حيث تنشط جماعات مسلحة ضد الحكومة، وفي المناطق الكردية الواقعة غرب إيران وشمال غربها.

وفي جميع هذه الاحتجاجات الأخيرة كانت الشعارات المرفوعة تبدأ مطلبية ولا تلبث أن تتحول إلى سياسية تدعو لإسقاط النظام، وإطلاق الحريات، والتركيز على أوضاع البلاد الداخلية بدلاً من تبديد ثرواتها على مغامرات خارجية.

في المقابل، كانت السلطات تتبع الأساليب نفسها في مواجهتها، إذ غالبًا ما توصف الاحتجاجات بأنها مؤامرة مدبرة تُدار وتموَّل من الخارج، وذلك لتبرير قمعها.

ويجري عادة حجب خدمة الإنترنت عن مناطق الاحتجاج قبل أن تبدأ السلطات في استخدام العنف في عمليات القمع منعًا لانتشار أيّ مقاطع فيديو أو صور تسهم في تأجيج المزيد منها.

سمات الاحتجاجات الأخيرة

تتميز الاحتجاجات الأخيرة من سابقاتها بأنها تتمحور فعليًا حول موضوع اجتماعي جوهره التمييز ضد المرأة، كما ترتبط بموضوع تدخّل السلطة الحاكمة في الحريات الفردية والخيارات الشخصية.

من هنا، مثّلت المرأة هذه المرة القوة الدافعة وراء اندلاعها واستمرارها، وباتت قضية مهسا أميني تمثل رمزًا لاضطهاد المرأة وإملاءات النظام في الشأن الديني ومحرّكًا لغضب الإيرانيين، نساء ورجالاً من السياسات الاجتماعية المتشددة للنظام منذ عام ١٩٧٩.

بهذا المعنى، باتت «معركة الحجاب» تختصر صراعًا بين مجتمع يطمح إلى مزيد من الحرية والحياة الكريمة ونظام يعتبر المس بالحجاب انتهاكًا لأحد أشد رموزه الأيديولوجية وضوحًا وأهمية.

لذلك، اعتبر النظام أن قيام نساء بخلع الحجاب في الأماكن العامة أو حرقه أو قص شعورهنّ احتجاجًا على قتل مهسا أميني بمنزلة تحدّ لأيديولوجيا النظام، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ ما يفسر العنف الشديد الذي استُخدم في مواجهة الاحتجاجات.

سياقات الاحتجاج المعقدة

تضافرت عوامل مختلفة، إلى جانب قضية أميني، ساهمت في إبقاء جذوة الاحتجاج متّقدة فترة أطول من أيّ احتجاجات سابقة، مرتبطة بأوضاع اقتصادية متفاقمة وشعور جزء كبير من الشباب الإيراني الذي ولد بعد الثورة بالاغتراب والتهميش وانعدام الأفق.

وتفيد إحصاءات رسمية بأنّ ٦٠ في المئة من الإيرانيين وُلدوا بعد عام ١٩٧٩، وهم لم يعرفوا نظامًا آخر غير نظام الجمهورية الإسلامية، وليس لديهم أيّ تجربة مع نظام الشاه الذي ساهم آباؤهم وأجدادهم في إسقاطه نتيجة فساده واستبداده.

وأسهمت إعادة فرض العقوبات، بعد انسحاب إدارة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ بموجب سياسة «الضغوط القصوى» التي انتهجها لدفع إيران إلى التفاوض على اتفاق جديد، في مفاقمة الأوضاع السيئة أصلاً.

وتفيد بيانات مختلفة بأنّ نحو ٤٠ مليون إيراني (أي ما يعادل نصف السكان تقريبًا) يعيشون اليوم تحت خط الفقر، في حين يعيش ما بين ١٠ و١٦ مليون شخص في مساكن غير مسجلة، كما ارتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة ١٧ مرة خلال ٣٠ عامًا.

وقد زادت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) الوضع سوءًا؛ إذ شهدت إيران أعلى نسبة وفيات قياسًا على عدد السكان، خارج أوروبا والامريكتين خلال عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بسبب سوء إدارة الحكومة للأزمة وترهل نظامها الصحي. وتذكر إحصاءات رسمية أنّ نحو ١٥٠ ألف إيراني توفّوا بوباء كورونا، في حين قدّرت مصادر أخرى الرقم بضعف ذلك.

وقد أدت العقوبات الامريكية وسياسات الإغلاق التي اضطرت إليها الحكومة لاحتواء انتشار الوباء إلى خفض الناتج الإجمالي القومي إلى النصف؛ إذ هبط من ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٩ إلى نحو ٢٠٠ مليار عام ٢٠٢١ بحسب بيانات البنك الدولي.

ونتيجة تعطّل سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي بعد الحرب في أوكرانيا بلغ مستوى التضخم في إيران نحو ٥٠ في المئة، وانخفض سعر صرف العملة الوطنية إلى مستوى غير مسبوق مقابل الدولار الامريكي.

أما سياسيًا، فقد اتجه النظام منذ إخماد «الثورة الخضراء» عام ٢٠٠٩ إلى إقصاء ما تبقّى من الاتجاهات السياسية العلنية في البلاد، بما في ذلك قوى تعدّ نفسها جزءًا من النظام وتسعى إلى إصلاحه، وباتت السلطة متركزة على نحو

كلّي تقريبًا في يد المحافظين الذين أحكموا سيطرتهم على كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن خلفهم الحرس الثوري الموالي للمرشد على نحو مطلق.

وقد عبّرت النسبة المتدنية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠٢١ وفاز فيها مرشح النظام إبراهيم رئيسي، بعد استبعاد المرشحين الآخرين، عن سيطرة الإحباط على الشارع الإيراني من إسكات كل الأصوات المختلفة.

وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الأدنى في تاريخ الجمهورية الإسلامية، حيث لم تتجاوز ٤٩ في المئة؛ ما فُسّر بفقدان ثقة الشارع بإمكانية التغيير من خلال المشاركة في الاقتراع.

ويمكن مقارنة هذه النسبة المتدنية بآخر دورتين انتخابيتين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٧، حيث شارك ما يقارب ٧٣ في المئة من الناخبين المسجلين، في حين بلغت نسبة المشاركة ٨٥ في المئة في انتخابات ٢٠٠٩.

ورغم أن رئيسي حاول مواجهة الشكوك التي أحاطت بشرعية انتخابه من خلال تبنّي سياسات تقرّبه من الشارع، فإنّه لم يفلح بعد أكثر من عام على تولّيه مقاليد الحكم في تحقيق أيّ من الوعود التي قطعها، فيما يتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية.

ففي الداخل لم تصل وعود مكافحة الفساد التي رفعها رئيسي إلى نتائج مهمة، كما لم يتمكن من تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لملايين الإيرانيين الذين طحنتهم الأزمات الأخيرة. على العكس، ازدادت خلال العام الأخير نسب الفقر في إيران وانكمشت الطبقة الوسطى، في حين استمرت برامج الخصخصة التي انتهجتها الحكومات السابقة، رغمًا عن شعارات العدالة الاجتماعية التي رفعها رئيسي؛ ما يعني أن سياسات الخصخصة تجري على حساب مشاريع محاربة الفقر التي وعد بها. في المقابل، تضاعفت في عهده جهود إعادة تشكيل المجال العام وفق رؤية اليمين المحافظ؛ إذ تنامى دور شرطة الأخلاق وتزايدت القيود على الحريات العامة والفردية، خاصة تلك المتعلقة بالمرأة.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد فشلت حكومة رئيسي في إحياء اتفاق عام ٢٠١٥ الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، رغم شهور من المفاوضات المضنية التي تخللتها ثماني جولات من التفاوض غير المباشر مع الامريكيين. ورغم سياسة الاتجاه شرقًا ومحاولات تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين وروسيا وغيرهما، فإنّ سياسة رفع العقوبات المفروضة على إيران من خلال إعادة إحياء الاتفاق النووي ما زالت تمثّل أولوية لحكومة رئيسي، كما تبقى مدخلها الرئيس وربما الوحيد لتنفيذ وعودها بتحسين أحوال البلاد المعيشية، عبر جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية.

بالمثل، لم تتمكن الحكومة الإيرانية، رغم الجهود التي بذلتها، من تحقيق اختراق مهم في علاقاتها العربية، ولم تسفر خمس جولات من المفاوضات الأمنية المباشرة مع المملكة العربية السعودية في بغداد عن تقدّم يُذكر.

وقد جرى تأجيل الجولة السادسة التي كان مزمعًا عقدها بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين إلى أجل غير مسمّى في ضوء تدهور الوضع السياسي والأمني في العراق، وظهور مؤشرات على ضعف القبضة الإيرانية هناك مع فشل طهران في لمّ شمل القوى الشيعية العراقية تحت سقف حكومة توافقية.

أضف إلى ذلك أنّ العمليات التي شنّتها إسرائيل في الداخل الإيراني على امتداد العام الماضي واستهدفت

خلالها منشآت إيران النووية وبرنامجها الصاروخي ومصانع طائراتها المسيّرة وشخصياتٍ مرتبطةً بالبرنامج النووي وضباطًا في الحرس الثوري، أدّت إلى إضعاف هيبة الحكومة التي حاولت الردّ عبر استهداف مناطق في إقليم كردستان العراق الذي تنظر إليه حكومة رئيسي باعتباره مركزَ عمليات متقدمًا يستخدمه خصوم إيران لاستهدافها. من هذا الباب، أيضًا، استُهدف الإقليم بصواريخ بالستية وطائرات مسيّرة تزامنًا مع الاحتجاجات الأخيرة في محاولة للربط بينها وبين ما تقول إيران إنه عمليات مدبّرة من الخارج لإضعاف النظام.

آفاق الحركة الاحتجاجية

لا تمثّل الاحتجاجات التي انطلقت على خلفية مقتل مهسا أميني على أيدي عناصر شرطة الأخلاق حتى الآن تهديدًا جديًا للنظام الإيراني، إذ ما زالت بعد أسابيع على انطلاقتها تتسم بالعفوية وتفتقر إلى التنظيم، وهي تحظى بتشجيع وسائل الإعلام الغربية وغيرها، ولكن يبدو أنها تفتقد قيادة واضحة، ولا يزال عدد المشاركين فيها محدودًا نسبيًا.

كما يلاحظ اختلاف الشعارات الاحتجاجية بحسب المناطق التي يخرج منها المحتجون، ما يعني أن ثمّة اختلافًا واضحًا في أولويات المحتجين واهتماماتهم وأهدافهم وغياب إطار ناظم ومحرك للاحتجاجات. بعبارة أخرى، ليس هناك تنظيم يقود الاحتجاجات ولا ما يشير إلى وجود تحالفات تعكس وحدة الأهداف بين المحتجين.

ولم تبرز حتى الآن أيّ تصدعات في جدار النظام، رغم صدور مواقف متعاطفة مع المحتجين من شخصيات فنية ورياضية.

ولكن بدأت تصدر أصوات من داخل النظام ترى ضرورة إصلاح بعض القضايا المتعلقة بتدخّله في خيارات الناس اليومية وشرطة الأخلاق. ويؤكد تكرار الاحتجاجات تراكم الغضب والاحتقان في المجتمع الإيراني، واتساع الفجوة بين تطلعات الإيرانيين واهتماماتهم وبين سياسات حكومتهم المتصلة بقضايا داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية على عكس أولويات النظام في إيران الذي يركز على السياسة الخارجية وطموحاته الإقليمية.

ورغم صعوبة التنبؤ بمستقبل الأحداث في إيران، فإن سيناريوهات رئيسة تتوقع إمّا أن تهدأ الأحداث وتتراجع وتيرتها كما حصل في الاحتجاجات السابقة من دون تنازلات كبيرة من النظام أو مع تنازلات محدودة فيما يتعلق بتقليص فرض اللباس والمظهر الخارجي، وإمّا أن تزداد الاحتجاجات عمقًا وانتشارًا؛ ما يدفع النظام إلى استخدام مستوى أكبر من العنف في مواجهتها، على نحوٍ قد يُدخل البلاد في صراع أكبر، وإمّا أن تشكّل الاحتجاجات جرس إنذار يدفع النظام إلى إجراء إصلاحات تتجاوب مع تطلعات شرائح واسعة من الإيرانيين، وهذا أمر ممكن في إيران حيث توجد دولة قوية ومؤسسات راسخة قادرة على ذلك.

*وحدة الدراسات السياسية:هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش..

إيران.. إلى أين ستصل انتفاضة الحجاب؟

*«ناشيونال إنترست»

امتدت الاحتجاجات التي اجتاحت إيران بعد مقتل مهسا أميني إلى أكثر من خمسة وثمانين مدينة كبيرة وصغيرة. على عكس احتجاجات عام ٢٠٠٩، التي اعترض فيها الإيرانيون على شرعية انتخاباتهم، أو احتجاجات ٢٠١٧ و ٢٠١٩ التي استندت إلى قضايا اقتصادية ونظمها الفقراء بشكل أساسي، فإن الاضطرابات الحالية أكثر اتساعًا، والغضب جمع الإيرانيين عبر مجموعات اجتماعية.

تغيير أوسع

في الواقع، خلال احتجاجات الشهر الماضي، تقاربت القضايا الاجتماعية والسياسية. ما بدأ غضبًا ضد الحجاب الإلزامي تطور إلى انتقادات ضد النظام الحاكم. قال عماد أفروغ، الرئيس السابق للجنة الثقافية في البرلمان الإيراني، إن المحتجين يطالبون بالمرونة في الحجاب والنظام بشكل عام. مع ذلك، لاحظ أيضًا أن الناس يطالبون أيضًا بتغيير أوسع؛ المجتمع والفقر وعدم المساواة والبطالة والتمييز متفشية. المجتمع الإيراني غارق في المشاكل ويبحث عن حلول.

الشعار المركزي للاحتجاجات، «المرأة، الحياة، والحرية» يكشف بدوره عن حقيقة ما يحصل. لعبت النساء دورًا مركزيًا في الاحتجاجات، وشجعت مطالبهن بالإصلاحات على ظهور وعي مجتمعي جماعي بالتحديات التي تواجهها

المرأة الإيرانية. مع ذلك، وكما لاحظ سلافي جيجيك، فإن المطالب الكاملة للمتظاهرين شاملة من حيث أنها تتعلق بالقضايا التي تؤثر على الرجال أيضًا.

قادة الاحتجاجات ليسوا أعضاء في الطبقة الوسطى فحسب، بل هم أيضًا من الشباب، بمتوسط عمر يتراوح بين سبعة عشر وعشرين عامًا. كما أثار وجود هؤلاء الشباب إعجاب الإيرانيين الآخرين. على سبيل المثال، أشادت شخصيات عامة مثل نصر الله حكمت، الفيلسوف الإيراني، والمخرج سروش سحات، بمشاركة الطلاب الإيرانيين والشباب في الاحتجاجات، مشيرين إلى أنهم «تعلموا الدروس» من «شجاعتهم».

تجنب النزعة المحافظة

لكن لماذا يعترض الشباب الإيراني اليوم بجرأة وشجاعة ويتجنب النزعة المحافظة مثل أولئك الإيرانيين الذين سبقوهم؟ تعتبر الأستاذة الإعلامية شاهيندخت خرازمي أن هذا الجيل نشأ في عصر الوعي المستدام والرقمية وتقول إنهم تعلموا كيفية التعامل مع مطالبهم ومتابعتها في ألعاب الفيديو. هذا الجيل جاهز للعب حتى يفوزوا. لا يمكن التحدث مع هذا الجيل بلغة التقييد والتصفية ويتوقع النجاح.

مهما كان الأمر، ملاحظ أن المتظاهرين لم يطالبوا بإصلاح النظام السياسي الحالي في إيران، ما يظهر مدى تزايد الإحباط، خصوصًا بين الطبقة الوسطى، من خطاب الإصلاح. بالفعل، شباب اليوم معزولون إلى حد كبير عن الحركة الإصلاحية.

ينتمي التربويون إلى السبعينيات والثمانينيات، الذين أمضوا طفولتهم ومراهقتهم في الحرب والأماكن المغلقة، تحت قيود سياسية واجتماعية. جيل نشأ في غياب الإنترنت ولم يكن لديه إمكانية مقارنة نفسه بالعالم؛ جيل تسامح وأحيانًا قام بمأسسة أي نوع من أنواع القمع وحدثت احتجاجاته في غياب قنوات داخلية أو خارجية يمكن سماعها. كانت مشاركة الطبقة الوسطى في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ أول تظاهرة واسعة النطاق ضد النظام السياسي القائم. كان القصد منه إصلاح النظام.

خيبة من الإصلاحيين

لكن هذا الجهد فشل: أدار الإصلاحيون في السلطة ظهورهم لمثلهم وفضلوا البقاء في السلطة على تلبية المطالب الحقيقية للشباب. أدى ذلك إلى خيبة أمل الإيرانيين من الطبقة الوسطى من الإصلاحيين والإصلاحيين وحتى خطاب الاعتدال الذي يقوده حسن روحاني. ظهرت هذه القضية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠ والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢١، عندما عبّر قرار الطبقة الوسطى الإيرانية بمقاطعة الانتخابات عن خيبة أملهم من الإصلاحيين.

الآن، أطفال هذا الجيل، أي شباب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يعبرون عن احتجاجهم على النظام السياسي بطريقتهم الخاصة. هذا جيل منفصل عن التاريخ المشترك لجيل آبائه الذي سعى إلى دعم الحركة الإصلاحية. لم يلعب هذا الجيل الجديد أي دور في النظام الحالي. إنها فقط ضحية.

وفقًا للمنظر الإيراني مقصود فراساتخة، حُرم شباب اليوم من حرية اختيار أسلوب حياتهم والعثور على عمل مناسب والعيش في ظروف اقتصادية مواتية. وبدلاً من ذلك، فإنهم يعيشون في حالة من التضخم المتفشي، وعدم المساواة بين الجنسين والدينية، والقمع الاجتماعي والسيطرة على المعلومات. أصبحت سياسة حياة الشباب هي سياسة المقاومة.

جون ألترمان:

الشرق الأوسط مستقبلًا.. مركز العالم للنفط!

* مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS

مع تراجع استكشاف الوقود الأحفورى لأسباب عديدة ومنها البيئية، فإن انخفاض المعروض من النفط سيؤدى إلى ارتفاع سعره. وأن ارتفاع سعر الوقود الأحفورى لن يسرع من وتيرة استخدام الطاقة النظيفة، بل سيوجه أنظار العالم لنفط منطقة الشرق الأوسط، فتصبح الأخيرة مركز الإنتاج العالمى للنفط نظرا لانخفاض تكلفة إنتاجه فى تلك المنطقة وقلة تأثير كربونه على البيئة... ونعرض من المقال ما يلى:

سيختفى الوقود إلى حد كبير فى قرننا الحالى، وفى حين أن مصادر الإمدادات المستقبلية للكهرباء

> سيختفى الوقود إلى حد كبير والطاقة الكهربائية ستهيمن فى المستقبل

غير معروفة جيدًا، إلا أنه يبدو أن الطاقة الكهربائية ستهيمن فى المستقبل.

دفعت هذه الحقيقة البعض فى الولايات المتحدة إلى الابتهاج بأن تراجع النفط والغاز سيعنى قريبًا نهاية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. لكن الأمر ليس بهذه البساطة.

بادئ ذى بدء، لن يكون النفط والغاز سلعتين استراتيجيتين فى المستقبل، لكنهما بالتأكيد استراتيجيتان الآن بعد الغزو الروسى لأوكرانيا وتأثيره على أسواق الطاقة العالمية وتهديد إمدادات التدفئة فى أوروبـا فى فصل الشتاء. لكن هذه المشكلة ليست أزمة قصيرة الأمد.

السبب ببساطة أنه تم استهلاك الكثير من النفط، ولا يرغب العديد من المستثمرين الاستمرار فى استكشافه، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العداء لقطاع النفط والغاز لأسباب بيئية، وتوقعهم بأن الاستثمارات الجديدة سيكون لها دورة حياة قصيرة جدًا لتغطية التكاليف. ولا أدل على ذلك من المصافى التى تزود الساحل الشرقى للولايات المتحدة بالبنزين، والتى لم تعد قادرة على تلبية الطلب، ناهينا عن أنه مرت عقود منذ أن تم بناؤها، ولن يقوم أحد ببناء مصافٍ أخرى.

رغم أن المنطق التقليدى يقول أن أسعار النفط والغاز ستنخفض مع تراجع الطلب، إلا أنه من غير المرجح أن تسير الأمور على هذا النحو. بكلمات أكثر تفصيلا، تنتج حقول النفط القديمة أقل من الحقول الجديدة، ومع تضاؤل الاستكشاف وتراجع الاستثمار فى الحقول الحالية، فإن النتيجة الأكثر احتمالية هى فترة ينخفض فيها العرض بسرعة أكبر من الطلب، مما يضع ضغطًا تصاعديًا على الأسعار. يمكن للمرء أن يجادل بأن ارتفاع الأسعار مفيد على المدى الطويل لأنه سيجعل الوقود البديل (الطاقة النظيفة) أكثر قدرة على المنافسة. ولكن قبل أن يفعل ذلك، فإنه سيجذب انتباه العالم إلى الشرق الأوسط، حيث يمكن لدول تلك المنطقة المصدرة للنفط الاستثمار فى إنتاجه، وسيكون لديهم مصلحة استراتيجية فى إطالة عصر النفط من خلال إعادة أسعاره إلى مستوى معقول لإبطاء عملية تبنى الوقود البديل. تجادل الدول المنتجة بأن هناك منطقًا بيئيًا وراء انجذاب العالم لنفطهم، نظرًا لأن إنتاجهم لديه أقل بصمة كربونية فى العالم، علاوة على انخفاض تكاليف إنتاجه عالميا.

طبعا، تتزاحم مجموعة من الأسباب لمنح الشرق الأوسط لقب «مركز الإنتاج العالمى» للنفط، بل والحفاظ على هذا اللقب حتى مع ظهور بدائل الطاقة الأخرى.

> حتى الآن، الولايات المتحدة تندفع للخروج من الشرق الأوسط

حتى الآن، الولايات المتحدة تندفع للخروج من الشرق الأوسط مع تزايد الحديث عن منافسة دائمة مع الصين. ويتزايد قلق الولايات المتحدة بشأن الإجراءات الصينية فى المحيط الهادئ، مما يجعل الشرق الأوسط وكأنه معركة الأمس بالنسبة لأمريكا. لكن بينما تتجه الولايات المتحدة إلى آسيا، تشق الصين طريقها فى الشرق الأوسط بصبر معلنة أنها ترياق للهيمنة الأمريكية، فبكين لا تقدم محاضرات عن الحوكمة ولا تطلب شيئًا سوى المصالح التجارية البحتة.

ومع ذلك، فإن مصلحة الصين محسوبة. بمعنى أن الصين أكثر حرصًا من الولايات المتحدة على تحرير نفسها من الاعتماد على الشرق الأوسط. حيث تعتبر بكين اعتمادها على الشرق الأوسط نقطة ضعف دائمة؛ لأنها لا تفتقر إلى القوة العسكرية لحماية مصالحها هناك فحسب، بل إنها تخشى أيضًا أن تتمكن الولايات المتحدة من فصلها بسرعة عن طاقة الشرق الأوسط فى حالة نشوب صراع. بمعنى آخر، تفتقر الصين إلى احتياطيات كبيرة من النفط والغاز مثل الولايات المتحدة، وبالرغم من أن لديها الفحم المحلى، إلا أنه يفسد الهواء فى المدن الصينية. لذلك، تدرك حكومة بكين أن هناك حاجة للخروج من عصر النفط بشكل أكثر إلحاحا من الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى، الصين لديها موقف محسوب وواقعى تجاه الشرق الأوسط. فبالرغم من أنها تدرك ضرورة عدم اعتمادها على الشرق الأوسط، إلا أن ذلك يرافقه اعتراف بأن العلاقات مع المنطقة يجب أن تزداد قوة. لذلك، من الحكمة أن لا يتحول الجيش الأمريكى بشكل حاد عن المنطقة على الرغم من الضغط للتركيز على المحيط الهادئ، وذلك بسبب اعتماد حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية بشدة على طاقة الشرق الأوسط.

بالتأكيد كانت زيارة بايدن إلى السعودية فى يوليو الماضى خطوة بناءة فى هذا الاتجاه أيضًا؛ لأن بناء أنماط مستدامة من التعاون، واحتضان المشاريع المشتركة، ومساعدة الشركاء على تنويع اقتصاداتهم ليس أمرًا ذكيًا فقط من حيث المنافسة العالمية مع الصين، ولكن أيضًا من حيث تعزيز مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

مرة أخرى، إذا كان البعض فى الولايات المتحدة ابتهج لقرب نهاية عصر النفط والغاز وبالتالى قرب نهاية مصالح واشنطن فى الشرق الأوسط، فالصبر هو المطلوب بالضبط، لأن القادم يخالف التوقعات الأمريكية.

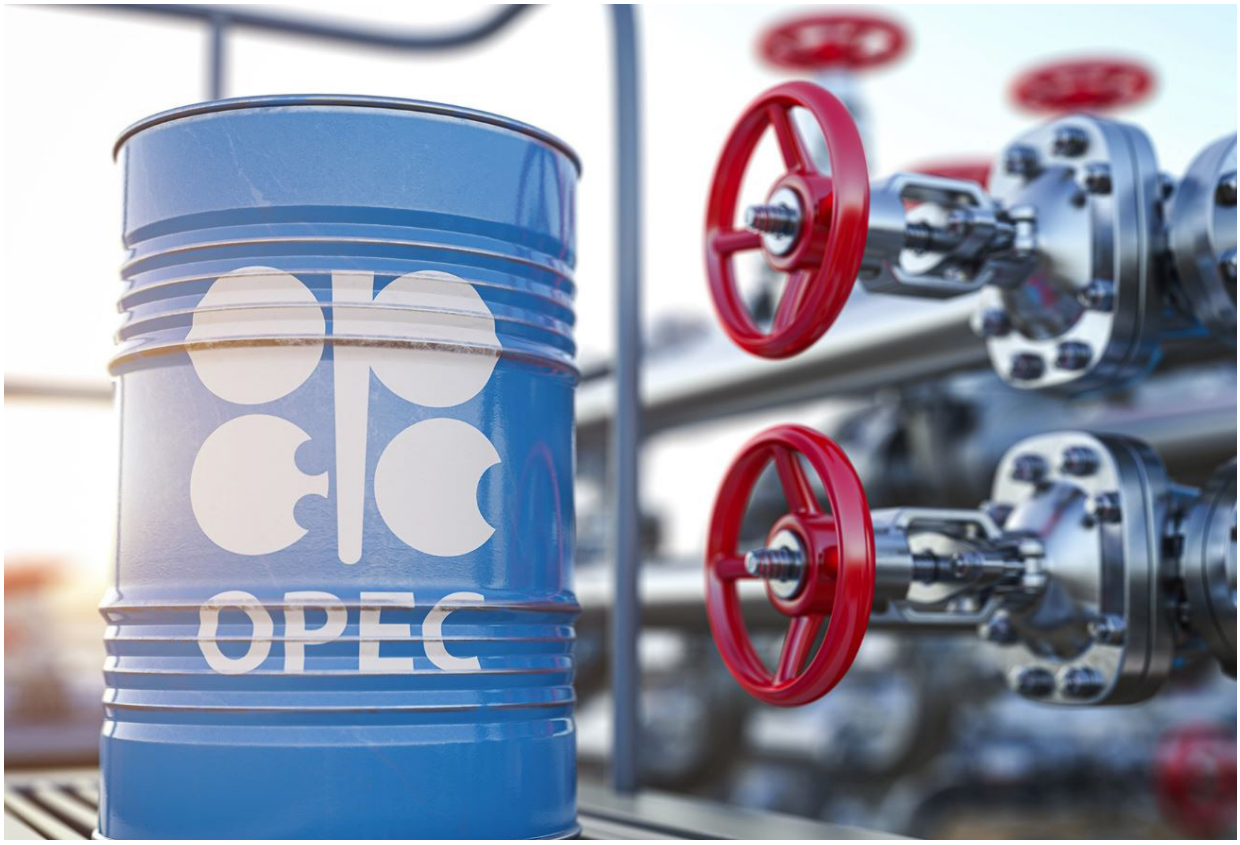

نجاة السعيد:

بعد قرار أوبك..
ردود فعل الديمقراطيين والجمهوريين

صرح البيت الأبيض أن الرئيس بايدن يشعر بخيبة أمل جراء القرار – الذي وصفه بـ «قصير النظر» – الذي اتخذته أوبك+ بخفض حصص الإنتاج، وألقى باللوم تحديدا على روسيا والسعودية بارتفاع أسعار النفط، ويعزى ذلك إلى قرار أوبك+ الأخير. وهذا ما جعل وزير الدولة للشؤون الخارجية، عادل الجبير، يرد على هذه الاتهامات في مقابلة على قناة Fox News فوكس نيوز في برنامج «Special Report» «سبيشل ريبورت»، وقد قال وزير الدولة السعودي: «مع احترامي، السبب في ارتفاع أسعار النفط في الولايات المتحدة هو أن لديك نقصا في التكرير موجودا منذ أكثر من ٢٠ عاما». وبهذا وضح عادل الجبير أن سبب ارتفاع أسعار النفط هو النقص في إنتاج المصافي الامريكية، إضافة إلى ذلك، لم توسع إدارة بايدن إنتاج النفط المحلي، وبهذا يشهد الامريكيون ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى. ومع ذلك، فإن الهجوم على السعودية منذ أن اتخذت أوبك+ قرارا بخفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا لم يكن هو نفسه بين الديمقراطيين والجمهوريين، فكل واحد منهم كانت له ردود فعل مختلفة تجاه القرار الأخير لأوبك+.

فبعد قرار أوبك+ بخفض إنتاج النفط، شن مجموعة من المشرعين الديمقراطيين هجوما على السعودية، وطالبوا بخروج الجيش الامريكي من السعودية، وقد قدم النواب

مشرعون ديمقراطيون طالبوا بخروج الجيش الأميركي من السعودية

Tom Malinowski توم مالينوفسكي من نيوجيرسي، و Sean Casten شون كاستن من إلينوي، و Susan Wild سوزان وايلد من ولاية بنسلفانيا، هذا الأسبوع، «قانون الشراكة المتوترة» الذي فرض إزالة جميع القوات الامريكية، ليس فقط من المملكة العربية السعودية، بل أيضا من الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الدفاعات الصاروخية، مثل باتريوت ومنطقة المرتفعات الطرفية نظام الدفاع. وقد قال النواب في البيان: «إن التخفيض الكبير من قبل السعودية والإمـارات في إنتاج النفط، على الرغم من انفتاح الرئيس بايدن على كلا البلدين في الأشهر الأخيرة، هو عمل عدائي ضد الولايات المتحدة، وإشارة واضحة إلى أنهما اختارا الوقوف إلى جانب روسيا في حربها ضد أوكرانيا».

وقد أضاف زعيم الأغلبية بمجلس النواب الامريكي، Chuck Schumer تشاك شومر، في تغريدة نشرها عبر حسابه في «تويتر»: «ما فعلته المملكة العربية السعودية لمساعدة بوتين على الاستمرار في شن حربه الدنيئة والشرسة ضد أوكرانيا سيتذكره الامريكيون لفترة طويلة. نحن نبحث في جميع الأدوات التشريعية للتعامل بشكل أفضل مع هذا الإجراء المروع والساخر للغاية، بما في ذلك مشروع قانون NOPEC». فمن خلال «قانون نوبك» يمكن رفع دعـاوى قضائية على أعضاء أوبك بدعوى ممارسة الاحتكار، وهذا ردا على قرار أوبك+ الأخير لخفض الإنتاج.

إن أكثر ما أثار غضب النواب الديمقراطيين أن الخطوة التي اتخذتها منظمة البلدان المصدرة للبترول، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في ظل الاقتصاد العالمي المتأزم بالفعل، هو توقيتها مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس، والتي ينظر إليها الكثير من الديمقراطيين على أنها ضربة سياسية خطيرة ضد بايدن، خاصة مع تعرضه لانتقادات واسعة بسبب تقديمه ضربة بقبضة اليد إلى ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، خلال زيارته للمملكة في يوليو الماضي، والتي يراها الكثير من الديمقراطيين نوع من التودد لشخص ولي العهد.

أما ردود فعل الجمهوريين كانت مختلفة وقد وضحها النائب الجمهوري Dan Crenshaw دان كرينشو عندما ذكر بأن إدارة بايدن تتعاون مع إيران من أجل إعادة الاتفاق النووي السخيف، ماذا كنا نتوقع؟ فالعلاقة مع السعودية هي علاقة سياسية واقعية وهي قائمة على المصالح المشتركة. إذا أفسدت هذا التوازن، فسيتفاعلون مع ذلك، وهم بالفعل يفعلون ذلك. كما انتقد النائب الجمهوري الرئيس الامريكي بأنه يريد تخفيف العقوبات على فنزويلا لأنه يريد الولايات المتحدة أن تتجه إلى مصادر الطاقة هناك. ففي نظر النائب الجمهوري أن خطوة واحدة غير مدروسة تؤدي إلى تبعات وخيمة، فعلى حسب تحليله أن السعوديين خفضوا صادرات النفط باعتباره انتقاما محتملا لمحاولات إدارة بايدن بالتقرب من النظام الإيراني،

جمهوريون: العلاقة مع السعودية قائمة على المصالح المشتركة

والتفاوض على الاتفاق النووي، وهو التهديد الجيوسياسي الأكبر للسعودية والآن تتجه الولايات المتحدة بالتفاوض مع نظام الرئيس الفنزولي الاشتراكي، نيكولاس مادورو، بهدف السماح لشركة «شيفرون» الامريكية للطاقة بالعودة للعمل هناك.

كذلك يرى الجمهوريون أن مشكلة الإدارة الامريكية مع سوق الطاقة ليست فقط مع السعودية و«أوبك» وإنما أيضا مع شركات الطاقة الامريكية الكبرى، وقد وضح دان كرينشو في مقابلة له على قناة فوكس نيوز بأن بايدن لديه علاقة سيئة مع شركات النفط والغاز الامريكي، فهو يوبخهم لأنهم لا ينتجون ما يكفي، بينما يضر أيضاً بقدرتهم على الإنتاج بمزيد من الضرائب واللوائح. كذلك ينتقد الجمهوريون سياسة المناخ لدى الديمقراطيين التي تركز بشكل أساسي على إدمان الغرب على الوقود الأحفوري المكلف جدا، وهو حافز لمنتجي أوبك لزيادة إيراداتهم بأسرع وقت ممكن. ولحل هذه الإشكالية فإن «قانون نوبك» ممكن أن يكون خطوة مرضية عاطفيا، إلا أنها خطوة من شأنها، في جميع الاحتمالات، أن تكون غير فعالة ومضرة بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.

لذلك يرى الجمهوريون أن وقت الأزمات يجب وضع الأولويات العقلانية، فليس من المنطقي السعي إلى إنقاذ كوكب الأرض من الاحتباس الحراري بتدابير مكلفة، وعموما فإن الطاقة ليس لها ذلك التأثير الكبير على درجات الحرارة العالمية بعد عقود من الآن، بينما تستفيد من خلال سياسة المناخ هذه الأنظمة المنتجة للنفط. ففي نظرهم، يجب ألا تتردد الولايات المتحدة مطلقا في الاستفادة من مواردها من الطاقة وزيادة الضخ وبذلك سينخفض الاعتماد على أوبك.

لقد كشف قرار أوبك+ بخفض إنتاج النفط أن سوق النفط يدار وفقا لمصالح الدول المنتجة فالقرار خرج بإجماع دول تحالف أوبك+ وهو قرار فني بحت من قبل التحالف، وغير مسيس ضد أحد، والهدف منه هو الحفاظ على استقرار سوق الطاقة العالمي، وعدم دخول الأسواق العالمية في مرحلة ركود اقتصادي. لكن ما أشعل التوتر بعد هذا القرار هو بسبب التوقيت: أولا بسبب الأزمة الأوكرانية والصراع الروسي الامريكي الأوروبي، وثانيا بسبب انتخابات التجديد النصفي القادمة للكونغرس الامريكي.

وقد لخص النائب الجمهوري، دان كرينشو، العلاقة بين الولايات المتحدة وأعضاء أوبك+ بأنها ليست صداقة بل تحالف في المعاملات والعلاقة قائمة على المصالح المشتركة. من خلال هذا التحليل، يمكننا أن نرى من ردود الفعل على القرار أن البراغماتية السياسية هي ما تميز الجمهوريين، بينما الأيديولوجيات النظرية هي التي تهيمن على سياسة الديمقراطيين.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

السعودية والإمارات تختبران حدود نظام عالمي جديد

*ميدل ايست آي

«تأثيرات خفض أوبـك+ لإنتاج النفط على العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أكبر بكثير من تأثيراتها على سوق الطاقة».. هكذا أكدت الباحثة في «مركز الأمن الأمريكي الجديد»، «راشيل زيمبا»، تجاوز تداعيات قرار تكتل منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها للبعد الاقتصادي، مشيرة إلى أن السعودية والإمارات تحديدا تختبران «حدود نظام عالمي جديد».

وذكـرت «راشيل»، في تحليل نشرته بموقع «ميدل إيست آي» البريطاني (MEE)، أن قرار «أوبـك+» يزيد من عدم الثقة بين الاقتصادات الكبرى بشأن سياسة الطاقة، ويقلل من المرونة تجاه بدائل إمدادات الوقود الروسية، مشيرة إلى أن العديد من أعضاء «أوبك+»، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، يرون أن أهداف التحول في مجال الطاقة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ستؤدي إلى نقص الاستثمار لدى بلدانهم.

وأضافت أن دول الخليج قلقة بشأن قوة استخدام الولايات المتحدة لاحتياطي البترول الاستراتيجي لديها؛ ولذا اتجهت إلى درجة أكبر من التحوط والحفاظ على انحياز «أقل علنية» للغرب.

يأتي ذلك فيما تستمر الولايات المتحدة في توقع أن تسفر العلاقات الأمنية عن التوافق مع

> **تأثيرات قرار أوبك على العلاقات أكبر بكثير من تأثيراتها على سوق الطاقة**

أهداف السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية لدول الخليج، لكن «راشيل» ترجح أن تزداد العلاقة بين الطرفين سوءًا خلال الفترة المقبلة.

وأوضحت: «ستزداد الضوضاء الصادرة عن واشنطن بشأن إعـادة تشكيل العلاقة فقط مع المناقشات حول مبيعات الأسلحة»، في إشارة إلى اتجاه أمريكي باستخدام تلك المبيعات للضغط على دول الخليج.

ومع ذلك، لا تتوقع «راشيل» حدوث تصحيحات رئيسية في مسار العلاقات الأمريكية الخليجية، مشيرة إلى أن أولوية الولايات المتحدة هي إضعاف قدرات الحكومة الروسية، خاصة العسكرية منها، والمنافسة مع الصين.

ولفت التحليل إلى أن «دول مجلس التعاون الخليجي تتحوط بشكل متزايد وتتحسس طريقها في عالم لم يعد أحادي القطب، وتختبر حدوده»، مرجحا أن يزيد هكذا توجه من تقلبات أسواق النفط والتداعيات الجيوسياسية بالمنطقة.

وتشير «راشيل»، في هذا الصدد، إلى أن الحجة القائلة بأن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستثمار داخل دول «أوبك+» تبدو أقل واقعية بالنظر إلى أن زيادة المعروض من الخام يبدو بعيدا عن كونه قضية اقتصادية بحتة.

فهذا المعروض يرتبط بعديد القضايا المحلية في عدد من الدول المنتجة للنفط، كما يرتبط بالطلب المحلي المتزايد في مناطق عدة بالعالم، لا سيما قارة أفريقيا، إضافة إلى على عدم وجود طاقة احتياطية كافية على مستوى العالم لاستبدال كميات كبيرة من النفط الروسي.

ولذا عزز اجتماع «أوبك+» الأخير اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية والإمارات، إلى الحفاظ على تقاربها مع روسيا، رغم أن الاستخدام الغربي المستمر للعقوبات لتقييد إمدادات الطاقة لا يزال مصدر قلق للمنتجين.

لكن «راشيل» ترى أن المزاعم بأن السعوديين والإماراتيين وبقية أعضاء أوبـك+ «منحازين لروسيا» مبالغ فيها، مشيرة إلى أن الرياض وأبوظبي ضمن اقتصادات تتطلع إلى الحفاظ على علاقاتها مع كل من روسيا والولايات المتحدة؛ ولذا فهي على استعداد للعمل في المناطق الرمادية، والمشاركة في التجارة والتدفقات المالية التي لا تنتهك بشكل مباشر العقوبات الأمريكية، ولكنها محفوفة بالمخاطر ويمكن أن تكون عرضة لقيود في المستقبل.

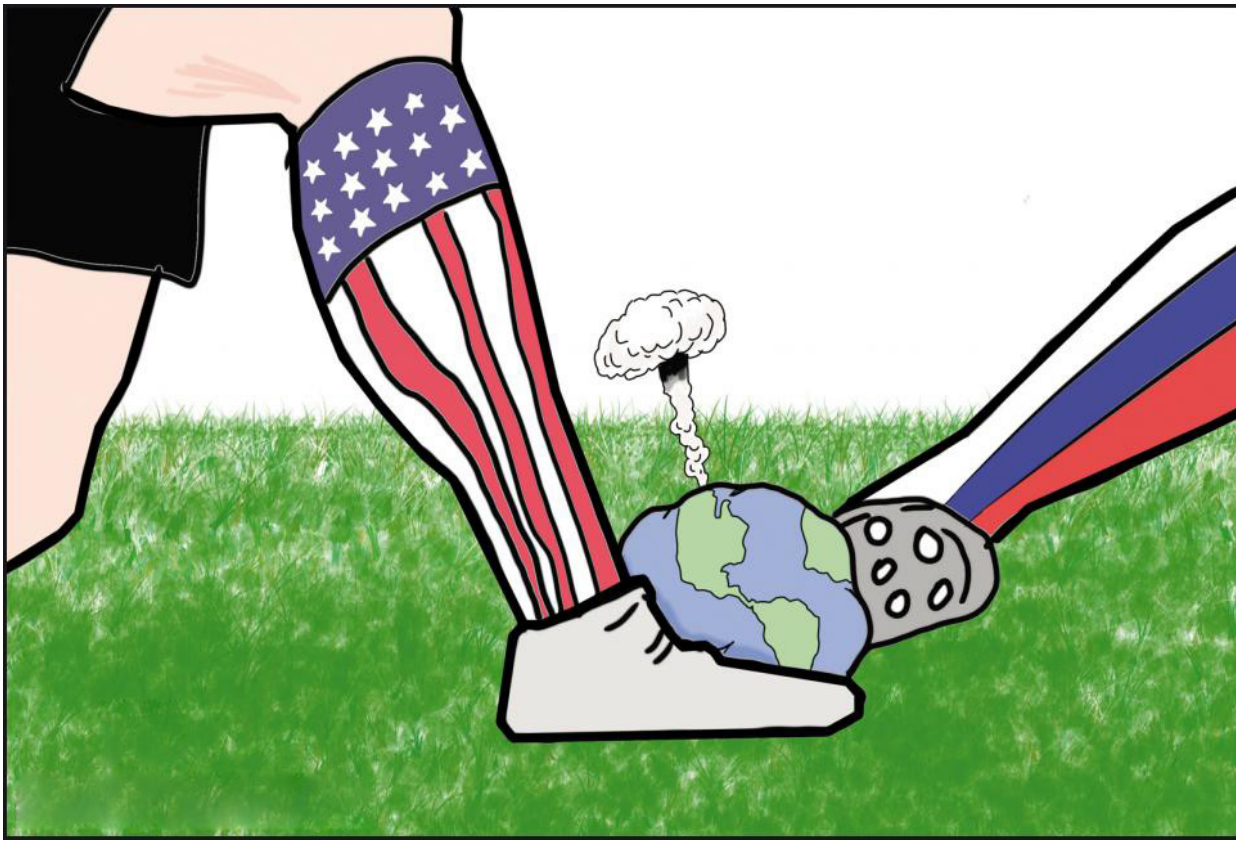

غازي دحمان

هل يدخل العالم مرحلة العطالة؟

يبدو ما يجري من أحداث في العالم مجرّد هامش للحرب الأوكرانية التي تزداد تعقيدا بفعل غياب أي أفق للتسوية بين أطرافها، مع تصاعد وتيرة المخاطر التي أصبحت لها ديناميّاتها، والتي تمتلك آليات تشغيلها بشكل مستقل، من دون القدرة على التحكّم بمخرجاتها.

ثمة توقعات أن الحرب قد تستمرّ حتى ٢٠٢٤، موعد الانتخابات الرئاسية في كل من الولايات المتحدة وروسيا، عندما يمكن وصول قيادات جديدة لها مقاربات أخرى للتعاطي مع هذه الأزمة الدولية، ما يعني استحالة حصول تغيير حتى ذلك الوقت.

ويعني هذا التقدير أن سنة ٢٠٢٣ ستشهد ذروة هذه الحرب التي ستنتقل من الحرب بالوكالة، إلى حد ما، إلى حرب مباشرة بين الفاعلين الأساسيين، روسيا والغرب، وما يعنيه ذلك من احتمالات اللجوء إلى أسلحة الدمار الشامل. واللافت هنا أن مسؤولي الاستخبارات الامريكية، وليام بيرنز الحالي، وديفيد بتريوس السابق، قد أكّدا بشكل صريح أن الرئيس الروسي بوتين، وفي حال استمرّت متوالية خساراته، سيلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية.

كيف سيكون العالم في المرحلة المقبلة؟ وبصيغة أدقّ، كيف ستكون فعاليته وشكل ممارسته الحياة

ستشهد مناطق التوتر والصراعات شراسة استثنائية

وطبيعة انشغالاته وحركية آلياته التشغيلية؟ تتسارع وتيرة الأحداث بشكل مذهل، ما كان يحصل على مدار أعوام يحصل اليوم في أيام قليلة، انهيار العملات، ارتفاع أسعار الطاقة، وصول أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية إلى حدودٍ تتجاوز المحتمل، وندرتها في أحيان كثيرة، ارتفاع معدّلات الجرائم وبأنماط وأشكال جديدة، حركة هجرة عالمية واسعة، وقوع بلدان عديدة في مستنقع الإفلاس، رغم عدم الإعلان عن ذلك، والتحايل على الأمر عبر ضخ مزيد من البروباغندا المنتهية صلاحيتها.

هذه عناوين عريضة، تخفي تحتها تفاصيل مرعبة، أهمها توقف النمو الاقتصادي، أو تراجعه وانهياره في حالات كثيرة، وهي القاطرة التي ستجرّ الحياة البشرية إلى واقع كابوسي، بحيث تذهب الكيانات: دولاً ومؤسسات وشركات ومنظمات، إلى تخفيض فعالياتها إلى أبعد الحدود وتوقيف كل البرامج والأنشطة غير الضرورية، والبحث عن خطط جديدة لترشيد الموارد والنفقات ضمن أضيق الحدود. ويعني هذا أننا قد نشهد إعادة توجيه حادّة للموارد، تستثني الأنشطة التي ليس لها مردود مادي فعلي ومباشر، الأمر الذي سيطاول، بدرجة كبيرة، الفعاليات والأنشطة الثقافية، ومجالات المساعدة والدعم الأممية للمجتمعات الضعيفة، وكل الأنشطة خارج الحدود ذات الطابع الإنساني، هذه المجالات والقطاعات ستكون الضحية الأولى لعالم توقف نموه الاقتصادي، في وقتٍ سيشهد هبوط فئات وشرائح واسعة على المستوى العالمي إلى مستنقعات الفقر والعوز.

وبالتبعية، سيشهد العالم إعادة توجيه للسياسات الدولية، حيث ستشهد مناطق التوتر والصراعات شراسة استثنائية، سواء بسبب تغيّر الأولويات، أو الصراع على الموارد المحدودة وانقطاع الدعم الخارجي عن أطرافها، أو بسبب اعتبار هذه الظروف بمثابة فرصة يستوجب استثمارها قبل أن يعود العالم إلى وتيرته السابقة. وستشكل هذه الظروف قوة تحويلية لعوالم باردة، ليس بسبب انقطاع شحنات الغاز

> ما كان يحصل على مدار أعوام يحصل اليوم في أيام قليلة

عن بعض مناطق العالم، بل بسبب تراجع حرارة علاقات البشرية بالقضايا الحيوية، والتي تتشكّل على أسها مستقبلات البشرية، مثل قضايا البيئة والتنوع البيئي وعوالم الثقافة والفكر والفن، إذ ستدخل في ظل هذه التحولات جميع هذه القيم في خانة التسليع، وحسابات التكاليف والجدوى والمردودية.

وفي خلاصة هذه التطورات، أو نتيجة لها، ستعمّ العطالة، على جميع المستويات، بدءا من السياسة، في شقّيها الداخلي والدولي، حينما تتحوّل جميع الطاقات والفعاليات إلى وضع تقديرات للمراحل المتسارعة للتطورات الميدانية في أوروبا، وتحديد طبيعة الاستجابات المناسبة لهذه التطورات، وتبيان أحجام تكاليفها وماهية المخاطر المترتّبة عليها.

ولكن اللافت أن استراتيجيي العالم، والمؤثرين في صناعة القرار وتوجيه السياسات، ما زالوا عند مرحلة استكشاف موازين القوى للفاعلين وحساب عدد القنابل التكتيكية والاستراتيجية التي يملكها كل طرف، وتحليل مزايا الأطراف في ساحة المعارك، وليس سـرّاً أن من يتابع التفصيلات اليومية لأخبار الحرب واستعدادات اللاعبين واستجاباتهم للتطورات والمخاطر التي تنطوي عليها، سيلحظ حجم الانشغال بحدود الرد الغربي على ضربة بوتين النووية الأولى لأوكرانيا، هل ستكون على شكل تدمير القوات التقليدية الروسية ضمن مناطق محدودة، أم الإجهاز على قطاعاتها وصنوف أسلحتها بشكل كامل؟ لكن، ماذا لو بدأت الحرب على الساخن فوراً، أي أنها لم تمر عبر المراحل التي يتصوّرها هؤلاء الاستراتيجيون، هل سيجري حينها استدراك هذا الخطأ التقديري، وإعادة بناء خطط مرحلية جديدة؟

على عكس ما يُشاع، تنطوي هذه المرحلة على فرصة، أو خطر، نشوء نظام دولي جديد، إذ ليس ثمّة مؤشّرات إلى حصول مثل هذا الأمر، إما بسبب ضعف روافع النظام الجديد، أو عدم رغبة فاعلين دوليين كثيرين تحمّل تكاليف تغيير المعادلات القائمة، والضوابط التي تُسيّر هذا العالم، فإن الأرجح أن العالم سائر إلى مرحلة عطالة وانعدام، قد تستنفد جزءاً كبيراً من موارده وطاقاته للخروج منها وإعادة تصحيح الأوضاع إلى مرحلة ما قبل الانهيار الذي بات يطرق الأبواب. ومن يدري، قد تتحوّل العطالة، بكل سلبياتها، إلى أفضل الخيارات المتاحة؟

*العربي الجديد

سوزان غلاسر:

هل بدأت الحرب العالمية الثالثة؟

*مجلة نيويوركر

ابتزاز نووي، ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية بطريقة غير شرعية، استدعاء مئات آلاف الرجال الروس لإرسالهم إلى خطوط المواجهة في أوكرانيا، انفجار خطوط أنابيب الغاز التي تصل إلى أوروبا بطريقة غامضة تحت البحر... بعد سلسلة لامتناهية من التوقعات، من الواضح أن بوتين يردّ بهذه الطرق الشائكة عند محاصرته.

يبدو أن التفاوض في هذه المرحلة الحساسة سيكون مرادفاً للتنازل أمام همجية بوتين واستعداده للتهديد بإطلاق صراع نووي، لكن لم يكن مناصرو دونالد ترامب الفريق الوحيد الذي دعا إلى التفاوض على السلام في أسرع وقت منذ أن تعهد بوتين، في بداية سبتمبر، باستخدام جميع أنظمة التسلح المتاحة أمامه.

فقد وعد مستشار الأمن القومي في فريق بايدن، جايك سوليفان، بإطلاق رد «كارثي» إذا استخدم بوتين أي أسلحة نووية في ساحة المعركة في أوكرانيا، وطرح المسؤولون العسكريون الامريكيون خيارات جدّية كثيرة تسمح للولايات المتحدة بتقييم هذا السيناريو، بما في ذلك المشاركة في الحرب إلى جانب أوكرانيا، إنه سيناريو الحرب

> قد تكون سياسة حافة الهاوية النووية بين بوتين والناتو أسوأ سيناريو

العالمية الثالثة الذي يحرص بايدن على تجنّبه.

استفاد بوتين مجدداً من استعمال القوة العسكرية لبلوغ أهداف سياسية ما كان ليحققها بأي طريقة أخرى، فقد وصل إلى السلطة عبر تأجيج الحرب في جمهورية الشيشان الروسية الانفصالية، وأرسل القوات الروسية إلى جورجيا وروسيا، ثم أوكرانيا في ٢٠١٤، وطُرِحت في كل مرة سلسلة لا متناهية من التوقعات في العواصم الغربية حول ابتكار «مَخْرَج» يُشجّع بوتين على إنهاء توغله، لكن لم يتأثر الرئيس الروسي بهذه التطورات وتابع مساره.

تثبت جميع تحركات بوتين أنه ليس من النوع الذي ينسحب من القتال أو يتراجع عند الخسارة، بل إن التصعيد لعبته وهو يتقنها على أكمل وجه، فبرأي الخبيرة في الشؤون الروسية، فيونا هيل، تحمل معظم التحليلات المرتبطة باحتمال أن يتابع الغرب وواشنطن دعم أوكرانيا من دون خوض أي صراع مع بوتين شكلاً من خداع الذات، ففي النهاية، لم يطلق بوتين حربه ضد أوكرانيا في فبراير الماضي، بل منذ ثماني سنوات، حين أقدم على غزو البلد وضم شبه جزيرة القرم بطريقة غير شرعية، وتظن هيل أن الحرب العالمية الثالثة بدأت منذ وقت طويل، لكن لا يعترف الجميع بهذا الواقع.

هذه الفكرة المخيفة تطرح سؤالاً محورياً حول السياسة الامريكية: إذا كان الهدف الأساسي يتعلق بتجنب صراعٍ نخوضه أصلاً، فهل من حاجة إلى إعادة النظر في طريقة تعامل الولايات المتحدة مع العدوان الروسي؟

على صعيد آخر، يبرز احتمال أن يسيء بوتين فهم الغرب، فلا تسيطر واشنطن على الفرضيات المُضللة التي تصبح عاملاً مؤثراً في الشؤون الدولية، وتتعدد العوامل التي تشير إلى دور تلك الفرضيات في اندلاع هذه الحرب، ولم يفهم بوتين أن الأوكرانيين سيواجهونه ويقفون في وجه عدوانه، ولم يتوقع أيضاً أن يحافظ الامريكيون وحلفاؤهم في الناتو على وحدتهم ويتابعوا تمويل المقاومة الأوكرانية، ويبدو أن قرار موسكو ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية بطريقة مزيفة سيؤدي إلى تكثيف العقوبات الغربية بكل بساطة وإطالة مدة الحرب التي يتجه فيها بوتين إلى الخسارة مع مرور الوقت.

قد تكون سياسة حافة الهاوية النووية بين دكتاتور روسي عاجز وحلف الناتو الذي يزداد قلقاً أسوأ سيناريو ممكن في عالمٍ لم يعد يتحمّل الأزمات، فهل ستتابع واشنطن النضال حتى النهاية؟

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk